

العدد الخامس / السنة الثالثة / ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

مجلة علمية محكمة (نصف سنوية) تعنى بنشر الدراسات والأبحاث العقدية والفكرية المعاصرة

تصدر عن مركز التأصيل للدراسات والبحوث

(تصريح وزارة الثقافة والإعلام رقم (٣٢٤٨) وتاريخ ١٤٣٠/٤/٤هـ)

رئيس التحرير

د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي

مدير التحرير

د.صالح بن درباش الزهراني

هيئة التحرير

د.عبد الله بن عمر الدميجي

د.عبدالله بن محمد القرني

د. أحمد قوشتي عبدالرحيم

د. سعود بن عبد العزيز العريفي

سكرتير التحرير

محمد دل محمد عمر



الهيئة الاستشارية

م	الاسم	البلد
١	أ.د. أحمد سعد حمدان الغامدي	السعودية
٢	أ.د. أحمد محمد جلي	السودان
٣	أ.د. بسطامي محمد سعيد	بريطانيا
٤	أ.د. جعفر شيخ إدريس	السودان
٥	أ.د. حمزة حسين الفعر	السعودية
٦	أ.د. سيد رزق الحجر	مصر
٧	أ.د. صالح بن سعيد الزهراني	السعودية
٨	أ.د. صالح حسين الرقب	فلسطين
٩	أ.د. عبد الرحمن بن زيد الزنيدي	السعودية
١٠	أ.د. عبد الله بن صالح البراك	السعودية
١١	أ.د. عبد الوهاب بن لطف الديلمي	اليمن
١٢	أ. د. عثمان علي حسن	السودان
١٣	أ.د. مصطفى حلمي	مصر
١٤	د. جمال بن أحمد بادي	ماليزيا
١٥	د. خالد بن عبد الله الشمراني	السعودية
١٦	د. عبد الرحمن بن صالح المحمود	السعودية
١٧	د. فوز بنت عبد اللطيف كردي	السعودية



المحتويـــات





البحث الأول:

ضوابط توثيق الآراء العقدية، ونسبتها لأصحابها (منهج وتطبيقه).

إعداد:

د. أحمد قوشتي عبدالرحيم

عضو هيئة التدريس في جامعة أم القرى وكلية دار العلوم بالقاهرة

من بحوثه ومؤلفاته:

- حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة. (رسالة ماجستير)
- مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث. (رسالة دكتوراه)
- الاتجاه السلفي بمصر في العصر الحديث وموقفه من التصوف.
- خصائص الشخصية المصرية ومدى تأثيرها على ظهور الاتجاهات الكلامية.
- الوسطية في الاستدلال العقلي عند أهل السنة والجماعة.

ملخص البحث

حَفَل تاريخ الفرق بالعديد من الآراء المنسوبة لغير أصحابها، والاتهامات غير المستندة إلى برهان، وقد استفحلت هذه الظاهرة الخطيرة مع ثلة من العلماء الكبار، الذين عانوا من الدس والافتراء عليهم، وتقويلهم ما لم يقولوه، ونسبتهم لآراء ومعتقدات، هم أبعد الناس عنها، وأشدهم تبرؤا منها.

ولمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التي لم تخل منها جمهرة كتب العقائد، والفرق، يتعين تأصيل عدد من الأسس والقواعد المنهجية الصارمة، التي يجب الالتزام بها، وترسيخها في ميدان التعامل مع نسبة العقائد أو الآراء لمذهب أو شخصية ما، بحيث تصير عرفا علميا يحتذي منواله سائر الدارسين في مجال العقائد والفرق، ويأتي عملنا هذا ليحاول أن يسهم - ولو بجهد يسير - في تحقيق الهدف المذكور من خلال هذه الدراسة، والتي جاءت في مبحثين: خصص أولهما لذكر أهم الضوابط والقواعد الواجب التقيد بها في مجال نسبة الآراء والمذاهب لأصحابها، ثم أفرد المبحث الثاني لبعض الأمثلة والنماذج الواقعية التي حاولنا أن نطبق من خلالها القواعد التي ذكرناها في المبحث الأول.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا، وبعد: فكثيرا ما يواجه الباحث في كتب العقائد، والمتتبع لمقالات الفرق، وآراء المدارس الكلامية المختلفة صعوبات جمة في التأكد من صحة الآراء، والمعتقدات المنسوبة إلى مذهب أو شخص ما، لا سيما إذا لم يكن لهم كتب ثابتة، أو تراث صحيح موثوق به، يحوي آراءهم ويعبر عن معتقداتهم بدقة ووضوح، ويزداد الأمر صعوبة إذا كان المؤرخون لهذا المذهب معارضين في الرأي، شديدي التعصب، مسرفين في الخصومة، متسرعين في إطلاق الأحكام حريصين على تشويه صورة مخالفيهم، وإلصاق الشنائع بهم، سواء صحت أو لم تصح.

وأظن أننا لا نبالغ إذا قلنا: إن تاريخ الفرق حافل بالعديد من المقولات المرسلة، والاتهامات غير المستندة إلى برهان، والتي تحول شطر غير قليل منها - مع مرور الوقت، وكثرة الترداد - إلى مسلمات وثوابت، تنشأ عليها أجيال الدارسين، وتلوكها ألسنة الباحثين، دون بذل الجهد الكافي للنظر في صحتها، أو التحقق من مدى ثبوتها.

وقد استفحلت هذه الظاهرة الخطيرة مع العلماء الكبار، ذوي الصيت الواسع، والتأثير البارز، ممن تنازعتهم شتى التيارات، ونسبت إليهم جل الاتجاهات، وأضيفت إليهم كافة

المتناقضات، وهم براء من ذلك كله، ومن أمثلة هؤلاء الأئمة: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والحسن البصري، وجعفر الصادق، وزيد بن علي، وجابر بن زيد، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، وغيرهم الكثير.

وعبر مسيرة التاريخ الإسلامي الطويل عانى علماء كثر من الدس الكاذب، والافتراء عليهم وتقويلهم ما لم يقولوه، ونسبتهم لآراء ومعتقدات، هم أبعد الناس عنها، وأشدهم تبرؤا منها وثمة نماذج كثيرة من هذا القبيل - ظهرت منذ عهد الصحابة، ثم توالت عبر مختلف العصور.

فعثمان رضي الله عنه زور عليه كتاب كان سببا في تأجيج الفتنة، ونفس الأمر حصل مع طلحة والزبير رضوان الله عليهما[١]، وعلي رضي الله عنه من أكثر الصحابة الذين كذب عليهم، وكما يقول الشعبي "مَا كذب على أحد من هذه الأمّة، ما كذب على عَلِيٍّ"[٢] وكتاب نهج البلاغة شاهد واضح على هذا الأمر، إضافة لما اكتظت به كتب الشيعة - كالكافي للكليني، والتهذيب، والاستبصار للطوسي، وبحار الأنوار للمجلسي - من آلاف المرويات المنسوبة لعلي رضي الله عنه وآل البيت، مع وهائها سندا، ونكارتها متنا.

وبعد عهد الصحابة نجد نماذج كثيرة لعلماء افتري عليهم في حياتهم أو بعد مماتهم، ونسبت إليهم آراء مستشنعة، ومعتقدات باطلة، مما حدا بهم لإعلان براءتهم التامة مما دس عليهم وإنكارهم الشديد على من فعل ذلك.

فالحسن البصري رحمه الله (ت ١١٠هـ) انتحلته المعتزلة، والصوفية، والشيعة، وغيرهم وكل فرقة حاولت أن تعده ضمن رءوس مذهبهم، وفي مسألة القدر على وجه الخصوص نسبته كل طائفة لرأيها، وكما يقول أيوب السختياني فقد "كذب على الحسن ضربان من الناس؛ قوم القدر رأيهم، فينحلونه الحسن لينفقوه في الناس، وقوم في صدورهم شنآن من بغض الحسن، فيقولون أليس يقول كذا أليس يقول كذا"[٣] وقال أبو سعيد بن الأعرابي "كان يجلس إلى الحسن طائفةٌ من هؤلاء، وكان هو يتكلم في الخصوص، حتى نسبته

---

(١) انظر الطبري: تاريخ الرسل والملوك ٦٥٥/٢، وابن كثير: البداية والنهاية ١٩٥/٧، والسيوطي: تاريخ الخلفاء ص ١٤٠، ود. محمد عبد الله الغبان: فتنة مقتل عثمان ١٣٠/١.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٥٤/٤.

(٣) الفسوي: المعرفة والتاريخ ١٩/٢.

القدرية إلى الجبر، وتكلم في الاكتساب، حتى نسبته السنة إلى القدر، كل ذلك لافتتانه، وتفاوت الناس عنده، وتفاوتهم في الأخذ عنه، وهو بريء من القدر، ومن كل بدعةٍ"[1].

وزيد بن علي رحمه الله (ت ١٢٢هـ) تناوشته اتجاهات مختلفة، وادعته كل من المعتزلة والزيدية، وقيل إنه تتلمذ على واصل بن عطاء إمام المعتزلة، كما نسب إليه كتاب كامل يعد عمدة في المذهب الزيدي، وهو كتاب "المجموع" مع أنه لا دليل صحيح على نسبة هذا الكتاب إليه، كما لا يوجد دليل معتبر على نسبته للاعتزال أو التشيع الزيدي، وقد عده الكثير من المؤرخين الثقات ضمن أهل السنة والجماعة[2].

وجعفر الصادق رحمه الله (ت ١٤٨هـ) ناله نصيب وافر من الدس، والوضع، والافتراء[3] ونسب إليه ما لم يقله، وابتلي بكذابين كثر، غلوا فيه أشد الغلو وافتروا عليه العظائم[4]، كما ادعته فرق شتى مثل: الزيدية، والصوفية، والإسماعيلية، وأما الشيعة الاثنا عشرية فجعفر عندهم هو الإمام الأبرز، الذي ترجع إليه معظم مروياتهم، بل إن المذهب كله ينسب إليه فيقال المذهب الجعفري.

وممن ابتلي بهذا الأمر أيضا الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (ت١٥٠هـ) والذي دست عليه كتب ورسائل هو بريء منها، مثل كتاب الحيل[5]، كما نسبت إليه آراء مكذوبة أثناء حياته، وقد بلغه أن بعض الناس نسب إليه القول بنفي رؤية الرب سبحانه في الآخرة موافقة للمعتزلة، فكتب إليه رسالة يعاتبه على تحريف كلامه قائلا "وأما ما قيل لك بأني أزعم أن

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام ٦١/٧، ٦٢، وسير أعلام النبلاء ٥٨٢/٤.

(٢) انظر في الكلام تفصيلا عن معتقد زيد بن علي رحمه الله، وكتابه المجموع: - الشيخ محمد أبو زهرة: الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه ص ٣٨، ٣٩، ٥٠، ٢٣٣، ود. علي سامي النشار: نشأة الفكر ١٢٢/٢، ود. شريف الخطيب: زيد بن علي وآراؤه الاعتقادية ص ٨٥، ١٠٥، ١٤٤.

(٣) وكما يقول ابن تيمية " ما كذب على أحد، ما كذب على جعفر رضي الله عنه" مجموع الفتاوى ٧٨/٤، وانظر أيضا ٥٨١/١١، ١٨٣/٣٥.

(٤) ومن المهم أن نشير إلى اعتراف الروايات الشيعية بذلك، وقد روى عن جعفر الصادق أنه قال " إنا أهل بيت صديقون، لا نخلو من كذاب يكذب علينا، ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس " المجلسي: بحار الأنوار ٢٨٧/٢٥.

(٥) انظر محمد أبو زهرة: أبو حنيفة حياته وعصره ص ٤٧٠.

الرب تبارك وتعالى لا ينظر إليه أهل الجنة ؛ سبحان الله العظيم ! كيف تأتي بما لست من قائليه، والله تعالى يقول: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣) ﴾ (القيامة: ٢٢-٢٣) ولو قلت لا ينظرون لكنت بقول الله ﷻ من المكذبين، ولكنك حرفت علي قولي"[١].

وابن قتيبة العالم السني الكبير رحمه الله (ت ٢٧٦هـ) انتحل عليه كتاب بأكمله، وهو كتاب "الإمامة والسياسة" وقد امتلأ هذا الكتاب المدسوس بمرويات وأخبار تطعن في الصحابة رضي الله عنهم، وتشوه تاريخهم، وتوحي بأن صاحب هذا الكتاب شيعي وليس سنيا[٢]، مما دفع ابن العربي إلى مهاجمته بعبارة شديدة، فقال "ومن أشد شيء على الناس جاهل عاقل، أو مبتدع محتال. فأما الجاهل فهو ابن قتيبة، فلم يبق ولم يذر للصحابة رسما في كتاب الإمامة والسياسة إن صح عنه جميع ما فيه"[٣]، ومع أن كلام ابن العربي يشير من طرف خفي إلى نوع تشكك في نسبة الكتاب لابن قتيبة إلا أنه لم يجزم بذلك، كما لم يمنعه مثل هذا التشكك من وسم ابن قتيبة بالجهل، ومهاجمته بهذه العبارات الشديدة، رغم وجود دلائل عديدة على براءة ابن قتيبة من هذا الكتاب جملة وتفصيلا، كما بين ذلك العديد من الباحثين[٤]، والظاهر أن مؤلف الكتاب الحقيقي رجل شيعي، أراد أن يروج لكتابه، فنحله عالما كبيرا مثل ابن قتيبة[٥].

وأبو الحسن الأشعري رحمه الله (ت ٣٢٤ هـ) لم يخل ممن افترى عليه، ونحله أقوالا لم

---

(١) أبو القاسم عبد العليم بن عثمان اليمني الحنفي: قلائد عقود العقيان (ق ٩٧ - ب) نقلا عن د. محمد بن عبد الرحمن الخميس: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ص ١٤١.

(٢) وكتب ابن قتيبة المختلفة وآراؤه المبثوثة فيها قاطعة بسنيته، ولا سيما كتابيه تأويل مختلف الحديث، والاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، وقد وصف بأنه خطيب أهل السنة، كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة، وانظر كتاب د. علي العلياني: عقيدة الإمام ابن قتيبة، مكتبة الصديق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م.

(٣) ابن العربي: العواصم من القواصم ص ٢٦١.

(٤) انظر تعليق محب الدين الخطيب على العواصم والقواصم ص ٢٦١، وانظر أيضا كتاب د. عبد الله عسيلان: كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ود. علي العلياني: عقيدة الإمام ابن قتيبة ص ٨٧.

(٥) انظر د. علي العلياني: عقيدة الإمام ابن قتيبة ص ٨٧، ود. ناصر القفاري: أصول مذهب الشيعة ١١٤٠/٣.

يقل بها مطلقا، وادعى أن ما صرح به في كتبه مثل الإبانة والمقالات لا تعبر عن حقيقة مذهبه وقد ابتلي "بطَائِفَتَيْنِ: طَائفة تبغضه، وطائفة تحبُّه، كل منهما يكذبُ عليه"[(١)]

وأبو حامد الغزالي رحمه الله (ت ٥٠٥هـ) نسبت إليه كتب كثيرة لا دليل مطلقا على أنها من تأليفه، بل هي مكذوبة منتحلة، ومن يقرأ كتاب "مؤلفات الغزالي" للدكتور عبد الرحمن بدوي[(٢)] يهوله وجود هذا الكم الكبير من الكتب المفتراة على شخصية واحدة، وحتى لو كانت بمكانة الغزالي الكبيرة، والتي أحدثت تأثيرا هائلا في مسيرة الفكر الإسلامي.

وفي مقدمة كتابه الاعتصام ذكر الشاطبي (ت٧٩٠هـ) قائمة طويلة من التهم التي وجهت إليه لما أنكر البدع، ورام الإصلاح، وحث على اتباع السنة، حيث قامت عليه القيامة وَتَواترَت عليه الْملامة، وَفَوق إِلَيه الْعتابُ سهَامه، وَنُسِب إِلَى الْبدعة وَالضلالة فتارةً نُسِب إِلَى الرفضِ، وَبُغض الصَّحابة ﷺ، بِسبب عدم التزامه ذكرَ الْخلفاءِ الرَّاشِدين مِنْهم فِي الْخطبة، وَتارةً نُسِب إِلَى مُعاداةِ أَولِياءِ اللَّهِ، بحجة معاداته لبعض الْفُقَراءِ الْمبتدِعين الْمخالِفِين لِسُنَّة، وَتَارَةً نُسِب إِلَى مُخَالَفَة السنةِ وَالْجَمَاعَةِ، بِنَاءً مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّتِي أمرَ باتِّبَاعهَا وَهِيَ النَّاجِيَةُ مَا عَلَيْهِ الْعُمُومُ، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْجَمَاعَةَ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ[(٣)].

ومن الشخصيات التي كان لها نصيب وافر من هذا الأمر أيضا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت ٧٢٨هـ)، والذي اتهم بالعديد من الاتهامات الباطلة، وما فتئ خصومه "متخرصين عَلَيْهِ بِالْكَذِبِ الصراح، مختلقين عَلَيْهِ، وناسبين اليه مَا لم يقلهُ، وَلم يَنْقُلهُ، وَلم يُوجد لَهُ بِهِ خطٌ، وَلَا وجد لَهُ فِي تصنيف، وَلَا فَتْوَى، وَلَا سمع مِنْهُ فِي مجْلِس"[(٤)]، وقد وصل الأمر إلى أن زورت عليه بعض الكتب في حياته تتضمن عقائد منحرفة، وقد بلغه ذلك فقال "بَلَغَنِي أَنَّهُ زُوِّرَ عَلَيَّ كِتَابٌ إِلَى الأميرِ رُكْنِ الدِّينِ الجاشنكير أُسْتَاذِ دَارِ السُّلْطَانِ يَتَضَمَّنُ ذِكْرَ عَقِيدَةٍ

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٠٤.

(٢) انظر الدكتور عبد الرحمن بدوي: مؤلفات الغزالي، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

(٣) الشاطبي: الاعتصام ص ٣٥ - ٣٧.

(٤) البزار: الأعلام العلية ص ٧٣.

مُحَرَّفَةٍ، وَلَمْ أَعْلَمْ بِحَقِيقَتِهِ؛ لَكِنْ عَلِمْت أَنَّهُ مَكْذُوبٌ"[١] كذلك كان خصمه القاضي ابن مخلوف يشيع عنه أمورا لا يقولها عاقل، فضلا عن مسلم أو عالم، وفي ذلك يقول ابن تيمية" هُوَ دَائِمًا يَقُولُ عَنِّي: إنِّي أَقُولُ إنَّ اللَّهَ فِي زَاوِيَةٍ، وَلَدَ وَلَدًا، وَهَذَا كُلُّهُ كَذِبٌ"[٢].

ولم يقتصر الدس على جانب الاعتقاد فحسب، بل امتد إلى الجانب السياسي، فادعي عليه أنه يراسل التتار ويتحالف معهم، مع أنه كان له مواقف عظيمة في محاربتهم، وقد ذكر ابن كثير في حوادث سنة (٧٠٢هـ) أنه وقع في يد نائب السلطنة كتاب مزوّر، فيه أن الشيخ - أي ابن تيمية - وجماعة معه كاتبوا التتار، ويرغبونهم في تغيير نائب السلطان على الشام، فلما وقف عليه نائب السلطنة عرف أنه مفتعل، ففحص عن واضعه، فإذا هو فقير معروف بالشر والفضول، حيث وجد معه ومع من يعاونه مسودة الكتاب، فتحقق نائب السلطنة من ذلك، وعزره تعزيراً عنيفاً[٣]، كذلك حاول بعض حساده أن يشوا به، زاعمين أنه يطلب الملك، وأنه دائما يلهج بذكر ابن تومرت، فأحضره الملك الناصر بين يديه، وذكر له ذلك، فقال ابن تيمية مخاطبا الملك "أنا أفعل ذلك؟ والله إن ملكك وملك المغل لا يساوي عندي فلسين، فتبسم السلطان لذلك، وأجابه في مقابلته بما أوقع الله له في قلبه من الهيبة العظيمة: إنك والله لصادق، وإن الذي وشى بك إلي كاذب"[٤].

وثمة شخصيات أخرى كثيرة أصابها من داء الحسد والحقد والافتراء نصيب وافر، والأمثلة تطول في هذا الأمر[٥]، بحيث يندر أن نجد عالما مجتهدا، أو مصلحا مجددا لم يرم

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٦١/٣.

(٢) المصدر السابق ٢٥٥/٣.

(٣) انظر ابن كثير: البداية والنهاية ٢٦/١٤، ود. عبد الله الغصن: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٧٧، ٧٨.

(٤) البزار: الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية ص ٧٢، ٧٣، ود. عبد الرحمن المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٧١/١.

(٥) انظر شكوى ابن الوزير من ذلك في العواصم من القواصم ٢٢١/١، ود. علي الحربي: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ص ٤٨٣، وانظر بعضا مما تعرض له الشوكاني، كتابه أدب الطلب ص ٩٨، وسعيد إبراهيم: الإمام الشوكاني وآراؤه الاعتقادية ص ٥٧، وانظر في الكلام عن دعاوى المهاجمين للشيخ محمد بن عبد الوهاب: عبد العزيز العبد اللطيف: دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقض.

بالابتداع والانحراف، أو ينسب إليه ما هو منه براء، وقلما يجد المرء "عالما مشهورا، أو فاضلا مذكورا إلا وقد نبذ بهذه الأمور أو بعضها، لأن الهوى قد يداخل المخالف"[1]

ومن المعلوم أن رضا الناس غاية لا تدرك، وأنه غير مطلوب ولا مقدور عليه، إذ إن أكثرهم لا يلتزمون الإنصاف، ولا يراعون العدل في التعامل، فمن وافقهم في الرأي مدحوه وأثنوا عليه، ومن خالفهم رموه بما استطاعوا من الألقاب المذمومة والتهم المكذوبة.

وفي ظل هذه الظاهرة الخطيرة التي لم تخل منها جمهرة كتب العقائد، والفرق، والتاريخ المتنوعة يصير من الضروري تضافر جهود الباحثين لتأصيل عدد من الأسس والقواعد المنهجية الصارمة، التي يجب مراعاتها، والالتزام التام بها، وترسيخها في ميدان التعامل مع نسبة العقائد أو الآراء لمذهب أو شخصية ما، بحيث تصير تلك الضوابط عرفا علميا يحتذي منواله سائر الدارسين في مجال العقائد والفرق، وأظن أن أول ما يتعين على الباحث في هذا الميدان هو التتبع الدقيق والأمين، والدراسة العلمية الجادة لتلك الفرق، بغية عرض آرائها عرضا أمينا ومنصفا، يعبر عنها كما صدرت من أصحابها، دون زيادة أو نقصان، ثم تأتي مرحلة النقد والمناقشة لاحقا، إذ الحكم على شيء فرع عن تصوره "ورد المذهب قبل فهمه، والاطلاع على كنهه رمي في عماية"[2]

ويأتي عملنا هذا ليحاول أن يسهم - ولو بجهد يسير - في تحقيق الهدف المذكور من خلال هذه الدراسة، والتي جاءت في مبحثين: خصص أولهما لذكر أهم الضوابط والقواعد الواجب التقيد بها في مجال نسبة الآراء والمذاهب لأصحابها، ثم أفرد المبحث الثاني لبعض الأمثلة والنماذج الواقعية، التي حاولنا أن نطبق من خلالها القواعد التي ذكرناها في المبحث الأول.

---

(١) الشاطبي: الاعتصام ص ٣٨.

(٢) الغزالي: المنقذ من الضلال ص ٣٤١، تحقيق د. عبد الحليم محمود.

المبحث الأول: أبرز الضوابط المنهجية لنسبة الآراء لأصحابها

وقبل أن نشرع تفصيلا في ذكر هذه الضوابط، نشير إلى أن نسبة رأي أو معتقد لعالم أو مذهب يعتبر من المسائل العلمية المهمة، التي تستوجب مزيدا من الدقة والتثبت والأمانة نظرا لما يترتب عليها من نتائج ولوازم عديدة، وهي تمر - في رأيي - بمراحل ثلاث متعاقبة ومترابطة، ولا غنى عن أية واحدة منها:

أولها: الوقوف على كلام العالم ورأيه، إما من خلال كتبه الصحيحة النسبة إليه، وإما من خلال النقل الموثق والمعتمد عبر رواة ثقات، أو تلاميذ آخذين عنه.

وثانيها: حسن الفهم لكلامه، وإدراك المراد منه على الوجه الصحيح، وفقا لقواعد اللغة ودلالاتها المعتبرة، دون تعسف أو اجتزاء، أو تحميل للكلام ما لا يحتمله.

وثالثها: الدقة في نقل هذا المعتقد، وعزوه إلى قائله كما صرح به صاحبه، دون زيادة أو نقصان، أو إلزامه بما لم يلتزمه.

ومن البدهي أن أي خلل يصيب أي واحد من الأمور الثلاثة السابقة سوف يؤدي حتما إلى تشويه حقيقة معتقد العالم أو المذهب، ويصوره على وجه مخالف لما صرح به صاحبه ويحمله تبعة ما هو منه براء.

ووفقا للتصور المشار إليها، فسوف تتوزع الضوابط المنهجية التي سنذكرها على الجوانب السابقة، فمنها ما هو متعلق بطريقة الوقوف على رأي العالم وعقيدته، ومنها ما هو متعلق بفهم كلامه وتحرير مراده، ومنها ما هو متعلق بنقل ذلك كله وعزوه لصاحبه.

ولا شك أن للجانب الأخلاقي مكانته البارزة بين تلك القواعد، إذ من الواجب على كل من يسوق في مصنفاته المختلفة آراء عقدية ينسبها لغيره، أن يتحلى بآداب العلم وأخلاقياته، وفي مقدمتها: الأمانة، والصدق، والتثبت، والعدل، والإنصاف، وإحسان الظن بالمسلمين وحمل أقوالهم على أحسن محاملها الممكنة.

وإضافة لهذا الجانب الأخلاقي، فهناك الجانب المنهجي المتعلق بالضوابط أو القواعد العامة التي لابد من التقيد بها حين ننسب الآراء لأصحابها، فلا يصح أن نعزو مذهبا لأحد إلا إذا ثبت عنه بطريق صحيح وواضح، ومن خلال أقوال الشخص نفسه، وليس من قبيل إلزامات الخصوم أو تشنيعاتهم، أو من حسد الأقران وتعصباتهم، كما لابد من التفرقة بين قول العالم وقول الأتباع المنتسبين إليه، ومن اللازم أيضا الاطمئنان إلى أن هذا القول يمثل آخر ما انتهى إليه العالم، ولم يتراجع عنه أو يصرح بضده، إلى غير ذلك من الضوابط التي نفصلها فيما يلي:

الضابط الأول: وجوب التثبت في نقل الآراء، والدقة التامة في حكايتها عن أصحابها.

وقد بدأنا بهذا الضابط لأهميته الشديدة، ولأن كل ما سيرد من ضوابط فرع عنه، ولا شك أن التثبت ركيزة أساسية من ركائز المنهج الإسلامي في التعامل مع الأخبار، وكيفية نقلها وحكايتها وقد تضافرت الأدلة الشرعية على الأمر بذلك، والتحذير الشديد من إطلاق القول دون تثبت أو إصدار الأحكام من غير دليل أو برهان[1].

ومن هذه الأدلة قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦ ﴾ (الحجرات: ٦) وفي قراءة[2] "فتثبتوا" وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا

(١) انظر محمد محمد أحمد: التثبت في القرآن الكريم ص ٢٢.

(٢) وهي قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، انظر الطبري: جامع البيان: ٢٢/٢٨٦، والدمياطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٥١٢.

ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ ﴾ (النساء: ٩٤) وقال تعالى: ﴿ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ (البقرة: ١١١) وقال تعالى: ﴿ ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ (الأحقاف: ٤).

ومع الأمر بالتثبت والتبين، فقد نهينا عن الظن والتخرص، وإطلاق القول على عواهنه، وأن يحدث الإنسان بكل ما يسمعه دون تحقق أو تأكد، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ ﴾ (الحجرات: ١٢) وقال تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلۡخَرَّٰصُونَ ١٠ ﴾ (الذاريات: ١٠) وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ٣٦ ﴾ (الإسراء: ٣٦) وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ٨ ﴾ (الحج: ٨) وقال تعالى: ﴿ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ٢٨ ﴾ (النجم: ٢٨).

وفي السنة أحاديث كثيرة تقرر هذا الأمر منها قوله ﷺ "كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع"[(١)] وقال ﷺ "إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث"[(٢)] وقال ﷺ "بئس مطية الرجل زعموا"[(٣)] وفي موقف عملي تربوي رائع علم الرسول ﷺ الصحابة ألا يتسرعوا في الحكم على الناس، وألا يجعلوا من الظاهر وحده أساسا لتقويمهم، فقد مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا ؟ قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ، قَالَ ثُمَّ سَكَتَ فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا قَالُوا حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لا يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لا يُسْتَمَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الأَرْضِ مِثْلَ هَذَا"[(٤)]

ويلتحق بهذا الباب أيضا الأمر بالتأني وعدم الاستعجال، لا سيما وأن العجلة طابع للجنس البشري عموما، كما قال تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ ﴾ (سورة الأنبياء: ٣٧) وقد

---

(١) رواه مسلم (٥)

(٢) رواه البخاري (٥١٤٤) ومسلم (٢٥٦٣)

(٣) رواه أحمد (١٦٦٢٧) وأبو داود (٤٩٧٢) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٨٤٦)

(٤) رواه البخاري (٥٠٩١)

علمنا الله التأني وعدم العجلة، حينما أخبرنا أنه خلق الله سبحانه السماوات والأرض في ستة أيام، وكان سبحانه قادرا على خلقهما في طرفة عين، وعاتب الله نبيه على الإذن للمنافقين في التخلف قبل أن يتبين له الصادقين من الكاذبين، فقال سبحانه: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٤٣﴾﴾ (التوبة: ٤٣) ومدح النبي ﷺ أشج عبد القيس بأن فيه خصلتين وهما "الحلم والأناة"[(١)] ويصل الأمر بالتأني وضرورة أن يكون مسلكا مستمرا للمسلم حتى في حال الخوف من فوات الصلاة حيث قال ﷺ" إذا أقيمت الصلاة فأتوها وأنتم تمشون، ولا تأتوها وأنتم تسعون"[(٢)].

والتثبت والدقة في نقل الأقوال يستلزم عددا من الأمور المنهجية المهمة، يأتي في مقدمتها ما يلي:

أولا: ضرورة التأكد التام من ثبوت القول عمن نسب إليه، بحيث لا نجزم بنسبة معتقد لشخص أو مذهب ما، إلا إذا تأكدنا من صدور القول عنه بطريق معتبر، ويتمثل ذلك في واحد من الطرق الآتية[(٣)]:

أ - أن يكون هذا القول قد ذكر في أحد كتب الشخص الثابتة عنه، وقد ساقه مرتضيًا إياه، ومصرحا باعتناقه.

ب- أن يحكيه عنه أحد أصحابه المعروفين بملازمته، والموصوفين بالصدق والأمانة، أو يحكيه من يشاركه في الرأي والنحلة، ولا يظن به الكذب أو الافتراء عليه.

ج - أن ينقل عنه بإسناد صحيح جامع لشروط القبول، ولا احتمال فيه لتهمة، أو مجال لتزيد الخصوم وتجنياتهم، وبشرط أن يتواءم مع المعروف عنه من آراء ومعتقدات، وهذا الطريق بالذات يجب أن يُلتزم فيه جانب الحيطة والحذر.

---

(١) رواه مسلم (٢٥)

(٢) رواه البخاري (٩٠٨) ومسلم (٩٠٢)

(٣) انظر في بيان تلك الطرق: الأشعري: مقالات الإسلاميين ٢١/١، وأبو الحسين البصري: شرح العمد» ٣٣٤/٢، ٨٦٥، وابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤٢٧، والقاسمي: تاريخ المعتزلة والجهمية ص ٣٠، ورسالتنا للماجستير: حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة ص ٧٨.

ثانياً: من الضروري أن ينقل الكلام كما صدر عن صاحبه، دون زيادة أو نقصان أو تحريف أو تحميله ما لا يحتمل، ويقتضي ذلك نقله حرفيا وليس بالمعنى، أو من خلال فهم الناقل أو تلوينه لما سمعه، وتصويره بما يريد، وليس بما يطابق حقيقة الأمر، لا سيما إن كان الناقل من المخالفين في الرأي، أو المبالغين في العداوة والمخالفة المذهبية.

وقد انتقد ابن الوزير اليمني طريقة نقل كلام الخصوم وآرائهم بالمعنى لا سيما في المناظرات، لما يشتمل عليه ذلك المسلك من الظلم لأن "الخصم قد اختار له لفظا، وحرر لدليله عبارة ارتضاها لبيان مقصده، وانتقاها لكيفية استدلاله، وتراكيب الكلام متفاوتة، ومراتب الصيغ متباينة"[(١)] كذلك نبه ابن تيميَّة إلى عدم جواز التصرف في حكاية الأقوال، ووجوب إيرادها بنفس الألفاظ؛ ملزما نفسه بذلك في جميع ما يحكيه عن غيره فقال "ونحن في جميع ما نورده نحكي ألفاظ المحتجين بعينها، فإن التصرف في ذلك قد يدخله خروج عن الصدق والعدل، إما عمداً وإما خطأً، فإن الإنسان إن لم يتعمد أن يلوي لسانه بالكذب، أو يكتم بعض ما يقوله غيره لكن المذهب الذي يقصد الإنسان إفساده لا يكون في قلبه من المحبة له ما يدعوه إلى صوغ أدلته على الوجه الأحسن، حتى ينظمها نظماً ينتصر به، فكيف إذا كان مبغضاً لذلك"[(٢)]

ثالثاً: ومن لوازم التثبت أيضا أن لا يعتمد على الكلام الشائع الذي يلوكه الناس بدون بصيرة أو فهم، فكم من المنقولات التي يكثر ترددها إذا وضعت في ميزان البحث العلمي؛ تبيَّن أنها غير صحيحة، أو غير دقيقة، والناقل المؤتمن لصدقه لا يقبل قوله بإطلاق، بل لا بد أن يجتمع مع الأمانة سلامة البصيرة واستقامة الفهم[(٣)].

والإشكال الحقيقي أن كثيرا "من الناقلين ليس قصده الكذب، لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم وسائر ما به يعرف مرادهم قد يتعسر على بعض الناس، ويتعذر على بعضهم"[(٤)] وقد يحدث أن يسمع البعض لفظة فيفهمها على غير وجهها الصحيح،

---

(١) ابن الوزير: العواصم من القواصم ٢٣٧/١، وانظر د. علي الحربي: ابن الوزير اليمني وآراؤه الاعتقادية ص ١٢٦.

(٢) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٣٠٧/٤.

(٣) انظر أحمد الصويان: منهج المحدثين وأثره في وحدة الصف ص ٨.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ١٩٣/٦.

لأن "الخبرة بمدلولات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحا وفي بعضها ذما، أمر شديد لا يدركه إلا قعيد بالعلم"[١].

وثمة نصوص كثيرة لأهل العلم المتقدمين من أصحاب الاتجاهات الفكرية المختلفة في تقرير القواعد السابقة نظريا، وإن كان التطبيق العملي قد انتابه - في أحيان غير قليلة الكثير من الخلل الناشئ عن العصبية واللدد في الخصومة، مما عمل على تشويه آراء الخصوم ومذاهبهم، ونسبة أقوال إليهم لم يقولوا بها، لا تصريحاً ولا تلميحًا.

ومن نماذج أقوالهم الدالة على ذلك ما نص عليه الأشعري في مقدمة كتابه مقالات الإسلاميين من دواعي تأليفه للكتاب حيث قال "رأيت الناس في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات ويصنفون في النحل والديانات، من بين مقصر فيما يحكيه، وغالط فيما يذكره من قول مخالفيه ومن بين معتمد للكذب في الحكاية، إرادة التشنيع على من يخالفه، ومن بين تارك للتقصي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين، ومن بين من يضيف إلى قول مخالفيه ما يظن أن الحجة تلزمهم به، وليس هذا سبيل الربانيين، ولا سبيل الفطناء المميزين، فحداني ما رأيت من ذلك على شرح ما التمست شرحه من أمر المقالات، واختصار ذلك وترك الإطالة والإكثار"[٢].

كذلك ذكر الخياط "أن قول الرجل إنما يُعرف بحكاية أصحابه عنه، أو بكتبه"[٣] وفي نفس المعنى أشار أبو الحسين البصري إلى أن مذهب الإنسان هو اعتقاده، فمتى ظننا اعتقاده الشيء، أو علمناه ضرورة، أو بدليل مجمل أو مفصل، قلنا إنه مذهبه، ومتى لم نظن ذلك لم نقل إنه مذهبه، وطريق المعرفة بذلك إما أن ينص صاحبه عليه، أو يذكره في تصنيفه، أو يُنقل عنه برواية الثقات[٤].

ونبه ابن جرير الطبري رحمه الله على عدم جواز نسبة المعتقدات بالظنون، وتحميل العالم تبعة كل ما ينسب إليه من آراء ربما ترتب عليها سقوط العدالة، والرمي بالبدعة "ولو

(١) السبكي: قاعدة في الجرح والتعديل ص ٤٦.

(٢) الأشعري: مقالات الإسلاميين ٢١/١.

(٣) الخياط: الانتصار ص٥٩.

(٤) انظر: أبو الحسين البصري «شرح العمد» ٣٣٤/٢، ٨٦٥.

كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة، ثبت عليه ما ادعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه"[١]

وفي مفتتح كتابه الملل والنحل اشترط الشهرستاني على نفسه ألا يورد مذهبا لفرقة إلا إذا وجده في كتبهم فقال "وشرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم من غير تعصب لهم ولا كسر عليهم"[٢] وإن كان واقع الحال يدل على أنه لم يلتزم بهذا المنهج في جميع الأحوال، مما دفع الكثير من القدامى والمحدثين لنقده، مثل: الرازي، وابن تيمية، وأحمد أمين، وغيرهم[٣].

ويبين ابن حجر الطريق لمعرفة رأي أي أحد، وأنه محصور في مؤلفاته، أو في النقل الموثوق فيقول "الْوَاجِب على من تلبس بِالْعلمِ، وَكَانَ لَهُ عقل أَن يتَأَمَّل كَلَام الرجل من تصانيفه الْمَشْهُورَة أَو من ألسنة من يوثق به من أهل النَّقْل، فَيرد من ذَلِك مَا يُنكر، فيحذر منه على قصد النصح"[٤].

ويفرق ابن الوزير اليمني بين الأحوال المختلفة لنقل كلام الخصوم "فإذا كان للخصم كلام يحفظ، واختيار يصح أن ينقض، فمن العدل بيان قوله وحكاية لفظه، وأما إذا لم يكن له مذهب ألبتة، وإنما وهم عليه في مذهبه، ورمي بما لم يقل به، فهذا ظلم على ظلم، وظلمات بعضها فوق بعض"[٥].

وفي محاولة مهمة لوضع منهاج عام في هذا الباب ذكر القاسمى أن من" واجب كل من

---

(١) ابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤٢٧.

(٢) الشهرستاني: الملل والنحل ١٦/١.

(٣) انظر مناظرات فخر الدين الرازي ص ٣٩، ٤٠، وابن تيمية: منهاج السنة ٣٠٠/٦، والقاسمي: تاريخ المعتزلة والجهمية ص ٣٢، وعبد العزيز العبد اللطيف: مقالات في المذاهب والفرق ص ٥٠، ومحمد بن ناصر السحيباني: منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل ص ٢١٨.

(٤) مرعي الحنبلي: الشهادة الزكية ص ٧٤.

(٥) ابن الوزير: العواصم من القواصم ٢٣٧/١

يؤرخ مذهب قوم، وكل من يناقش فرقة ما في مذهبها أن ينقل آراءها عن كتب علمائها الثقات، ويقوم بالعزو إلى مآخذها ومصادرها، لتكون النفس في طمأنينة مما يريبها إن لم يعن بهذا الواجب في كل ما يؤثر وينقل"[1] وهكذا فلا بد من "السند في قبول ما يعزى ويروى إلى تلك الفرقة، فإما عن أسفارها، أو عن إمام ثقة أثر عنها، وأما رمي فرقة برأي ما، بدعوى أنه قيل عنها ذلك أو يقال، فمما لا يقام له وزن في الصحة والاعتماد، فلا يتعانى في رده أو مناقشته، وهذه القاعدة يجب أن تؤخذ دستورا وأمرا عاما في كل ما يؤثر وينقل"[2].

لكن على الرغم من تضافر النقول السابقة في بيان أهمية الاستيثاق التام من صدور القول عن صاحبه، إلا أن الالتزام بتلك المنهجية الصارمة لم يكن على الصورة المثلى، وتاريخ الفرق والمقالات حافل بكثير من الأخطاء التي نتج عنها نسبة أقوال وآراء لشخص أو مذهب ما دون مستند صحيح، ثم يبنى على ذلك أحكام عديدة من التكفير، أو التبديع والتضليل.

وسوف يرد معنا في ثنايا البحث العديد من الأمثلة، لكننا نشير فقط إلى بعض منها، مثل اتهام الحسن البصري بالقول بالقدر رغم براءته من ذلك[3]، واتهام الإمام أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يقول بخلق القرآن[4] مع عدم صحة ذلك القول عنه، بل قد ثبت ما يخالفه، واتهام ابن حبان بالزندقة[5]، واتهام ابن حزم بالنصب[6]، واتهام ابن تيمية بالتجسيم والقول بقدم العالم[7]، واتهام الأشاعرة بإهانة المصحف[8]، واتهام عدد من الأعلام الكبار بالتشيع،

---

(١) القاسمي: تاريخ المعتزلة والجهمية ص ٣٠.

(٢) المصدر السابق ص ٣٠.

(٣) انظر الآجري: الشريعة ٨٧٩/٢، والذهبي: تاريخ الإسلام ٦١/٧، ٦٢.

(٤) انظر الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٥١٨/١٥، ومختصر العلو للذهبي ص ١٥٦، وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١٨٦/١، ١٨٧.

(٥) انظر الذهبي: ميزان الاعتدال ٥٠٧/٣، وسير أعلام النبلاء ٩٦/١٦، وابن حجر: لسان الميزان ١١٣/٥.

(٦) انظر ابن بسام الشنتريني: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ١/ ١٦٩، تحقيق إحسان عباس، وسليمان الخراشي: اتهامات لا تثبت ص ١٨.

(٧) انظر د. عبد الله الغصن: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٣٩، ٢٨٣.

(٨) انظر ابن حزم: الفصل ٨١/٥.

إما بدون دليل أصلا، أو بناء على ألفاظ محتملة لا تصح عنهم، أو صحت ولها توجيه معتبر، وممن اتهم بذلك الإمام الشافعي، ومحمد بن إسحاق، وسفيان الثوري، وعبد الرازق الصنعاني، والنسائي، وابن جرير الطبري، وغيرهم الكثير[١].

الضابط الثاني: عدم نسبة الآراء بالاستنباط، وإنما لابد من التنصيص الصريح.

ويعد هذا الضابط بمثابة تتمة للضابط الذي سبقه، ونقصد به أنه لا يصح أن ينسب لشخص أو مذهب اعتقاد ما عن طريق الاستنباط أو الاجتهاد، أو النظر في مجمل آرائه، وتوقع أنه لابد أن يتبنى رأيا معينا في قضية ما من باب الاتساق مع باقي أصول المذهب، وإنما لا بد من التنصيص الصريح من الشخص نفسه، أو علماء المذهب على تبني ذلك الرأي.

ولا يخفى أن نسبة الرأي بمجرد الاستنباط مسلك غير سديد، ويشوبه العديد من الإشكالات وكثيرا ما يتبنى بعض المذاهب رأيا يخالف التوجه العام له، ونضرب مثالا لذلك بما نقل عن الكرامية من آراء في قضية التحسين والتقبيح، تخالف ما هو متوقع من مذهب مثل مذهبهم يزعم أن الله سبحانه وتعالى جسم، ويغلو في إثبات الصفات إلى درجة التمثيل والتشبيه[٢].

والمستغرب حقا هو أن الكرامية - المسرفين في الإثبات - وافقوا المعتزلة - المسرفين في نفي الصفات - في قضية التحسين والتقبيح، وقالوا بأن العقل يدرك حسن الأشياء وقبحها قبل ورود الشرع، كما أوجبوا معرفة الله عقلا، وفعل الحسن واجتناب القبيح، ولو لم ترد بذلك شريعة[٣].

وقد ترتب على اعتناق الكرامية لهذا الأصل الاعتزالي عدد من اللوازم والآراء، منها

(١) انظر د. عبد العزيز محمد نور: أثر التشيع على الروايات التاريخية ص ١٨٩، ٢٠١.

(٢) انظر الجويني: الشامل ص ٢٨٨، وعبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص ٢٠٣ والإسفراييني: التبصير في الدين ص ١١١، والشهرستاني: نهاية الأقدام ص ٦٣، والملل والنحل ١٠٨/١، ود. سهير مختار: التجسيم عند المسلمين ص ١٨٧، ود. فيصل عون: علم الكلام ومدارسه ص ١٦٣.

(٣) انظر عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص ٢٠٨ -٢١٠، و الإسفراييني: التبصير في الدين ص ١١٤، والشهرستاني: الملل والنحل ١١٣/١، وابن تيمية: درء التعارض ٥٦/٨، ٦٥/٩، ود. النشار: نشأة الفكر ٣٠٦/١، و د. سهير مختار: التجسيم عند المسلمين ص ١٤٨-١٥٠.

قولهم بأنه يجب أن يكون أول شيء خلقه الله تعالى جسما حيا يصح منه الاعتبار، وزعموا أنه لو بدأ بخلق الجمادات لم يكن حكيما، كذلك قالوا بأنه لا يجوز في حكمة الله تعالى قبض الطفل الذي يعلم أنه إن أبقاه إلى زمان بلوغه آمن، ولا قبض الكافر الذي لو أبقاه إلى مدة آمن، إلا أن يكون في قبضه إياه قبل وقت إيمانه صلاح لغيره[(١)].

ومن الواضح مدى القرب الشديد لهذا الرأي من قول المعتزلة المعروف بوجوب الصلاح والأصلح[(٢)]، وقد ذكر الإسفراييني أن الكرامية لحقوا بالمعتزلة في القول "بالواجبات العقلية قبل ورود الشرع، وفي القول بإيجاب أشياء وحظر أشياء على الله تعالى، وترتيبهم عليه شريعة كما رتبها عليهم"[(٣)]، كذلك ذهبت الكرامية إلى أن من لم تبلغه دعوة الرسل فقد لزمه أن يعتقد موجبات العقول، وأن يعتقد أن الله تعالى أرسل رسلا إلى خلقه، كما قالوا إن الله تعالى لو اقتصر على رسول واحد من أول زمان التكليف إلى القيامة، وأدام شريعة الرسول الأول لم يكن حكيما[(٤)]، ومع أن أكثر المعتزلة قد سبقوا الكرامية إلى القول بوجوب اعتقاد موجبات العقول لكن لم يقل أحد قبلهم بوجوب اعتقاد وجود الرسل قبل ورود الخبر بوجودهم[(٥)].

وقد شاعت نسبة الآراء للعلماء بالاستنباط دون النص لدى نفر من المنتسبين للمذاهب الفقهية ممن حكوا عن أئمتهم أقوالا لم يقولوها، لكنهم يعتقدون أن الأئمة لابد أن يقولوا بمثلها، بناء على أن هذه الأقوال حق، والأئمة لا يقولون إلا ما هو حق، كما أن كثيرا "من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة متبوعه، مع أن ذلك الإمام لو رأى أنها تقضي إلى ذلك لما التزمها"[(٦)].

ويحكي ابن تيمية نموذجا واقعيا لهذا المسلك، حضره بنفسه في بعض المجالس حيث

(١) انظر عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) انظر د. سهير مختار: التجسيم عند المسلمين ص ١٥٠.

(٣) الإسفراييني: التبصير في الدين ص ١١٤.

(٤) انظر عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص ٢١٠، ٢١١.

(٥) المصدر السابق ٢١١.

(٦) ابن تيمية: إقامة الدليل على إبطال التحليل ص١٨٠، والفتاوى الكبرى ٩٥/٦.

ذكر كبير القضاة أن "مذهب الشافعي المنصوص عنه كيت وكيت، وذكر القول الذي يعلم هو وكل عالم أن الشافعي لم يقله، ونقل القاضيان الآخران عن أبي حنيفة ومالك مثل ذلك، فلما روجع ذلك القاضي، قيل له: هذا الذي نقلته عن الشافعي من أين هو؟ أي أن الشافعي لم يقل هذا، فقال: هذا قول العقلاء، والشافعي عاقل لا يخالف العقلاء، وقد رأيت في مصنفات طوائف من هؤلاء ينقلون عن أئمة الإسلام المذاهب التي لم ينقلها أحد عنهم لاعتقادهم أنها حق "[1].

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا المسلك ما نقل عن الإمام أبي حنيفة في بعض مسائل الطلاق حيث ذهب إلى أن من قال لامرأته: شئت طلاقك ونواه طلقت، ولو قال أردته أو رضيته ونواه لا يقع الطلاق[2].

وواضح جدا أن الإمام أبا حنيفة يتكلم هنا عن مسألة فقهية، تتعلق بما يقع به الطلاق من ألفاظ وصيغ، لكننا نفاجأ بنفر من المتكلمين يستنبطون من هذا الرأي الفقهي مذهبا عقديا للإمام حيث نسبوا إليه أنه يفرق بين صفة الإرادة وصفة المشيئة لله تعالى، وأنه جعل صفة الإرادة من جنس صفة المحبة والرضا[3] مع أن كلام الإمام ليس فيه تنصيص على ذلك لا من قريب ولا من بعيد، وإنما الأمر كله من باب التخريج والاستنباط، وقياس أصل عقدي على فرع فقهي رغم الاختلاف التام بين المقيس، والمقيس عليه.

ومن الأمثلة الأخرى ما نسب لابن أبي زيد القيرواني من إنكار كرامات الأولياء، استنباطا مما قرره في حملته الشديدة وإنكاره البالغ على مدعي خوارق العادات من الصوفية، وكان القيرواني قد ألف كتابين أحدهما اسمه" الكشف" والثاني "الاستظهار" في الرد على كتاب رجل اسمه عبد الرحيم الصقلي في خوارق العادات، ففهم بعض المتصوفة،

---

(١) د. عبد الرحمن المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/٣٥١.

(٢) انظر الكمال بن الهمام: المسامرة شرح المسايرة ص ١٣٢، ود. عبد العزيز الحميدي: براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة ص ٣٨.

(٣) انظر الكمال بن الهمام: المسامرة شرح المسايرة ص ١٣٢، ود. عبد العزيز الحميدي: براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة ص ٣٨

وكثير من أصحاب الحديث أنه ينكر كرامات الأولياء وشنعوا عليه لذلك، وألف في الرد عليه كثير من أهل الأندلس وأهل المشرق[1]. لكن الراجح أن ابن أبي زيد القيرواني لم ينكر صراحة كرامات الأولياء وإنما أنكر ما يدعيه أهل البدع من وقوع خوارق العادات واعتبارها كرامات لهم، فلم يفهم الكثيرون مقصوده، ونسبوا إليه القول بإنكار الكرامات مع أنه يقول بإثباتها[2]، وهذا ما مال إليه الباقلاني[3]، والقاضي عياض[4]، وابن تيمية الذي ذكر أن المعتزلة أنكروا كرامات الأولياء ثم أشار إلى أنه "يحكي هذا القول عن أبي إسحاق الاسفرائيني، وأبي محمد ابن أبي زيد، ولكن كأن في الحكاية عنهما غلطا"[5].

كذلك يعد ابن حزم رحمه الله ومذهبه الظاهري من أبرز الأمثلة على خطأ بعض الدارسين نتيجة إغفال القاعدة السابقة، حيث ظنوا أن ظاهرية ابن حزم في الفقه والأصول سوف تنعكس بالضرورة على آرائه في قضايا العقيدة، وموقفه من المنطق والفلسفة، والعلوم العقلية بصفة عامة.

والفكرة الشائعة لدى عدد غير قليل من الدارسين عن المذهب الظاهري بصفة عامة أنه يتمسك بالدلالة الحرفية للنص، ويتشبث بالظاهر، مما يجعله مذهبا رافضا للاستدلال وجميع ضروب القياس، كما يمثل عودة إلى الجمود والتقليد، لأن التزامه الحرفي بالنصوص من شأنه أن يطرد كل نشاط فكري أو عقلي، ويجعل من الفكر مجرد فاعلية تنصب على النص، ومن ثم فلا إمكانية للفلسفة ولا للعلم بشقية العقلي والتجريبي[6].

---

(١) انظر القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك٦/ ٢١٩، تحقيق سعيد أعراب، الرباط، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ، ١٩٨١م، ود. عبد العزيز الطويان: تحقيق كتاب النبوات لابن تيمية ص ١٣١، ١٣٢، ود. محمد باكريم: تحقيق رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) انظر د.محمد باكريم: تحقيق رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٢٢٧.

(٣) انظر الباقلاني: البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات ص ٥ تحقيق رتشرد مكارثي.

(٤) انظر القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٦/٢١٩.

(٥) ابن تيمية: النبوات ص ١٣١.

(٦) انظر سالم يفوت: ابن حزم وأثر فكره الفلسفي ص ٦.

والحق أن هذه الفكرة برمتها مجافية للدقة، ولحقيقة الفكر الظاهري، كما تعبر عنه كتابات ابن حزم[١]، والذي أطنب أشد الإطناب في محاربة التقليد وأهله، وشن عليه حربا شعواء، بل ذهب إلى المنع من تقليد الصحابة، كما كذب من نسب إليه أنه يحض أتباعه على تقليده فقال "وأما قوله إننا نحض أتباعنا على تقليدنا فقد كذب كذبا صراحا بواحا، وما نحض أصحابنا وغيرهم ولا نملأ كتبنا إلا بالأمر باتباع القرآن وسنن النبي ﷺ، وإجماع الأمة، ومطالعة أقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من العلماء، وعرضها على كلام الله عز وجل وكلام نبيه محمد ﷺ، فلأيها شهد قلناه"[٢].

وفي كتابه الإحكام أفرد ابن حزم بابا كاملا ومطولا[٣] لإبطال التقليد، وتفنيد الشبهات التي احتج بها من يجيزه، ثم ساق جملة وافرة من الأدلة الشرعية على ذم التقليد وتحريمه، كذلك يلحظ المطالع لكتاباته المختلفة أنه لا يهمل العقل وحججه بحال، بل يجعل له دورا معتبرا ومكانة أساسية بين مصادر الاستدلال[٤]، ويبدو أثر ذلك واضحا في طبيعة الأدلة التي عول عليها في قضايا الاعتقاد الكبرى، كإثبات وجود الله ووحدانيته، حيث ذكر العديد من الأدلة العقلية[٥].

وقد مهد ابن حزم لكتابه الإحكام بباب مستقل في "إثبات حجج العقول"[٦] ناقش فيه من اطرحوا حجج العقل، معولين على الإلهام، أو التقليد، أو الإمام المعصوم، أو مجرد الخبر، وقد استفاض في الرد عليهم وإبطال معتقدهم، وبعد تلك المناقشة المطولة عقب بنص مهم يوضح

---

(١) انظر د. عبد الفتاح فؤاد: الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ص ٤٨٢.

(٢) انظر رسائل ابن حزم ١٢٤/٣، ١٢٥، تحقيق د. إحسان عباس.

(٣) ابن حزم: الإحكام ٥٩/٦.

(٤) انظر محمد أبو زهرة: ابن حزم حياته ص ١٧٧، ود. هزاع بن عبد الله الغامدي: محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويما ٧١/١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.

(٥) انظر محمد أبو زهرة: ابن حزم حياته ص ١٧٨، ود. أحمد بن ناصر الحمد: ابن حزم وموقفه من الإلهيات ص ١٢١، ١٥٢.

(٦) ابن حزم: الإحكام ١٣/١.

فيه موقفه من العقل ودوره ومجالات عمله، ويقف موقفا وسطا بين مهملي العقل والمعرضين عنه بالكلية، وبين المغالين فيه والمحكمين له في مجال التشريع والتحليل والتحريم حيث جعل من ادعى أن العقل يحلل أو يحرم "بمنزلة من أبطل موجب العقل جملة، وهما طرفان: أحدهما أفرط فخرج عن حكم العقل، والثاني قصر فخرج عن حكم العقل، ومن ادعى في العقل ما ليس فيه كمن أخرج منه ما فيه، ولا فرق، ولا نعلم فرقة أبعد من طريق العقل من هاتين الفرقتين معا، إحداهما التي تبطل حجج العقل جملة، والثانية التي تستدرك بعقولها على خالقها عز وجل أشياء لم يحكم فيها ربهم بزعمهم، فثقفوها هم ورتبوها رتبا أوجبوا أن لا محيد لربهم تعالى عنها، وأنه لا تجري أفعاله عز وجل إلا تحت قوانينها، لقد افترى كلا الفريقين على الله عز وجل إفكا عظيما، وأتوا بما تقشعر منه جلود أهل العقول"[1].

ومن المفارقات اللافتة للنظر أن موقف ابن حزم من الفلسفة والمنطق اتسم بقدر كبير من التسامح والتعاطف، بل وصل الأمر إلى درجة التأييد والمدح، لا سيما فيما يتعلق بالمنطق والذي ألف فيه كتابه المعروف "التقريب لحد المنطق" وهو يصف علوم الأوائل من الفلسفة والمنطق بأنها علم حسن رفيع، وأن منفعة هذا العلم عظيمة في تمييز الحقائق مما سواها(٢) كما يضاف لما سبق أن ابن حزم - مع ظاهريته في الفروع الفقهية - لم يخل من اللجوء إلى تأويلات عدة في باب الاعتقاد، ومن أبرز مواقفه في هذا الصدد رفضه إطلاق مصطلح صفات الله بحجة أنه لم يرد لا في الكتاب ولا في السنة[3]، كما أنه أول بعض الصفات الخبرية مثل الاستواء والوجه والأصابع وغيرها[4].

لكن على الرغم من كل ما تقدم، فقد تكررت المقولات المشار إليها آنفا عن المذهب الظاهري[5] ووجدنا من يدعي أن ابن حزم رفض الاستدلال برمته، وركن إلى التقليد، وكان

---

(١) ابن حزم: الإحكام ٢٧/١، ٢٨.

(٢) انظر رسائل ابن حزم ١٣١/٣.

(٣) انظر ابن حزم: الفصل ٩٥/٢.

(٤) انظر محمد أبو زهرة: ابن حزم حياته وعصره ص ٢٢٠، ود. عبد الفتاح فؤاد: الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ص ٤٩٧، و د. أحمد بن ناصر الحمد: ابن حزم وموقفه من الإلهيات ص ١٨٨.

(٥) انظر د. عبد الفتاح فؤاد: د. عبد الفتاح فؤاد: الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ص ٤٩٢.

هو وابن تيمية من أقوى دعاة التقليد في تاريخ الإسلام على الإطلاق[١]، وممن تبنى هذا الرأي غير الصحيح بالمرة الدكتور ماجد فخري والذي يرى أن "الإذعان التام للاتجاه التقليدي الذي ناصره ابن حزم كان له مؤيدون كثيرون، وكان من أبرز دعاته في القرن الثالث عشر الفقيه والمصلح السوري أحمد بن تيمية...إن الفاصل الزماني بين هذين العلمين يزيد عن قرنين، وهما مع ذلك يعتبران من أقوى دعاة التقليد في تاريخ الإسلام إطلاقا"[٢].

ومن نماذج الخلط الأخرى في بيان رأي ابن حزم والمدرسة الظاهرية ما نجده عند شخصية كبيرة في ميدان الفكر الفلسفي الإسلامي، مثل الدكتور محمود قاسم، حيث ذكر في مقدمة تحقيقه لكتاب مناهج الأدلة لابن رشد أن الأشاعرة والمعتزلة، والفلاسفة متفقون على أن الإيمان بوجود الله لا يكون إلا باستخدام العقل والاعتماد عليه، خلافا لأهل الظاهر "الذين يقررون أن العقل لا دخل له في الإيمان بأصل العقائد جميعها، أي بوجود الله، بل ذلك مرجعه في رأيهم إلى الوحي وحده، كأن التصديق بالوحي نفسه لا يحتاج إلى استخدام العقل! كذلك رأوا ضرورة التزام النصوص دون محاولة تأويلها، ولو كان الأمر بصدد تلك الآيات التي توهم التشبيه والتجسيم" [٣].

وأظن أن السبب الرئيس وراء هذا الحكم غير الدقيق من الدكتور قاسم على الظاهرية أنه قد رادف بين الظاهرية ومن يسمون بالحشوية وعدهما شيئا واحدا[٤] مع أن هناك اختلافا كبيرا في المنهج والآراء بين الطائفتين، فالحشوية ينحون العقل بالكلية، ولا يعطونه أي دور في ميدان الاستدلال العقدي، كما أنهم يأخذون بكل ما نقل من المرويات، دون تمييز بين صحيحها من سقيمها، ثم إنهم يميلون إلى نوع من التجسيم والتشبيه في باب الصفات، وكل تلك السمات لا نجدها عند المذهب الظاهري، لا سيما في فكر ممثله الأبرز أبي محمد علي بن حزم رحمه الله.

---

(١) المصدر السابق ص ٤٨٠.

(٢) د. ماجد فخري: تاريخ الفلسفة الإسلامية ص ٤٣٢، نقله إلى العربية د. كمال اليازجي، الدار المتحدة للنشر ١٩٧٩ م.

(٣) د. محمود قاسم: مقدمة تحقيق مناهج الأدلة لابن رشد ص ١١.

(٤) انظر د. عبد الفتاح فؤاد: د. عبد الفتاح فؤاد: الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ص ٤٨٠.

وفي نموذج مشابه لنقل رأي العالم بالفهم والاستنباط، وليس بالتنصيص الصريح نجد الشيخ الكبير محمد أبا زهرة - رحمه الله - يعرض لموقف ابن تيمية من قضية التحسين والتقبيح، فينسب له رأيا مخالفا لما ذكره ابن تيمية نفسه في الكثير من كتبه، حيث ذهب الشيخ أبو زهرة إلى أن ابن تيمية يرى "أن الأشياء ليس لها حسن ذاتي وقبح ذاتي، حتى يجب له سبحانه الصالح من الأمور والأصلح منها، فيجب أن يأمر بالحسن وينهى عن القبيح، إذ الكل بأمر الله سبحانه وبخلقه وهي أمور نسبية إضافية، فالخير والشر إنما هي أمور إضافية لا ذاتية، والقبح يكون بالنسبة لأفعال العباد لا لأفعال الله سبحانه وتعالى"[(١)].

لكن المتتبع لكلام ابن تيمية نفسه - من خلال كتبه المتنوعة - يجده لا ينفي التحسين والتقبيح كما فهم الشيخ أبو زهرة، وإنما يقسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام، أولها أفعال مشتملة على مصلحة أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، وهذا النوع يعلم حسنه وقبحه بالشرع والعقل، لكن لا يلزم من هذا القبح أن يكون فاعله معاقبا في الآخرة إذا لم يرد حكم شرعي، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥) والنوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنا، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً، وحينئذ يكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع، وأما النوع الثالث فهو أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، والحكمة هنا منشؤها من نفس الأمر، لا من نفس المأمور به[(٢)].

الضابط الثالث: التفرقة بين مقام تقرير المعتقد وتأصيله، ومقام الرد والمجادلة

والمقصود بهذا الضابط هو أن قول العالم يجب أن يؤخذ من كتاباته المحررة والمؤصلة لبيان عقيدته وتقريرها، وليس من كتاباته الجدلية، التي ينشغل فيها بالرد على الخصوم وإبطال حججهم، والتي يغلب عليها كثرة النزاع، ومقابلة الحجة بمثلها، ولا تخلو من إلزامات وأساليب جدلية، تعنى ببيان فساد قول الخصوم، أكثر من عنايتها ببيان القول الحق، كما أن المناظر قد

(١) محمد أبو زهرة: ابن تيمية حياته وعصره ص ٢٦٦.

(٢) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤٣٤/٨- ٤٣٦، و د. عبد الرحمن المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٣٢١/٣، ١٣٢٢، والقضاء والقدر ص ٢٥٥.

يحتاج إلى أن يعبر بألفاظ لا يطلقها إلا في مثل هذا الموضع "وقد يقع في محاورته إطلاق هذه الألفاظ، لأجل اصطلاح النافي ولغته، وإن كان المطلق لا يستجيز إطلاقها في غير هذا المقام"[١].

والمتتبع لمصنفات سائر الاتجاهات والفرق يجد أنها تنقسم إلى قسمين بارزين:

أحدهما: تأصيل وتقرير، يتسم في الغالب بسهولة العبارة ووضوحها، وسوق المعتقد مباشرة دون تطويل والاعتماد على أقوى الحجج وأبلغها، وعدم الخوض في تفاصيل الخلافات أو تفريعات المسائل.

وأما القسم الثاني، فهو كتب الدفاع والرد على الخصوم، وهي تتسم بطول النفس، وصعوبة العبارة، وكثرة التفاصيل، والاستطراد والتوسع في إيراد الأدلة، ومناقشة الخصوم، ومقارعة الحجة بالحجة، والخوض في المسائل الدقيقة.

ومن الملاحظ على كتب الردود أن أصحابها لا يخلون من مشابهة المحاربين من بعض الوجوه ومنها تعويلهم على كل وسيلة ممكنة لهزيمة الخصوم، حتى لو أدى ذلك للاستعانة بمن يخالفونهم في المذهب والمعتقد، أو الاستعانة ببعض طرقهم ومناهجهم في الاستدلال، ولا شك أن مثل هذا الصنيع متوقع لأن "كل مجادلة نوع من النزال، والمحارب مأخوذ بطريقة محاربه في القتال، متقيد بأسلحته، متعرف لخططه، دارس لمراميه، وكل ذلك من شأنه أن يجعل الخصم متأثرًا بخصمه، آخذًا عنه بعض مناهجه"[٢].

وقد صرح الغزالي في مقدمة تهافت الفلاسفة بلجوئه إلى هذا المسلك، حيث أشار إلى أن غرضه من كتابه هو" تنبيه من حسن اعتقاده في الفلاسفة، وظن أن مسالكهم نقية عن التناقض ببيان وجوه تهافتهم، فلذلك أنا لا أدخل في الاعتراض عليهم إلا دخول مطالب منكر، لا دخول مدع مثبت، فأبطل عليهم ما اعتقدوه مقطوعا بإلزامات مختلفة، فألزمهم تارة مذهب المعتزلة، وأخرى مذهب الكرامية، وطورا مذهب الواقفة، ولا أنتهض ذابا عن مذهب مخصوص، بل أجعل جميع الفرق إلبا واحدا عليهم، فإن سائر الفرق ربما خالفونا في

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٢٤٠/١، وانظر د. عبد الله بن صالح بن عبد العزيز الغصن: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد ص ١٩٧.

(٢) انظر د.نيبرج: مقدمة تحقيق الانتصار ص٣٨، والشيخ محمد أبو زهرة تاريخ المذاهب الإسلامية ص١٢٧.

التفصيل، وهؤلاء يتعرضون لأصول الدين، فلنتظاهر عليهم، فعند الشدائد تذهب الأحقاد"[١].

ومن الواضح أنه قلما خلت فرقة أو طائفة من هذا المسلك المنهجي، ومن إنصاف ابن تيمية أنه انتقد صنيع نفر من المنتسبين للسنة، الذين كانوا يردون البدع بكلام ينطوي على باطل وابتداع، ويستجيزون مقابلة الباطل بمثله، وكل ذلك في رأيه غير صحيح، حيث يقول "فإن كثيرا من المنتسبين إلى السنة ردوا ما تقوله المعتزلة والرافضة وغيرهم من أهل البدع بكلام فيه أيضا بدعة وباطل، وهذه طريقة يستجيزها كثير من أهل الكلام، ويرون أنه يجوز مقابلة الفاسد بالفاسد، لكن أئمة السنة والسلف على خلاف هذا، وهم يذمون أهل الكلام المبتدع الذين يردون باطلا بباطل وبدعة ببدعة، ويأمرون ألا يقول الإنسان إلا الحق، لا يخرج عن السنة في حال من الأحوال، وهذا هو الصواب الذي أمر الله تعالى به ورسوله"[٢].

وثمة نصوص مهمة جدا، اعترف فيها عدد من منظري المذهب الاعتزالي بأن بعض ما صدر عن أئمتهم من أقوال وآراء لم يكن عن اعتقاد حقيقي، وإنما صدر منهم في سياق مناظرة الخصوم ومجادلتهم، ومحاولة الظفر عليهم بكل سبيل ممكن، ولذا فلا ينبغي لأحد أن ينسب إليهم تلك الآراء، كما لو كانت من صميم معتقداتهم، ومن ذلك ما ذكره الخياط في أثناء دفاعه عن أبي الهذيل العلاف تجاه بعض التهم الموجهة إليه، حيث نبه على أن "أبا الهذيل رحمه الله قد تاب من الكلام في هذا الباب عند ظن الناس به أنه يعتقده، وأخبر أنه كان يناظر فيه على البور[٣] والنظر، أخبر بذلك عنه جماعة ثقات، لا يُتهمون في أخبارهم، فليس يحل لأحد قرفه[٤] به"[٥].

وعلى نفس المنوال نقل القاضي عبد الجبار اعتذار شيخه أبي هاشم الجبائي عن بعض الآراء التي صرح بها أبو علي الجبائي فقال "وقد قال شيخنا أبو هاشم رحمه الله معتذرًا عن

(١) الغزالي: تهافت الفلاسفة ص ٨٢.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١٩٩/٢.

(3) المراد بالبور: إبطال قول الخصم.

(4) أي: اتهمه.

(٥) الخياط: الانتصار ص٥٥، وانظر ص٥٠.

هذه المقالة التي حكاها عن أبي علي رحمه الله: إنما ذكر ذلك على طريق البور، لا على سبيل الاعتقاد؛ لما رأى فساده واضحًا"[١].

ومن الأمثلة الواضحة على عدم التفرقة بين مقام التقرير ومقام الرد والمجادلة ما تعرض له ابن تيمية رحمه الله من اتهام بعض خصومه له بأنه ناصبي، أو أنه يبغض عليا رضي الله عنه وأهل البيت، وينتقص من مكانتهم ويحط من قدرهم، وممن اتهمه بذلك السبكي، وابن حجر العسقلاني، وابن حجر الهيتمي، والكوثري، والغماري، فضلا عن رجال الشيعة الإمامية، ونفر من الصوفية[٢] ووصل التعصب ببعض المعاصرين من الصوفية إلى تأليف كتاب بعنوان صادم وظالم جدا وهو "أخطاء ابن تيمية في حق رسول الله وأهل بيته"[٣].

ويلاحظ أن اتهامات هؤلاء المنتقدين قد تنوعت وتفاوتت في شدتها، فهناك من اتهم ابن تيمية بالنصب صراحة، وهناك من اتهمه بلازم ذلك، وهو بغض علي رضي الله عنه والانتقاص من فضله، وثمة فريق ثالث اقتصر على نقد بعض العبارات والمواقف التي ذكرها ابن تيمية في كتابه منهاج السنة النبوية، وكانت كلها في سياق رده على الشيعة الإمامية، وإبطال مذهبهم ببيان ما يلزم عنه من لوازم، وأن كل ما اتهموا به أحد الخلفاء الثلاثة أو غيرهم من الصحابة يمكن أن يقال مثله في حق علي رضي الله عنه.

وإذا كان المقام لا يتسع لذكر نصوص هؤلاء المنتقدين ومناقشتها تفصيلا، فيكفينا أن نشير إلى أمر جوهري، وهو أن أساس مذهب النصب وأصله الأبرز الذي يباين به غيره من الفرق الأخرى هو ذم علي رضي الله عنه وأهل البيت، بحيث يستحيل أن يوجد ناصبي يحب عليا رضي الله عنه، أو يستفيض في ذكر محاسنه ومناقبه الكثيرة.

فإذا ما تتبعنا أقوال ابن تيمية رحمه الله في هذا الباب، فسوف نجده يصرح بنقيض ما

(١) القاضي عبد الجبار: المغني١٣/٢٨.

(٢) انظر تفصيل ذلك عند د. عبد الله بن صالح الغصن: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٥٣٢، وسليمان الخراشي: ابن تيمية لم يكن ناصبيا ص ٢١.

(٣) وهو من تأليف د. محمود السيد صبيح، دار الركن والمقام، الطبعة الأولى ١٤٢٣ - ٢٠٠٣ م، وانظر في الرد عليه كتاب د. عطية عدلان: الرد الفصيح على المدعو محمود صبيح.

عليه الناصبة تماما، وله نصوص بالعشرات في مدح علي رضي الله عنه وأهل البيت ومحبتهم[1] وهذه المحبة عنده ليست مجرد نافلة أو فضيلة، بل محبة أهل البيت "فَرْضٌ وَاجِبٌ يُؤْجَرُ عَلَيْهِ... وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلا عَدْلا"[2] كذلك فإن "موالاة علي واجبة على كل مؤمن"[3] وأما فضل علي رضي الله عنه فإن "كتب أهل السنة من جميع الطوائف مملوءة بذكر فضائله ومناقبه، وبذم الذين يظلمونه من جميع الفرق، وهم ينكرون على من سبَّه، وكارهون لذلك، وما جرى من التسابّ والتلاعن بين العسكرين، من جنس ما جرى من القتال، وأهل السنة من أشد الناس بغضاً وكراهة لأن يُتعرض له بقتال أو سب، بل هم كلهم متفقون على أنه أجلّ قدراً، وأحق بالإمامة، وأفضل عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من معاوية وأبيه وأخيه الذي كان خيراً منه"[4].

وأخيرا فإنني لست أدري كيف يتهم ابن تيمية بالنصب، وهو يذم الناصبة تصريحا لا تلميحا ويجعل التبرؤ منهم أصلا متفقا عليه بين أهل السنة جميعا، فيقول "اتفق أهل السنة والجماعة على رعاية حقوق الصحابة والقرابة، وتبرءوا من الناصبة الذين يكفرون على بن أبى طالب ويفسقونه ويتنقصون بحرمة أهل البيت"[5] وفي موضع آخر ساق أحد الأحاديث الواردة في فضائل علي رضي الله عنه، ثم علق عليه بقوله "فهذا الحديث رد على الناصبة الواقعين في علي رضي الله عنه تباً لهم؛ فإنه مؤمن تقي يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله"[6] كذلك يذم الرجل غلو الناصبة، وبغيهم على علي رضي الله عنه وأهل البيت[7] وينكر ما ادعوه من أن الحسين رضي الله عنه كان

---

(١) انظر د. عبد الله بن صالح الغصن: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٥٣٤، وسليمان الخراشي: ابن تيمية لم يكن ناصبيا ص ٦٩، ود. عطية عدلان: الرد الفصيح ص ٢٠.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤/٤٨٧، ٤٨٨.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٧/١٦.

(٤) المصدر السابق ٤/٢٢٨.

(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٢٨/٤٩٢، ٤٩٣.

(٦) ابن تيمية: فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، تحقيق د. عبد العزيز بن محمد الفريح، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة، المجلد ١٣، العدد ٢٢، ربيع الأول ١٤٢٢هـ - مايو ٢٠٠١م.

(٧) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٤/٤٨٣.

خارجيا، وأنه كان يجوز قتله[١] بل بجزم بأن "من قتل الحسين، أو أعان على قتله، أو رضي بذلك، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله من صرفا ولا عدلا"[٢].

الضابط الرابع: جمع مقالات العالم، وحسن فهمها، وحملها على أحسن محاملها

فالتأكد من ثبوت المقالة أو الرأي عن العالم - على أهميته وضرورته - ليس كافيا وحده لنسبته إليه، بل لابد من جانب آخر لا يقل أهمية عن سابقه، وهو حسن فهم كلامه، والتأكد من المعنى المقصود منه، وأن هذا المعنى الذي قررناه هو مراد صاحبه فعلا دون تزيد أو تحريف أو نقصان.

وأعتقد أنها هناك عددا من القواعد المهمة، التي تندرج تحت هذا الضابط، ويؤدي عدم مراعاتها إلى كثير من الخلل في نسبة الآراء لأصحابها، ومن ذلك:

أولا: الوقوف على سائر ما قاله الشخص أو المذهب في مسألة ما، وضرورة استيعاب كل ما كتب حولها، وعدم الاجتزاء بنص واحد، وترك النصوص الأخرى التي ربما وضحت المراد من هذا القول، أو قيدت من إطلاقه، أو خصصت من عمومه، أو دفعت عنه إشكالا متوهما.

وقد نصح الخطيب البغدادي كل من وقف على شيء في أول كلام الخصم بألا "يعجل بالحكم به، فربما كان في آخره ما يبين أن الغرض بخلاف الواقع له، فينبغي أن يثبت إلى أن ينقضي الكلام، وبهذا أدب الله تعالى نبيه ﷺ في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ١١٤ ﴾ (طه: ١١٤) ويكون نطقه بعلم، وإنصاته بحلم، ولا يعجل إلى جواب، ولا يهجم على سؤال، ويحفظ لسانه من إطلاقه بما لا يعلمه"[٣]

ثانياً: تتأكد مثل هذه القاعدة مع العلماء الموسوعيين، ممن كثر إنتاجهم، وتعددت كتبهم وتميزوا بالاستطراد وكثرة الموضوعات التي كتبوا فيها، ومن أمثال هؤلاء: الطبري، والغزالي، وابن حزم، والرازى، وابن تيمية، وغيرهم، وليس من العدل والإنصاف أن يقتطع

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٤/٣٥٣.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤/٤٨٧.

(٣) الخطيب البغدادي: الفقيه والمتفقه ٢/٢٥٩.

نص واحد من ضمن مجلدات عديدة، ثم يقال إنه وحده المعبر عن حقيقة رأي العالم في هذه المسألة.

ثالثاً: مراعاة التفرقة بين الكتب المختلفة للعلماء ذوي التصنيف الغزير من حيث طبيعتها وتخصصها وأسلوبها، فهناك فارق واضح بين كتب مختصرة تأصيلية تقريرية، وأخرى موسوعية يغلب عليها الطابع السجالي والجدلي.

رابعاً: كذلك ينبغي أن يوضع في الاعتبار مسألة التخصص، فلا يؤخذ رأي العالم ابتداء في مسألة عقدية من كتبه الفقهية أو الأصولية أو التاريخية أو الأدبية، وإنما يؤخذ من كتبه المصنفة في العقيدة، وأعتقد أن مثل هذا الأمر ضروري جدا مع العلماء الذين كتبوا في أكثر من علم، وتطورت مناحي تفكيرهم عبر مراحل حياتهم المختلفة.

فابن رشد هو الفقيه المحقق صاحب بداية المجتهد، وهو الفيلسوف الكبير صاحب فصل المقال، والكشف عن مناهج الأدلة، وشرح كتب أرسطو، والغزالي هو المتكلم الأشعري، والفقيه الشافعي، والفيلسوف المتعمق، والصوفي الزاهد، وفخر الدين الرازي أيضا هو المفسر الشهير، والمتكلم الكبير، والأصولي صاحب المحصول، والفيلسوف صاحب المطالب العالية أو شرح الإشارات.

خامساً: من الضروري معرفة السياق أو الظرف التاريخي الذي قيلت فيه المقالة أو الفتوى من عالم معين، وهل كانت تمثل حكما عاما، أم تعاملا مع ظرف معين له خلفيات وأسباب معينة دفعت العالم للتعامل معه بمثل هذه الطريقة.

ولا شك أن بعض أراء العلماء ومواقفهم لا يمكننا فهمهما فهما صحيحا إلا إذا وضعناها في السياق العام الذي ظهرت فيه - تاريخيا وفكريا واجتماعيا - والتي ربما دفعت بعضهم لاتخاذ مواقف شديدة، أو إطلاق عبارات حادة تتناسب مع رؤيتهم لخطر مذهب أو مقالة ما.

وفي ظني أن بعض أحكام الإمام أحمد، وعدد من الأئمة المعاصرين له على الجهمية والقائلين بخلق القرآن، وموقفهم من قضية اللفظ بالقرآن لابد أن يراعى فيها ما جرى في محنة خلق القرآن، والخطر الكبير الذي رآه الإمام أحمد محدقا بالأمة من جرائها.

لكن الإشكال هو أن بعض أتباع الإمام أحمد فهموا كلامه خطأ، وزادوا عليه قَدْرًا

أَوْ نَوْعًا - كما نبه ابن تيمية - فالإمام أحمد كفر نَوْعًا مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ كَالْجَهْمِيَّة، لكن بعض من أخطأ فهم كلامه عمم الحكم، وجعل الْبِدَعَ نَوْعًا وَاحِدًا، حَتَّى أدخل فِيهِ الْمُرْجِئَةُ وَالْقَدَرِيَّةُ، كذلك ذَمَّ الإمام أحمد أصحاب الرَّأْيِ بِمُخَالَفَتِهم الْحَدِيثِ وَالإِرْجَاءِ، فوصل الأمر عند البعض إِلَى التَّكْفِيرِ وَاللَّعْنِ[1] كما أنهم لم يحرروا الفرق بين النوع والعين في الحكم، وظنوا أن كلام الإمام عن كفر أو بدعية الفعل، يعني تكفير أو تبديع كل من تلبس به، وذلك غير صحيح بالمرة.

سادساً: حسن الفهم لكلام العالم، وتفسير مدلول الألفاظ بحسب ما يعنيه المتكلم ويقصده وبحسب العرف اللغوي والاصطلاحي الشائع في عصره، وليس وفقا لعرف لاحق، أو تطور دلالي جد بعد ذلك، ولا أظن أن أحدا يجادل في أن مدلول اللفظ لأي متكلم إنما يكون بحسب ما يعنيه المتكلم ويتصوره[2]، ولا يصح أن يحاكم لفهم خصومه أو منتقديه" والكلمة الواحدة يقولها اثنان، يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه، وما يدعو إليه، ويناظر عليه"[3].

ولهذا كله يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه كاملا "وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده، وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ..، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه، وتبديلا لمقاصده وكذبا عليه"[4].

---

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٨٥/٢٠.

(٢) انظر ابن تيمية: الجواب الصحيح ٢٨١/٣، ود. حمدي القريقري: قواعد ابن تيمية في الرد على المخالفين ص ٩٧.

(٣) ابن القيم: مدارج السالكين ٥٢١/٣.

(٤) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٤٤/٤.

سابعاً: إحسان الظن ما أمكن، وحمل الكلام على أحسن محامله، ورد المتشابه أو المجمل من كلام المتكلم إلى الواضح والمحكم، وعدم إدانة الشخص بنص واحد محتمل، وهدر عشرات النصوص الواضحة، وعدم التفتيش في النوايا، وتحميل الكلام ما لا يحتمل، كما يجب التفرقة بين زلة اللسان أو سبق القلم، وبين الخطأ المتعمد.

ويشهد لهذا كله النصوص الشرعية الآمرة بإحسان الظن بالمسلمين عموما فضلا عن أهل العلم والفضل، والمحرمة لإساءة الظن بهم مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (سورة الحجرات: ١٢) وقال تعالى: ﴿لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾﴾ (سورة النور: ١٢) وقال النبي ﷺ "إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث"[(١)]

وللذهبي نقل مهم عن أبي الحسن الأشعري وعن ابن تيمية - وقد أقر كلامهما وارتضاه - وهو يظهر ما لدى هؤلاء الأئمة من إحسان للظن ورحمة وشفقة بالمسلمين، حيث يقول الذهبي" رَأَيْتُ لِلأَشعرِيّ كلمَة أعجبتْنِي وَهِيَ ثَابِتَة، رَوَاهَا البَيْهَقِيّ، سَمِعْتُ أَبَا حَازِم العَبْدَوِيَّ، سَمِعْتُ زَاهِر بن أَحْمَدَ السَّرَخْسِيّ يَقُوْلُ: لَمَّا قَرُبَ حُضُوْرُ أَجل أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ فِي دَارِي بِبَغْدَادَ، دعَانِي فَأَتَيْتُه، فَقَالَ: اشهدْ عليَّ أَنِّي لاَ أَكفِّر أَحَداً مِنْ أَهْلِ القِبْلَة، لأَنَّ الكلَّ يُشيرُوْنَ إِلَى معبودٍ وَاحِد، وَإِنَّمَا هَذَا كُلُّه اخْتِلاَف العِبَارَات.قُلْتُ: وَبنحو هَذَا أَدين، وَكَذَا كَانَ شَيْخُنَا ابْنُ تيمِيَّة فِي أَوَاخِرِ أَيَّامه يَقُوْلُ: أَنَا لاَ أَكفر أَحَداً مِنَ الأُمَّة، وَيَقُوْلُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لاَ يُحَافِظُ عَلَى الْوضُوء إِلاَّ مُؤْمِنٌ) [(٢)]، فَمَنْ لاَزَمَ الصَّلَوَاتِ بوضوءٍ فَهُوَ مُسْلِم"[(٣)].

لكن للأسف الشديد فإن هناك نماذج أخرى كثيرة لأحكام وإطلاقات بحق علماء ومذاهب لم تلتزم بالضوابط السابقة، ولم تخل من تشويه لآراء الخصوم، وتحميلها ما لا يفهم نصا من ألفاظها، أو اجتزاء الكلام من سياقه العام، أو حمله على أسوأ معانيه.

---

(١) رواه البخاري (٥١٤٤) ومسلم (٢٥٦٣).

(٢) رواه أحمد (٢٢٣٧٨) وابن ماجه (٢٧٧ وصححه الألباني في صحيح الجامع (٩٥٢)

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٨٨/١٥، وانظر أيضا ابن عساكر: تبيين كذب المفتري ص ١٤٩.

ومن الأمثلة على ذلك ما جرى للمحدث الكبير ابن حبان البستي رحمه الله بسبب قوله إن "النبوة هي العلم والعمل"[(١)] حيث حكم عليه بعض معاصريه بالزندقة، وهجر، وكتب فيه إلى الخليفة فكتب بقتله، لكنه خرج إلى سمرقند قبل أن يقتل.

ولا شك أن قول ابن حبان في ظاهره موافق لقول الفلاسفة القائلين بأن النبوة كسبية، ويمكن أن تنال بالاجتهاد، وهو قول باطل مخالف لما عليه طوائف الأمة بأسرها من أن النبوة وهبية واصطفاء من الله القائل:

﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (الحج: ٧٥)

لكن مع تحفظنا على تلك العبارة لما فيها من إيهام، فلا شك أنه يمكن بسهولة أن تحمل على محمل حسن، يبرئ ابن حبان من هذا المنزلق الوعر، لا سيما أن سيرته وكتبه ومنهجه العام وكونه من محدثي الأمة الكبار يجعله بعيدا جدا عن قصد المعنى الفلسفي، والذي لا يصدر في الغالب إلا عن رجل تشرب ذلك المنهج، وتبنى نظريته المعرفية، وما فيها من إعلاء لشأن العقل ودوره، بحيث يمكن أن يوصل لمرتبة النبوة إما بنظر واجتهاد، وإما بالتلقي عن العقل الفعال، وكلها أمور لم يقل بها ابن حبان مطلقا.

ولعل الاعتبارات السابقة هي التي حدت ببعض أهل العلم من القدامى والمحدثين[(٢)] إلى توجيه كلام ابن حبان وحمله على المحمل الحسن، ومن ثم يصير معنى قوله إن النبوة هي العلم والعمل أي أن "عماد النبوة العلم والعمل، لأن الله لم يؤت النبوة والوحي إلا من اتصف بهذين النعتين، وذلك لأن النبي يصير بالوحي عالما، ويلزم من وجود العلم الإلهي العمل الصالح فصدق بهذا الاعتبار قوله النبوة العلم اللدني، والعمل المقرب إلى الله، فالنبوة إذا تفسر بوجود

---

(١) انظر ابن عساكر: تاريخ دمشق ٢٥٣/٥٢، والصفدي: الوافي بالوفيات ٢/ ٢٣٦، والذهبي: تاريخ الإسلام ١١٤/٢٦، وابن حجر: لسان الميزان ١١٣/٥.

(٢) انظر الذهبي: ميزان الاعتدال ٥٠٧/٣، وسير أعلام النبلاء ٩٦/١٦، وتذكرة الحفاظ ٩٠/٣، والصفدي: الوافي بالوفيات ٢٣٦/٢ وابن حجر: لسان الميزان ١١٣/٥، والمعلمي اليماني: التنكيل ٤٣٧/١، ود. بشار معروف: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام ص ١٢٧، ود. بكر أبو زيد: تصنيف الناس بين الظن واليقين ص ٨٧، و محمد الثاني: ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي ص ٣٢١.

هذين الوصفين الكاملين....والخبر عن الشيء يصدق ببعض أركانه وأهم مقاصده، غير أنا لا نسوغ لأحد إطلاق هذا إلا بقرينة، كقوله ﷺ: الحج عرفة[1]"[2].

الضابط الخامس: مراعاة القول الأخير للعالم، وعدم إلزامه إلا بما استقر عليه من رأي

ومن المعروف أن كثيرا من العلماء قد يتبنون بعض الآراء في مقتبل حياتهم العلمية، ثم مع مرور الوقت تتغير أقوالهم لأسباب عديدة، مثل كثرة الاطلاع، والوقوف على أدلة جديدة، أو إعادة النظر في المسألة، أو مناظرة مع مخالف يوقفه على ما كان خافيا عليه، أو الانتقال من بلد لآخر.

ولا فرق في هذه الظاهرة بين الآراء العقدية أو الفقهية، ولعل انتقال الشافعي من مذهبه القديم إلى الجديد مثال واضح في هذا الصدد، وهناك أمثلة أخرى كثيرة في الجانب الفقهي، لن نطيل الوقوف عندها طويلا، لأن دراستنا تنصب على مجال العقيدة، لكن نشير فقط إلى بعض النماذج، ومنها[3]: انتقال أسد بن الفرات من المذهب الحنفي إلى المالكي، وانتقال الطحاوي من المذهب الشافعي إلى الحنفي، وانتقال ابن حزم من المذهب الشافعي إلى الظاهري، وانتقال الخطيب البغدادي من المذهب الحنبلي إلى الشافعي، ومن النماذج الطريفة للانتقال من مذهب لآخر أن ابن فارس العالم اللغوي المشهور كان فقيها شافعيا، ثم صار مالكيا بسبب الحمية على الإمام مالك ألا يرى متبعا له في بلدته الري، فقال "دخلتني الحمية لهذا البلد - يعني الري - كيف لا يكون فيه رجل على مذهب هذا الرجل المقبول القول على جميع الألسنة"[4].

ومقتضى العدل والإنصاف مع مثل هذه الحالات ألا ينسب للعالم إلا ما انتهى إليه من رأي أو على الأقل يشار إلى قوليه كليهما، لا سيما إذا عجزنا عن الترجيح ومعرفة المتقدم من المتأخر، وهناك طرق كثيرة للترجيح بين القولين المتعارضين للشخص الواحد، أقواها وأوثقها تصريح العالم نفسه بتراجعه عن رأيه القديم وتبنيه لقول آخر، أو تصريح بعض أصحابه

(١) رواه أحمد (١٨٧٧٣)والترمذي (٨٨٩) والنسائي (٣٠١٦) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣١٧٢)

(٢) ابن حجر: لسان الميزان ١١٣/٥، ١١٤.

(٣) وانظر عرضا مفصلا لذلك في رسالة د. بكر أبو زيد: التحول المذهبي، ضمن كتابه النظائر ص ٦٩-١٧٠.

(٤) السيوطي: طبقات المفسرين ص ١٥.

العارفين به، والمطلعين على أقواله بدقة تامة، أو معرفة تواريخ تصنيفه لكتبه المختلفة والتمييز بين المتقدم أو المتأخر منها.

ومثلما يسرى هذا الضابط على الأفراد، فإنه يسري على المذاهب أيضا، حيث مرت كثير من المذاهب بتطورات مختلفة في المنهج أو في الآراء، ولابد من مراعاة هذا كله حينما ننسب لهذا المذهب أو ذاك رأيا بعينه، بحيث نطمئن إلى أنه المعبر عن حقيقة ما آل إليه في مسألة عقدية ما. كذلك ينبغي أن نضع في اعتبارنا الخلافات الداخلية التي تنشأ داخل المذهب الواحد بين متقدميه ومتأخريه، وبين علمائه البارزين الذين نقلوا المذهب نقلة نوعية، ومثلوا محطة بارزة في تطوره من مرحلة لأخرى، وأمثلة ذلك كثيرة في مذهب المعتزلة، فهناك الخلاف بين البصريين والبغداديين، والخلاف بين الجبائيين أبي علي وأبي هاشم ومن قبلهم، وهناك القاضي عبد الجبار، وأثره الكبير في تطور الاعتزال والتنظير له.

وفي المذهب الأشعري نستطيع أن نرصد عددا من الشخصيات الكبرى التي مثل كل واحد منها مرحلة مختلفة بعض الشيء عن سابقتها، إما في الآراء، وإما في المنهجية وطرائق الاستدلال ويأتي في مقدمة هؤلاء - بعد الأشعري مؤسس المذهب نفسه - كل من الباقلاني، والجويني والغزالي، والرازي، والآمدي، والإيجي، وغيرهم.

وثمة نماذج كثيرة للتطور الذي لحق بآراء العديد من الأشخاص أو المذاهب، وتفاوتت درجته ما بين تراجع كامل عن معتقد قديم، وتبني رأي مخالف تماما، أو تراجع جزئي عن مسألة ما وإن بقي صاحبها منطويا تحت لواء مذهبه القديم.

فمحمد بن الحنفية (ت ٩٩هـ) نسب إليه أنه أول من تكلم في الإرجاء، ووضع فيه كتابا وإن كان مفهوم الإرجاء عنده مختلفا عن إرجاء المتكلمين الذين يخرجون العمل عن مفهوم الإيمان، أما ابن الحنفية فيعني بالإرجاء معنى خاصا، وهو عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما بكونها مخطئة أو مصيبة، وكان يرى أن يرجئ الأمر فيهما، وأما الإرجاء الذي يتعلق بالايمان فلم يعرج عليه[1]، لكنه مع ذلك ندم على هذا

(١) انظر ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٧، ود. سفر الحوالي: ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي ١/ ٣٢٦، ود. أسماء السويلم: موقف الصحابة من الفرقة والفرق ص ٦٠٢ دار الفضيلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

الكتاب، وقال "وددت أني كنت مت ولم أكتبه"[(١)].

والحسن البصري نسب إلى القول بالقدر، والظاهر أن تلك النسبة غير صحيحة[(٢)]، وقد نشأت نتيجة كلمات أطلقها فأخذت عنه على غير مراده[(٣)] أو لعلها - كما يقول الذهبي - "هفوة منه ورجع عنها"[(٤)]، ونعيم بن حماد المحدث المعروف كان جهميا نافيا للصفات، ثم انتقل إلى مذهب أهل الحديث، وأخبر عن تحوله هذا فقال "كنت جهميا، فلذلك عرفت كلامهم، فلما طلبت الحديث، عرفت أن أمرهم يرجع إلى التعطيل"[(٥)] وعبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب "المصنف" اتهم بالتشيع، لكن له نصوصاً عدة تدل إما على براءته، وإما على تراجعه عن ذلك الرأي[(٦)].

وأبو الحسن الأشعري كما هو معروف بقي معتزليا قريبا من أربعين سنة، ثم انخلع عن الاعتزال، وألف العديد من الكتب في نقده، وثمة كلام طويل حول سبب التحول والأطوار التي مر بها الأشعري وحقيقة المذهب الذي انتهى إليه[(٧)]، وما يعنينا هنا أن هذا التحول ثابت ولا مجال للتشكيك فيه، وهو منقول عمن عاصروا الأشعري وترجموا له، وكما يذكر ابن عساكر فإن الأشعري "غاب عن الناس في بيته خمسة عشر يوما، فبعد ذلك خرج إلى الجامع، فصعد المنبر، وقال: معاشر الناس إني إنما تغيبت عنكم في هذه المدة لأني نظرت فتكافأت عندي الأدلة، ولم يترجح عندي حق على باطل ولا باطل على حق، فاستهديت الله

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢٧٧/٢.

(٢) انظر الآجري: الشريعة ٨٧٩/٢.

(٣) انظر في تفصيل الكلام عن ذلك الذهبي: تاريخ الإسلام ٥٩/٧، ومحمد الثاني: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي ٣٤٤.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٥٨٣/٤.

(٥) المصدر السابق ٥٩٧/١٠.

(٦) انظر ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢٨٠/٦، ود. بكر أبو زيد: النظائر ص ٩١، وعدنان عبد القادر: براءة السلف مما نسب إليهم من انحراف في الاعتقاد ص ٤٢.

(٧) انظر ابن عساكر تبيين كذب المفتري ص ٣٨، ٣٩، والسبكي: طبقات الشافعية ٢٤٥/٢، وحموده غرابه: الأشعري أبو الحسن ص ٦٢-٦٧، ود. عبد الرحمن المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٣٦٢/١.

تبارك وتعالى فهداني إلى اعتقاد ما أودعته في كتبي هذه، وانخلعت من جميع ما كنت اعتقده، كما انخلعت من ثوبي هذا، وانخلع من ثوب كان عليه، ورمى به ودفع الكتب إلى الناس"[(١)].

وابن عقيل الحنبلي اتهم بموافقة المعتزلة وتأويل الصفات، مما جعل الحنابلة ينكرون عليه أشد الإنكار، لكنه رجع عن ذلك في أواخر عمره، كما صرح بذلك هو نفسه فقال "إني أبرأ إلى الله تعالى من مذاهب مبتدعة الاعتزال وغيره، ومن صحبة أربابه، وتعظيم أصحابه، والترحم على أسلافهم، والتكثر بأخلاقهم، وما كنت علّقته، ووُجد بخَطّي من مذاهبهم وضلالتهم، فأنا تائب إلى الله تعالى من كتابته، ولا تَحل كتابته، ولا قراءته، ولا اعتقاده"[(٢)] وقال ابن حجر العسقلاني "كان معتزليا، ثم أشهد على نفسه أنه تاب عن ذلك، وصحت توبته، ثم صنف في الرد عليهم"[(٣)].

والتطور الفكري لأبي حامد الغزالي، ورحلته للبحث عن اليقين أمر معروف ومشهور، وقد سطر ذلك كله في كتابه المنقذ من الضلال، وأخبر أنه آثر طريقة الصوفية على غيرها، ونقد علم الكلام الذي كان فيه رأسا[(٤)].

وثمة تطور فكري آخر للغزالي ليس بين أيدينا من مؤلفاته ما يشير صراحة إليه، لكن من نقله عالم كبير معروف بالدقة والتثبت وهو ابن تيمية، والذي ذكر أن الغزالي كان يميل في آخر حياته لطريقة المحدثين، حيث "اسْتَقر أمره على مطالعة البُخَارِيّ وَمُسلم، فَكَانَ آخر أمره الرُّجُوع إِلَى الحَدِيث وَالسّنة"[(٥)].

ولابن تيمية عدد من التراجعات عن بعض الآراء التي كان يتبناها في مطلع حياته العلمية ومن ذلك أنه كان في أول أمره من المعجبين بابن عربي وعدد من كتبه، لا سيما الفتوحات

(١) ابن عساكر: تبيين كذب المفتري ص ٣٩.

(٢) ابن رجب: الذيل على طبقات الحنابلة ١٤٤/٣.

(٣) ابن حجر: لسان الميزان ٢٤٣/٤.

(٤) انظر الغزالي: المنقذ من الضلال ص ٣٧٢ تحقيق د. عبد الحليم محمود.

(٥) ابن تيمية: جامع الرسائل ١٦٩/١، تحقيق د. رشاد سالم.

لكنه تراجع عن ذلك لما ظهر له ما فيها من مؤاخذات، فقال "كنت قَدِيمًا مِمَّنْ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِابْنِ عَرَبِيٍّ وَيُعَظِّمُهُ: لِمَا رَأَيْت فِي كُتُبِهِ مِنْ الْفَوَائِدِ مِثْلِ كَلامِهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ "الْفُتُوحَاتِ" "والكنه" و "الْمُحْكَمِ الْمَرْبُوطِ" "وَالدُّرَّةِ الْفَاخِرَةِ" "وَمَطَالِعِ النُّجُومِ" وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَلَمْ نَكُنْ بَعْدُ اطَّلَعْنَا عَلَى حَقِيقَةِ مَقْصُودِهِ، وَلَمْ نُطَالِعْ الْفُصُوصَ وَنَحْوَهُ وَكُنَّا نَجْتَمِعُ مَعَ إخْوَانِنَا فِي اللَّهِ نَطْلُبُ الْحَقَّ وَنَتَّبِعُهُ وَنَكْشِفُ حَقِيقَةَ الطَّرِيقِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ الأَمْرُ عَرَفْنَا نَحْنُ مَا يَجِبُ عَلَيْنَا"[(١)].

كذلك اختلفت آراء ابن تيمية اختلافا واضحا في تحديد الجنة التي أسكنها آدم عليه السلام، وهل هي جنة الخلد أم جنة في الدنيا ؟ ففي "مجموع الفتاوى" جزم بأن الجنة التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السنة والجماعة هي جنة الخلد، وهاجم بشدة من قال إنها جنة في الأرض بأرض الهند، أو بأرض جدة، أو غير ذلك بل وصفه بأنه "من المتفلسفة والملحدين، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين؛ فإنّ هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة، والكتاب والسنة يردّ هذا القول، وسلف الأمة وأئمتها متفقون على بطلان هذا القول"[(٢)].

لكنه في كتاب النبوات تراجع عن رأيه هذا، وجعل المسألة قابلة للاختلاف، ثم رجح أن جنة آدم هي جنّة التكليف، ولم تكن في السماء وإنما كانت في مكان عال في الأرض من ناحية المشرق، ثمّ لما أكل من الشجرة، أُهبط منها إلى الأرض[(٣)]، وفي ظل هذا الاختلاف الشديد يحتاج الأمر إلى معرفة أي الرأيين هو المتأخر، و قد رجح بعض الدارسين[(٤)] أن كتاب النبوات من آخر ما ألّف ابن تيمية وقد ضمّنه خلاصة آرائه، وأفكاره، واجتهاداته، ومن ثم إذا أتت أقوال له تتعارض مع ما في كتاب النبوات، فالمعتبر هو ما في هذا الكتاب.

وإذا انتقلنا من نماذج التراجعات والتطور الفكري على مستوى الأفراد إلى التطور على مستوى المذاهب، فسوف نجد أيضا نماذج غير قليلة، منها أن متقدمي الشيعة الاثني عشرية غلبت عليهم نزعة التجسيم والتشبيه في باب الصفات، ويكفي أن نشير إلى آراء كل من

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٢/٤٦٤، ٤٦٥.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤/٣٤٧.

(٣) ابن تيمية: النبوات ص ٧٠٥، ٧٠٦.

(٤) انظر مقدمة تحقيق كتاب النبوات للدكتور عبد العزيز الطويان ص ٩١، ٩٢.

هشام بن الحكم، وهشام الجواليقي، لكن المذهب بعد ذلك نحا منحى التعطيل والنفي، نتيجة تأثره بالاعتزال، وأسرف في تأويل سائر آيات الصفات(١)، وقد نبه على هذا التطور المنهجي الخطير عدد من أهل العلم مثل الأشعري الذي ذكر أنهم "قالوا في التوحيد بقول المعتزلة والخوارج وهؤلاء قوم من متأخريهم، فأما أوائلهم فإنهم كانوا يقولون ما حكينا عنهم من التشبيه"(٢) وكذا ابن تيمية الذي ذكر أن قدماءهم "يقولون بالتجسيم الذي هو قول غلاة المجسمة، ومتأخروهم يقولون بتعطيل الصفات، موافقة لغلاة المعطلة من المعتزلة ونحوهم"(٣).

كذلك كان متقدمو الأشاعرة كأبي الحسن نفسه، والباقلاني، وأمثالهما من مثبتي الصفات الخبرية ولا يتأولونها بحال، لكن المذهب نحى منحى آخر، ربما ابتداء من ابن فورك(٤) وصار يؤول بعضها ويثبت بعضها، ثم استقر أخيرا على القول بالتأويل أو التفويض.

وفي العصر الحديث تعددت نماذج التراجعات والتطورات الفكرية من اتجاه فكري لآخر أو من مذهب لآخر، ونكتفي هنا بالإشارة الموجزة لها دون خوض في التفاصيل، ومن ذلك أن رشيد رضا كان في مقتبل حياته متأثرا بالبيئة الصوفية الكلامية التقليدية(٥)، ثم تعرف على شيخه محمد عبده وتابعه في الكثير من آرائه، لكنه في آخر عمره صار أميل كثيرا إلى المذهب السلفي، كذلك كان عبد الرحمن الوكيل صوفيا في مطلع حياته، ثم تعرف على جماعة أنصار السنة، وصار من أشد أعداء التصوف والمهاجمين له فكرا، وسلوكا، وشخصيات(٦).

---

(١) انظر د. حسن الشافعي: المدخل لدراسة علم الكلام ص ١٠٦-١٠٨، ود. عبد اللطيف حفظي: تأثير المعتزلة في الخوارج و الشيعة ص ٤٨٣ – ٤٨٦، ومحمد حامد الجدعاني: الصلة بين التشيع والاعتزال ص ٣٣٢.

(٢) الأشعري: مقالات الإسلاميين ص ٣٥.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٢٤٣/٢.

(٤) انظر ابن فورك: مشكل الحديث وبيانه ص١٧١، ١٨٦، ٢٢٥، ود.عبد الرحمن المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٥٥٨/٢، ٢٥٩.

(٥) انظر رشيد رضا: المنار والأزهر ص ١٤٠، ١٤٦.

(٦) انظر كتابه هذه هي الصوفية ص ٣-٧.

وهناك عدد غير قليل من أعلام الشيعة الذين انتقلوا من التشيع إلى مذهب أهل السنة، أو بقوا على تشيعهم مع توجيه الكثير من النقد للشيعة والتشيع، ومن هؤلاء أبو الفضل البرقعي، وأحمد الكسروي، ومحمد الياسري، ومحمد مهدي الخالصي، والخوئيني، وموسى الموسوى وأحمد الكاتب[1].

وفي المقابل حرص الشيعة على تضخيم ظاهرة تشيع بعض المغمورين من أهل السنة، وروجوا لكتبهم بصورة لافتة للنظر، ومن هؤلاء صائب عبد الحميد، ومحمد التيجاني السماوي، وأحمد راسم النفيس، وصالح الورداني، وهشام آل قطيط، وغيرهم.

وعلى المستوى الفكري العام نجد خالد محمد خالد يتراجع عن كتابه "من هنا نبدأ" ويقر بأن الإسلام دين ودولة، ومصطفى محمود يتراجع عن ما في كتابه "الله والإنسان" ثم يؤلف "حوار مع صديقي الملحد" و "رحلتي من الشك إلى اليقين" ويتبنى التوجه الإسلامي مع ميل واضح للتصوف، واهتمام بقضايا الإعجاز العلمي، كذلك تراجع كل من المستشار طارق البشري، ود. محمد عمارة، وعادل حسين وغيرهم الكثير عن التأثر بالفكر الماركسي، إلى تبني الفكرة الإسلامية بمفهومها العام.

الضابط السادس: لازم المذهب ليس بمذهب

ونعني بهذا الضابط أننا لا يصح أن ننسب للشخص أو المذهب إلا ما قاله صراحة، وارتضى نسبته إليه، أما لازم قوله ومذهبه فليس مذهبا له، إلا إذا نبه عليه وعرف أن هذا ما يلزم عن كلامه فأقر به والتزمه، وأما إذا أنكره ونفاه عن نفسه، فلا يحق لأحد مطلقا أن ينسب ذلك اللازم إليه.

واللازم في الاصطلاح هو "ما يمتنع انفكاكه عن الشيء"[2] وأما الإلزام فيقصد به إلزام الناس لوازم أقوالهم، وإضافتها إليهم إضافة أقوالهم أنفسهم[3]، وينقسم اللازم إلى قسمين:

(١) انظر خالد البديوي: أعلام التصحيح والاعتدال، الطبعة الأولى ١٤٢٧-٢٠٠٧م.

(٢) الجرجاني: التعريفات ص ٢٤٤، وانظر المناوي: التوقيف على مهمات التعاريف ص ٦١٥، والزبيدي: تاج العروس ٤٢٠/٣٣، والكفوي: الكليات ١٢٧٥.

(٣) د. عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية، مدخل ودراسة ص٢٨.

أحدهما اللازم البين، وهو الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره، ككون الاثنين ضعف الواحد فإن من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد، والقسم الثاني اللازم غير البين وهو الذي يفتقر في جزم الذهن باللزوم بينهما إلى أمر آخر من دليل أو تجربة أو إحساس[(١)]، ودلالة الالتزام كما هو معروف إحدى الدلالات اللفظية الوضعية الثلاثة، وهي دلالة المطابقة، ويقصد بها دلالة اللفظ على تمام معناه، ودلالة التضمن، ويقصد بها دلالة اللفظ على جزء معناه، وأما دلالة الالتزام فهي دلالة اللفظ على خارجٍ عن مسماه، لازمٍ له لزومًا ذهنيًا، أو خارجيًا[(٢)].

وثمة حالات ثلاث للازم قول العالم، أولها أن يذكر له لازم قوله، فيلتزمه ويقر به؛ وحينئذ يكون لازمًا له، ويصح إضافته إليه، وثانيها أن يذكر له لازم قوله فيمنعه ؛ ولا يصح أن يضاف إليه حينئذ، وثالثها أن يكون اللازم مسكوتًا عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع؛ فهذا حكمه ألا ينسب لصاحبه، سواء كان اللازم خفيًّا أم ظاهرًا، ولازم المذهب حينئذ ليس بمذهب[(٣)].

وقد تتابعت نصوص العلماء في تقرير هذا الضابط، وبيان أن لازم المذهب ليس بمذهب - إذا لم يلتزمه صاحبه - وعدم جواز تكفير الناس أو تبديعهم بلوازم أقوالهم أو آرائهم، ومن ذلك قول القشيري "اعلموا رحمكم الله أن ما يلزمه الخصم بدعواه، فيقول هذا على أصلكم ومقتضى علتكم يلزمكم، فلا يجوز أن ينسب ذلك إلى صاحب المذهب فيقال هذا مذهب فلان"[(٤)].

وقال الشاطبي "لازم المذهب ليس بمذهب، فلذلك إذا قرر على الخصم أنكره غاية الإنكار"[(٥)] وقال ابن حجر "الذي يظهر أن الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله، وكذا من كان لازم قوله وعرض عليه فالتزمه، أما من لم يلتزمه وناضل عنه

(١) الكفوي: الكليات ص ١٢٧٥.

(٢) انظر في الكلام عن أقسام الدلالات وتعريف كل قسم منها الرازي: المحصول ٢٩٩/١، والزركشي: البحر المحيط ٤١٧/١، ، وعبد الرحمن حبنكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال ص ٢٧.

(٣) انظر ابن تيمية مجموع الفتاوى ٢١٧/٢٠، ود.عثمان علي حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ٧٠١/٢-٧٠٣.

(٤) السبكي: طبقات الشافعية ٤١٣/٣.

(٥) الشاطبي: الاعتصام ٣٣٠/١.

فإنه لا يكون كافرا ولو كان اللازم كفرا"[1] وقال رشيد رضا "التحقيق عند علماء الأصول والكلام أن لازم المذهب ليس بمذهب، وأن أكثر أصحاب تلك النظريات المخالفة لظواهر نصوص الكتاب والسنة، وما كان عليه السلف الصالح - لم يقولوا بها إلا عن شبهات عرضت لهم، أو لغيرهم من المنكرين للإسلام، فأرادوا أن يقيموا حجة الإسلام بما قالوه بحسب اجتهادهم، مع إذعانهم لأحكامه وعملهم به، فكيف يقدم أحد على تكفيرهم مع ذلك"[2].

ومع وضوح هذه الأقوال، وقوة حجتها، فإن ظاهرة إلزام الخصوم بلازم مذهبهم قد شاعت وانتشرت في كتب الفرق والمقالات والتاريخ وتراجم الرجال، ولم يكد يخلو منها عصر، لا في القديم ولا في الحديث، سواء على مستوى الأفراد، أو على مستوى مذهب بأكمله.

ومن الملاحظ أن المتكلمين قد أسرفوا في استخدام الإلزام حتى صارت "كل فرقة تلزم مخالفيها نتائج أقوالهم، وهم لم يقولوا بها، ولعل طبيعة المنهج الجدلي التي ترمي إلى إفحام الخصم بكل الطرق مشروعة أم غير مشروعة أحيانا هي التي ساعدت على ذيوع الإلزام بينهم"[3].

ومن نماذج ذلك اتهام المعتزلة بأنهم يقولون بقدم العالم كلازم لقولهم بشيئية المعدوم، وقد رتب خصومهم من الأشاعرة وغيرهم على ذلك الاتهام أحكاما في غاية الخطورة، وصلت إلى التكفير وموافقة الدهرية، فالاسفراييني يذكر أن "من فضائحهم قولهم أن المعدوم شيء... وهذا منهم تصريح بقدم العالم، ومن كان قوله في الصانع على ما وصفناه وفي الصفة على ما ذكرناه لم يبق له اعتقاد صحيح، ولم يكن دعواه في التلبس بالديانة إلا تلبيسا منه على أهل الديانة ليسلم من سيوف المسلمين المسلطة عليهم إلى يوم القيامة"[4] وعلى نفس المنوال يجزم العمراني بأن "القدرية: قائلون بقدم العالم، فعبروا عنه بقولهم المعدوم شيء،

---

(١) السخاوي: فتح المغيث ٣٣٦/١.

(٢) رشيد رضا: مجلة المنار ٤٧٤/٢١.

(٣) عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية، مدخل ودراسة ص ٢٩.

(٤) الاسفراييني: التبصير في الدين ٦٣/١

والعالم في حال عدمه كهو في حال وجوده، وأن الله لم يتقدم الأشياء في كونها أشياء. وهذا قول الدهرية...وهو كفر لا إشكال فيه على من له فطنة صحيحة"[١].

ولا يخفى ما في هذا الإلزام من تعسف وجور، وصحيح أننا لا نوافق المعتزلة في قولهم بشيئية المعدوم إذ لا دليل على ذلك، كما أن هناك فرقا بين الوجود الخارجي والوجود الذهني ومن ثم فإن "الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْخَارِجِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ وَيَكْتُبُهُ، وَقَدْ يَذْكُرُهُ وَيُخْبِرُ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ (الحج: ١) فَيَكُونُ شَيْئًا فِي الْعِلْمِ وَالذِّكْرِ وَالْكِتَابِ، لا فِي الْخَارِجِ"[٢]

لكن تخطئتنا للمعتزلة لقولهم بشيئية المعدوم، لا تعني ظلمهم ومجاوزة الإنصاف في التعامل معهم، أو إلزامهم بما لم يقولوه قط، بل كانوا من أشد المنكرين له، وهو القول بقدم العالم حيث اتفقت فرق المعتزلة جميعا على القول "بأن الله تعالى قديم، والقدم أخص وصف ذاته ونفوا الصفات القديمة أصلا فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، لا بعلم وقدرة وحياة هي صفات قديمة ومعان قائمة به، لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص وصف لشاركته في الإلهية"[٣].

فكيف يقال بعد هذا كله أنهم يقولون بقدم العالم، أو أنهم دهرية شاركوا أسلافهم من الدهرية القدامى في قولهم ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٣٧﴾﴾ (المؤمنون: ٣٧) مع أن جهود المعتزلة في الرد على الزنادقة والملاحدة مما لا يمكن إنكاره، وهي من أهم الأسباب التي جعلت عالما كبيرا كابن تيمية يفضلهم على الخوارج والرافضة[٤] معللا ذلك بأن لهم كتبًا "في تفسير القرآن، ونصر الرسول، ولهم محاسن كثيرة، يترجحون بها على الخوارج والرافضة، وهم قصدهم إثبات توحيد الله، ورحمته، وحكمته، وصدقه، وطاعته؛ لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه، في كل واحد من أصولهم الخمسة"[٥].

---

(١) يحيى بن أبي الخير العمراني: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ١/ ١٢٠، ١٢١.

(٢) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١١٨/١.

(٣) الشهرستاني: الملل والنحل ٤٣/١، ٤٤

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى٩٧/٣.

(٥) المصدر السابق ٩٨/١٣-١٢٦، وانظر محمد خليل هراس: ابن تيميَّة السلفي ص٤٣.

ومن نماذج الإلزام الخطيرة أيضا اتهام بعض الأشاعرة بأنهم يقولون أن نبوة النبي ﷺ قد بطلت بموته، بناء على أن النبوة عرض من الأعراض، والعرض لا يبقى زمانين كما أنه بموته ﷺ قد فنيت روحه، ومن ثم زال عنه الوصف بالنبوة[١].

ولا شك أن هذا القول في غاية البطلان والنكارة، والمصادمة لشعور كل مؤمن، ونبوته ورسالته ﷺ باقية ما بقيت الدنيا، كما أنها مستمرة في الآخرة لا تنقطع أبدا وهو ﷺ الآن حي في قبره حياة برزخية، وما زال المسلمون في أذانهم وصلواتهم وأذكارهم وفي كل وقت وحين يشهدون أن محمدا رسول الله، وكل هذا فضلا عما يلزم عن القول بانتهاء نبوته من الكثير من اللوازم الشنيعة التي لا أظن أن مسلما يسعه القول بها وهو يقرأ قول الله سبحانه ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ (الفتح ٢٩) وقوله تعالى ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾ ﴾ (الأحزاب: ٤٠)

وإذا ما فرغنا من بيان بطلان هذا القول، وانتقلنا إلى مناقشة مدى ثبوته عن الأشاعرة فسوف نلاحظ أن نسبته إليهم وردت عن طريق بعض خصومهم، ممن رتبوا عليه أحكاما خطيرة وصلت إلى درجة التكفير، وجعلها عبد الواحد المقدسي من مسائل الامتحان التي يفرق بها بين السني والبدعي، حيث يسأل الرجل "عن النبي ﷺ هل هو نبي في القبر، أم بطلت نبوته بموته ؟ فإن قال هو نبي في قبره فهو سني، وإن قال بطلت نبوته بموته فهو أشعري ملعون"[٢].

كذلك نسب السجزي[٣] هذا القول إلى الأشاعرة، ومثله ابن حزم الذي شن عليهم هجوما لاذعا جدا فقال "حدثت فرقة مبتدعة تزعم أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ ليس هو الآن رسول الله ﷺ، وهذا قول ذهب اليه الأشعرية "ثم حكم ابن حزم على هذا الرأي فقال "وهذه مقالة خبيثة، مخالفة لله تعالى ولرسوله ﷺ، ولما أجمع عليه جميع أهل الإسلام إلى يوم القيامة...... ونعوذ بالله من هذا القول، فإنه كفر صراح لا ترداد فيه"[٤].

---

(١) انظر في تفصيل الكلام عن هذه المسألة الباقلاني: الإنصاف ص ٢٠، وابن حزم: الفصل ٧٥/١، والسبكي: طبقات الشافعية ٣٩٩/٣ وتحقيق د. فهد المقرن لكتاب عبد الواحد المقدسي جزء فيه امتحان السني من البدعي ص ٢٨٤، ; وخالد الغامدي: نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية ص ٤٧١-٤٧٤.

(٢) عبد الواحد المقدسي: جزء فيه امتحان السني من البدعي ص ٢٨٢، تحقيق د. فهد المقرن.

(٣) انظر رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٩٦.

(٤) ابن حزم: الفصل ٧٥/١.

وتحكي بعض كتب الفرق والتاريخ أن هذه المسألة كانت سببا في مقتل أحد أئمة الأشاعرة الكبار وهو ابن فورك، حيث سأله محمود بن سبكتكين عن رسول الله ﷺ، فقال: كان رسول الله، وأما اليوم فلا[1] وإن كان السبكي ينفي تماما هذا القول عن ابن فورك.

والذي أراه من خلال تتبع أقوال الأشاعرة وخصومهم أن المسألة كلها جاءت من باب إلزام الأشاعرة بلازم مذهبهم، مع نوع من الاختلاف في تحديد كنه هذا اللازم، ومن الذي ألزمهم به من الفرق المخالفة.

فالقشيري يرى أن الكرامية هم الذين ألزموا الأشاعرة بذلك بناء على قولهم بأن الميت فى حال موته لا يحس ولا يعلم، ومن ثم يكون النبي ﷺ في قبره غير مؤمن لأن الإيمان عند الأشاعرة المعرفة والتصديق، والموت ينافى ذلك، فإذا لم يكن له علم وتصديق لا يكون له إيمان، ومن لا يكون مؤمنا لا يكون نبيا، أما ابن حزم فيرى أن سبب الإلزام هو قول الأشاعرة أن الروح عرض، والعرض يفنى أبدا ويحدث ولا يبقى وقتين، فروح النبي ﷺ عندهم قد فنيت وبطلت، ولا روح الآن عند الله تعالى، وأما جسده ففي قبره موات، فبطلت نبوته بذلك ورسالته[2].

وأيا ما كان سبب شيوع هذا الرأي عن الأشاعرة، فما يعنينا هنا أن نسبة هذا الرأي إليهم كانت من باب إلزامهم بلازم مذهبهم، و إن لم يصرحوا به تصريحا جازما، بل على العكس من ذلك نجد نصوصا واضحة لأئمة المذهب في نفي هذا القول عنهم، وتبرئهم منه[3].

وقد نفى القشيري في رسالته "شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة "أن يكون الأشعري أو أحد من أصحابه قد صرح بهذا الرأي واصفا ما حكي عنهم من القول بأن

---

(١) انظر ابن حزم: الفصل ٧٥/١، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٢١٦/١٧

(٢) انظر ابن حزم: الفصل ٧٥/١.

(٣) انظر د. فهد المقرن: تحقيق كتاب عبد الواحد المقدسي "جزء فيه امتحان السني من البدعي " ص ٢٨٦، ٢٨٧، ود. محمد باكريم: تحقيق رسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٩٦.

محمدا ﷺ ليس بنبي في قبره، ولا رسول بعد موته بأنه "بهتان عظيم، وكذب محض لم ينطق به منهم أحد، ولا سمع في مجلس مناظرة ذلك عنهم، ولا وجد ذلك في كتاب لهم"[١].

وفي نص مهم رد أحد أعلام الأشاعرة البارزين وهو الباقلاني على هذا الرأي، وبرأ الأشاعرة من تبعته فقال "يجب أن يعلم: أن نبوات الأنبياء صلوات الله عليهم لا تبطل، ولا تنخرم، بخروجهم عن الدنيا، وانتقالهم إلى دار الآخرة، بل حكمهم في حال خروجهم من الدنيا كحكمهم في حالة نومهم، وحالة اشتغالهم، إما بأكل أو شرب، أو قضاء وطر، والدليل عليه: أن حقيقة النبوة لو كانت ثابتة لهم في حالة اشتغالهم بأداء الرسالة دون غيرها من الحالات، لكانوا في غيرها من الأحوال غير موصوفين بذلك"[٢].

وبعد أن انتهى الباقلاني من تقرير هذا الأصل العام، عرج على تبرئة مذهبه مما نسب إليه فقال "وقد غلط من نسب إلى مذهب المحققين من الموحدين إبطال نبوة الأنبياء عليهم السلام بخروجهم من دار الدنيا، وليس ذلك بصحيح، لأن مذهب المحققين أن الرسول ما استحق شرف الرسالة بتأدية الرسالة، وإنما صار رسولاً واستحق شرف الرسالة والنبوة بقول مرسله: وهو الله تعالى: أنت رسول ونبي، وقول الله تعالى قديم لا يزول ولا يتغير"[٣]

ومن نماذج إلزام الخصوم بلازم مذهبهم أيضا اتهام ابن تيمية رحمه الله بأنه يقول بقدم العالم بناء على مذهبه في مسألة تسلسل الحوادث، وقوله بإمكان حوادث لا أول لها، وقد اتهمه الكثيرون من القدامى والمُحْدثين[٤] بهذا الاتهام، ورتبوا على ذلك تضليله وتبديعه، وربما تكفيره وذكروا أنه أخذ هذا القول عن الفلاسفة القائلين بقدم العالم[٥].

---

(١) السبكي: طبقات الشافعية ٣٩٩/٣.

(٢) الباقلاني: الإنصاف ص ٢٠.

(٣) المصدر السابق ص ٢٠.

(٤) انظر تفصيل ذلك عند كاملة الكواري: قدم العالم و تسلسل الحوادث ص ١٦٠، ود. عبد الله بن صالح الغصن: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد ص ٢٨٣.

(٥) انظر الحصني: دفع شبه من شبه وتمرد ص ٦٠، والسبكي: السيف الصقيل بتحقيق الكوثري ٦٣، ٧١، وابن حجر: فتح الباري ٤١٠/١٣، وابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص ١١٦، ومنصور عويس: ابن تيمية ليس سلفيا ص ٢٤٢.

ولا يتسع المقام هنا لمناقشة هذه المسألة تفصيلا[1]، وهل أصاب شيخ الإسلام فيها أم أخطأ أم كان الأولى به الإعراض عن الخوض فيها بالكلية[2]، ولكن ما يعنينا الآن أن قوله بإمكان حوادث لا أول لها لا يعني بحال أنه يقول بقدم العالم، لعدم التلازم بين القولين، وحتى لو افترضنا وجود التلازم فقد تقدم معنا أن لازم المذهب ليس بمذهب، لاسيما إذا رفض صاحب القول هذا اللازم وتبرأ منه تماما، وهذا هو الحال في المسألة التي نحن بصددها.

وقد تعددت نصوص ابن تيمية الصريحة في رفضه القاطع للقول بقدم العالم، وبيان أنه حادث بكل أجزائه، وأن قدم النوع لا يستلزم قدم الأفراد ولا قدم العالم، ما دام الفعل مسبوقاً بفاعله[3] ومن ذلك قوله "فكل ما سوى الرب حادث كائن بعد أن لم يكن، وهو - سبحانه - المختص بالقدم والأزلية، فليس في مفعولاته قديم، وإن قدر أنه لم يزل فاعلاً، وليس معه شيء قديم بقدمه، بل ليس في المفعولات قديم ألبتة، بل لا قديم إلا هو - سبحانه - وهو وحده الخالق لكل ما سواه، وكل ما سواه مخلوق"[4] وفي موضع آخر يصرح - بما لا لبس فيه - بأن "كل ما سوى الله مخلوق، حادث، كائن بعد أن لم يكن، وأن الله وحده هو القديم الأزلي، ليس معه شيء قديم تقدمه، بل كل ما سواه كائن بعد أن لم يكن، فهو المختص بالقدم، كما اختص بالخلق والإبداع، والإلهية والربوبية، وكل ما سواه محدث مخلوق مربوب عبد له"[5].

وفي العصر الحديث نجد الشيخ محمد زاهد الكوثري شديد التعصب جدا على خصومه من السلفيين القدامى والمحدثين، حيث يصفهم بالضلال والكفر، ويتهمهم بأشنع الاتهامات والتي بناها في الأعم الأغلب على إلزامهم بما لم يقولوه أو يلتزموه مطلقا.

---

(١) وانظر تفصيلا لها عند كاملة الكواري: قدم العالم و تسلسل الحوادث بين ابن تيمية والفلاسفة، مع بيان من أخطأ في المسألة من السابقين والمعاصرين، ود. عبد الرحمن المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ص ٩٩٦ و ود. عبد الله الغصن: دعاوى المناوئين ص ٢٨٣.

(٢) انظر الشيخ الألباني: السلسلة الصحيحة ١٣٢/١.

(٣) انظر كاملة الكواري: قدم العالم و تسلسل الحوادث ص ١٩٧، ود. عبد الله الغصن: دعاوى المناوئين ص ٢٩٤.

(٤) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٢٧٣/٨.

(٥) ابن تيمية: درء التعارض ١٢٥/١.

ومن ذلك مثلا[١] أنه يرى أن قولهم بحرمة شد الرحال لغير المساجد الثلاثة يلزم منه تحريمهم لزيارة قبره ﷺ مطلقا، وقولهم بدوام فاعليته تعالى يلزم منه القول بقدم العالم، وقولهم بإثبات الصفات الخبرية يلزم منه حلول الحوادث بذات الله تعالى، ثم إنه لا يكتفي بذلك بل يرد على من ينفي عنهم تلك التهم الظالمة؛ اعتمادًا على أن لازم المذهب ليس بمذهب، بأن التماس عذر كهذا إنما يصح إذا كان اللزوم غير بَيِّن، أما في حالة اللزوم البيِّن فلا شك أن لازم مذهب العاقل مذهب له، وأما من يقول بملزوم مع نفيه للازمه البيِّن فذلك مسقط له من مرتبة العقلاء إلى درك الأنعام، وبهذا يدور أمر القائل بما يستلزم الكفر لزومًا بينًا، بين أن يكون كافرًا، أو حمارًا[٢].

كذلك يتكرر اتهام مثبتي الصفات الخبرية بالضلال، والتشبيه، والتجسيم - بل ربما بالكفر - عند شخصيات أخرى؛ مثل محمود خطاب السبكي[٣]، وعبد ربه سليمان[٤]، وغيرهم، ولا شك أن ذلك كله من التجني والظلم الناتج عن الخصومة المذهبية، وعدم مراعاة آداب الاختلاف، وحقوق الأخوة الإسلامية، ولست أدري كيف تطمئن النفس لنسبة رأي لشخص أو مذهب لم يصرح به مطلقا، وكيف نضلل أو نكفر أناسا بذلوا حياتهم لنصرة هذا الدين والذب عنه.

وقبل أن نختم الكلام عن هذا الضابط نود أن نشير إلى أننا وإن كنا قد قررنا بوضوح أن لازم المذهب ليس بمذهب، فليس ذلك بمانع أن تذكر اللوازم الباطلة لقول أو مذهب ما، لا سيما في مقام الجدال والمناظرة والرد على الخصوم، والغرض من مثل هذا المسلك هو بيان خطأ هذا القول وشناعة ما يلزم عنه، لأن العاقل إذا نبه إلى ما يلزم قوله من اللوازم الفاسدة فقد ينتبه ويرجع عن قوله، ومن المعروف أن كثيرا من الفرق قد يفر الواحد منهم من اللازم الحق ليقع في اللازم الباطل وهو يظن في ذلك السلامة، كالقدري يفر من لازم كون الله

---

(١) انظر نماذج كثيرة من اتهامات الكوثري الشديدة لخصومه من أهل الحديث والسلفيين عند الشمس السلفي الأفغاني: الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات ٣/٥٨٢.

(٢) انظر تعليق الكوثري على كتاب السيف الصقيل للسبكي ص٣١.

(٣) محمود خطاب السبكي: إتحاف الكائنات ببيان مذاهب السلف والخلف في المتشابهات ص٣، ٤.

(٤) تكرر ذلك كثيرا في كتابه " فيض الوهاب في بيان أهل الحق ومن ضل عن الصواب".

يضل من يشاء فيقع في لازم كونه يقع في ملكه ما لا يشاء، وكذلك منكر الصفات يفر من التشبيه بزعمه فيقع في التعطيل[1].

الضابط السابع: عدم قبول كلام الأقران بعضهم في بعض

ونعني بذلك أنه لابد من التثبت الشديد، والحرص الزائد في قبول أقوال المتعاصرين في زمان واحد، أو من ضمهم عيش مشترك في بلد بعينه، إذا أطلق بعضهم حكما في قرينه أو معاصره لا سيما إذا تضمن هذا الحكم تجريحا أو ذما، أو نسبة للضلال أو الابتداع.

وهذه القاعدة في أصلها من القواعد المهمة في باب الجرح والتعديل عند المحدثين والمؤرخين إلا أنها صالحة تماما للتطبيق في باب نسبة الآراء والمعتقدات أيضا، وذلك لأن المجرح كثيرا ما يرمي من يجرحه بخلل عقدي، أو ينسب إليه قولا شنيعا يوصله لدرجة الابتداع، وربما الخروج من الملة.

وليس معنى هذا القاعدة ألا نقبل حكما لعالم في أحد معاصريه، أو نسبة رأي أو مذهب عقدي إليه مطلقا، إذ لو قلنا بذلك لأهدرنا كما هائلا من كتب التراجم والتاريخ والفرق المكتظة بأقوال المعاصرين بعضهم في بعض، لكن مقصودنا هو عدم قبول طعن القرين في قرينه إذا لم يكن عليه دليل أو برهان، أو إذا تبين أن سببه هو العداوة والخلاف المذهبي، أو إذا عزا إليه شيئا لا وجود له في كتبه ومصنفاته المختلفة.

وثمة نصوص كثيرة لأهل العلم في تأصيل قاعدة عدم قبول كلام الأقران بعضهم في بعض ومنها أقوال متقدمة وردت عن الصحابة رضي الله عنهم، مثل قول ابن عباس رضي الله عنهما "استمعوا كلام العلماء، ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فو الذي نفسي بيده لهم أشد تغايرا من التيوس في زربها"[2] ومن التابعين روي عن مالك بن دينار أنه قال" يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم على بعض؛ فإنهم أشد تحاسدا من التيوس"[3].

(١) انظر د. عثمان علي حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ٢/٧٠٣.

(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/٢٩٥.

(٣) المصدر السابق ٢/٢٩٥.

وبعد عصر التابعين توالت نصوص العلماء في تقرير تلك القاعدة، فنقل عن الإمام أحمد أنه قال "اعلموا رحمكم الله تعالى: أن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله شيئا من العلم، وحرمه قرناؤه وأشكاله، حسدوه فرموه بما ليس فيه، وبئست الخصلة في أهل العلم"[(١)] ونبه ابن عبد البر إلى أن "هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس، وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة"[(٢)]، وقال الحافظ الذهبي "كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبا به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذاك كراريس"[(٣)].

أما تطبيقات هذه القاعدة، ونماذج طعون الأقران بعضهم في بعض فهو كثير جدا، ولا يكاد يخلو منه عصر، أو مرحلة تاريخية، ومن ذلك الطعن المتبادل بين الإمام مالك وابن إسحاق عالم السير المشهور، فابن إسحاق ذكر له شيء عن مالك، فقال: هاتوا علم مالك، فأنا بيطاره، ولما بلغ الإمام مالكا ذلك قال عن ابن إسحاق: دجال من الدجاجلة، ونحن أخرجناه من المدينة[(٤)]، وقد علل بعض أهل العلم سبب هذه الخصومة بين مالك وابن إسحاق بأن ابن إسحاق شكك في نسب مالك، وقال إنه مولى لبني تيم قريش فكذب مالك ابن إسحاق ؛ لأنه كان أعلم بنسب نفسه، وإنما هو من حلفاء لبني تيم في الجاهلية[(٥)] وقيل إنه ربما كان سبب تكذيب مالك لابن إسحاق يرجع لما ذكر من تشيعه وما نسب إليه من القول بالقدر، وأما الصدق والحفظ فكان صدوقا حافظا[(٦)].

---

(١) البيهقي: مناقب الشافعي ٢ /٢٥٩.

(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/٢٩٦، ٢٩٧.

(٣) الذهبي: ميزان الاعتدال ١/٢٥١، وانظر ١٠/٩٢.

(٤) انظر ابن حبان: الثقات ٧/٣٨٢، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١/٢٢٣، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٧/٥٠.

(٥) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/٣٠٤.

(٦) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/٣٠٤.

ويبدو أن الأمر في هذا العصر لم يقتصر على كلام قرين في قرينه، وإنما امتد إلى نوع من التنافس بين بلد وآخر، مما يجعلنا نطبق القاعدة نفسها على هذه الظاهرة، فلا نقبل كلام أهل بلد في آخر إذا ظهرت عليه آثار الخصومة والتنافس[(١)]، ومن أمثلة ذلك[(٢)] قول الزهري في أهل مكة "ما رأيت قوما أنقض لعرى الإسلام من أهل مكة" وقول حماد لما ذكر له أهل الحجاز "قد سألتهم فلم يكن عندهم شيء، والله لصبيانكم أعلم منهم بل صبيان صبيانكم" وقول مالك عن أهل العراق "أنزلوهم منكم منزلة أهل الكتاب، لا تصدقوهم ولا تكذبوهم" وقول يحيى بن أبي كثير عن أهل البصرة "لا يزال أهل البصرة بشر ما أبقى الله فيهم قتادة".

ومن النماذج الأخرى لكلام الأقران في بعضهم بعضا موقف المحدث الكبير يحيى ابن معين تجاه الإمام الشافعي، حيث كان ابن معين حنفيا في الفروع، بل وصفه الذهبي بأنه كانَ من الْحَنَفِيَّة الغلاة فِي مذْهبه وَإِن كَانَ مُحدثا، وكان فيه انحراف يسير عن الشافعي[(٣)]، ومما يدل على ذلك أنه قيل له: ترى أن ينظر الرجل في رأي الشافعي، وأبي حنيفة؟ قال: ما أرى لاحد أن ينظر في رأي الشافعي، ينظر في رأي أبي حنيفة أحب إلي[(٤)].

ولو أن المسألة اقتصرت على الجانب الفقهي لهان الأمر، لكن الإشكال أن ذلك امتد إلى جانب الاعتقاد، حيث اتهم ابن معين الشافعي بالتشيع مع عدم ثبوت ذلك عنه بحال، وإنما هي فلتات اللِّسَان بالهوى والعصبية، وقد رد الإمام أحمد بن حنبل على ابن معين كلامه هذا عن الشافعي[(٥)].

كذلك تعرض الإمام البخاري لمحنة شديدة في مسألة اللفظ بالقرآن، ونسب إليه ما هو منه براء وقد تولى كبر هذه المحنة أحد معاصريه من مشاهير المحدثين، وهو محمد بن يحيى الذهلى والذي لج في خصومته مع البخاري، وحمل كلامه ما لا يحتمل، وأمر بهجره وعدم حضور مجلسه.

---

(١) انظر محمد بن صالح العلي: إنصاف أهل السنة والجماعة ومعاملتهم لمخالفيهم ص ٩٢.

(٢) انظر تلك الأقوال عند ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢٩٧/٢.

(٣) الذهبي: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص٢٩، وسير أعلام النبلاء ٨٨/١١.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٨٨/١١.

(٥) انظر البيهقي: مناقب الشافعي ٤٥١/١.

ومن الواضح أن التحاسد وحظ النفس الخفي كان له نصيب غير قليل من موقف الذهلي المتعنت من البخاري ورميه بما ليس فيه[1] وقد أشار البخاري إلى طرف من ذلك حيث سأله بعضهم "أيش الحيلة لنا فيما بينك وبين محمد بن يحيى، كل من يختلف إليك يطرد ؟ فقال: كم يعتري محمد بن يحيى الحسد في العلم، والعلم رزق الله يعطيه من يشاء"[2] وقال السبكي "ولا يرتاب المنصف في أن محمد بن يحيى الذهلى لحقته آفة الحسد، التي لم يسلم منها إلا أهل العصمة"[3].

ومما يؤسف له أن نفرا من المحدثين قد ساروا على إثر الذهلي في موقفه هذا، حتى وصل بهم الحال إلى الحكم على البخاري بأنه متروك من أجل مسألة اللفظ، وذلك من أعجب ما يكون، إذ كيف يوصف البخاري بأنه متروك، وهو حامل لواء الصناعة الحديثية، ومقدم أهل السنة والجماعة[4] وجدير بالذكر أن البخاري رحمه الله قد ضرب مثلا عظيما في حسن الخلق والصفح وسلامة الصدر، حيث لم يعامل خصومه بما عاملوه به، ورغم كل ما جرى من الذهلي إلا أن البخاري لم يتكلم فيه ولم يجرحه بشيء، بل أخرج له في صحيحه، وهذا خلق كريم لا يقوم به إلا النبلاء[5].

ومن هذا الباب أيضا ما حدث من طعون شديدة بين كل من أبي نعيم الأصفهاني، وابن منده حيث "كان أبو عبد الله بن منده يقذع في المقال في أبي نعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن، ونال أبو نعيم أيضا من أبي عبد الله في "تاريخه" وقد عرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض، نسأل الله السماح"[6].

---

(١) انظر الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٣٥٢/٢، وابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤٩٠ ومقدمة تحقيق خلق أفعال العباد للبخاري لفهد الفهيد ٦٤/١.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٤٥٦/١٢، ٤٥٧.

(٣) السبكي: طبقات الشافعية ٢٣٠/٢.

(٤) المصدر السابق ١٣/٢.

(٥) انظر د. محمد سعيد رسلان: ضوابط التبديع ص ١٧٧.

(٦) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٤٦٢/١٧.

ولتاج الدين السبكي عبارات شديدة وغير منصفة في حق شيخه وأستاذه الذهبي، حيث اتهمه بالتعصب والتحامل المفرط على أهل السنة - ويعني بهم الأشاعرة - وكذا علماء المذاهب الثلاثة: الحنفي، والمالكي، والشافعي، بحيث إذا ترجم لواحد منهم غضب غضبا مفرطا، وفعل من التعصب مالا يخفى على ذي بصيرة، ثم انتهى السبكي إلى أن يقول "والذي أفتى به أنه لا يجوز الاعتماد على كلام شيخنا الذهبي في ذم أشعري، ولا شكر حنبلي"[(١)] وقد رد الشوكاني على اتهام السبكي هذا، ووصفه بأنه باطل، مشيرا إلى أن مصنفات الذهبي "تشهد بخلاف هذه المقالة، وغالبها الإنصاف والذب عن الأفاضل، وإذا جرى قلمه بالوقيعة في أحد لم يكن من معاصريه، فهو إنما روى ذلك عن غيره، وإن كان من معاصريه فالغالب أنه لا يفعل ذلك إلا مع من يستحقه، وإن وقع ما يخالف ذلك نادرا فهذا شأن البشر، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم، والأهوية تختلف، والمقاصد تتباين"[(٢)].

والحق أن الذهبي برئ من ذلك الاتهام، وإنصافه في تراجمه أشهر من أن يدلل عليه وعنوان كتابه ميزان الاعتدال ومضمونه، وكذلك سير أعلام النبلاء وغيرها من مصنفاته دليل واضح على وسطيته وإنصافه واعتداله[(٣)]، ولست أدرى كيف غاب عن السبكي أن الذهبي كان شافعيا[(٤)] فكيف يتعصب ضد علماء مذهبه، وقد وقع السبكي فيما هو أشد سوءا مما رمى به أستاذه الذهبي، حيث تعصب غاية التعصب للمذهب الأشعري وعلمائه، وزعم أن غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذين حملوا لنا الشريعة النبوية أشاعرة[(٥)]، كما اشتد في ذم خصومه من السلفيين وأصحاب الحديث، لا سيما ابن تيمية وتلامذته الكبار كابن القيم والمزي وابن كثير، وكتاب السبكي المعنون بالسيف الصقيل في الرد على نونية ابن زفيل مكتظ بالسب والشتم والاتهامات الشنيعة، ابتداء من العنوان، ومرورا بسائر صفحات الكتاب.

---

(١) السبكي: طبقات الشافعية ٢/٢٥، وانظر ٩/١٠٣.

(٢) الشوكاني: البدر الطالع ٢/١٠٥.

(٣) انظر مقدمة د.بشار عواد معروف لسير أعلام النبلاء ١/١٢٧.

(٤) انظر عبد الستار الشيخ: الحافظ الذهبي ص ١٦٦.

(٥) انظر السبكي: طبقات الشافعية ٢/١٣.

ومن النماذج الأخرى لكلام الأقران في بعضهم البعض تبادل كل من السيوطي والسخاوي اتهامات قاسية تجاوزت كل حد متصور، ووصلت إلى الاتهام بالسطو على الكتب وانتحالها والطعن في الدين والخلق، والرمي بذميم الصفات، وتأليف كتب ذات عناوين حادة مثل "الكاوي في تاريخ السخاوي" ولا شك أن ذلك كله من قبيل تحاسد الأقران، وكلامهم في بعض، وهو مما يطوى ولا يروى.

الضابط الثامن: التفرقة بين قول الإمام، وأقوال المنتسبين إليه

ونعني بهذا الضابط أنه لابد من التأني والدقة الشديدة في نسبة الآراء إلى أئمة المذاهب الكبار ممن رزقوا بأتباع كثر، وبجمهور كبير من المقلدين لهم والآخذين بأقوالهم، ولا يصح بحال أن ننسب لمثل هؤلاء الأئمة شيئا إلا ما ثبت عنهم بطريق معتبر، دون التعويل على مجرد ما شاع في المذهب وبين الأتباع، مما قد لا يكون الإمام قد قال به تصريحا أو تلميحا.

ومن الواضح أن هناك طريقين لنسبة الآراء للأئمة المتبوعين، أحدهما طريق صحيح، وهو البحث عن رأي الإمام في كتبه وما صح نقله عنه، وإذا ما ثبت ذلك صار هذا رأيا للإمام نفسه ثم للمذهب المنسوب إليه، وأما الطريق الثاني فهو عكس الطريق الأول، حيث يؤخذ رأي المذهب الذي شاع لاحقا وتم الاستقرار عليه، ثم يلصق بالإمام دون أن يستوثق من صدوره عنه.

والمتأمل لكتب الفرق والمقالات يلاحظ أنه قد كثر الخلط بين رأي الإمام، ورأي أتباع مذهبه ودرجت كتب كثيرة على أن تنسب لإمام المذهب المؤسس آراء أصحابه والمنتسبين له، وربما كان بينهم وبين الإمام المؤسس مئات السنين.

وثمة أسباب كثيرة لهذا الخلط، - ربما كان في مقدمتها حرص الأتباع على نسبة آرائهم للإمام ترويجا لها، وإضفاء لمزيد من الثقة فيها، ولا يجادل أحد في أن هناك فارقا كبيرا بين رأي ينسب لجعفر الصادق، أو جابر بن زيد، أو زيد بن علي، أو أبي حنيفة، أو أحمد بين حنبل، وبين أن ينسب الرأي نفسه للشيعة الجعفرية، أو الإباضية، أو الزيدية، أو الماتريدية، أو الحنابلة.

ومن أسباب الخلط أيضا بين قول الإمام وقول أتباعه ما شاع من اقتران أو ارتباط بين مذهب فقهي معين ومذهب كلامي يتبنى جل أتباعه هذا المذهب الفقهي، ويحرصون على نسبة أنفسهم وآرائهم إليه، ومن المعروف أن جل الماتريدية من الأحناف، وأن جل المعتزلة من

الحنفية أو الشافعية، ويندر أن نجد بينهم حنبليا سوى استثناءات يسيرة لا تكاد تذكر، وأما الأشاعرة فجلهم من الشافعية أو المالكية، وقليل منهم من يكون حنبليا، وقد كان المذهب الشافعي من أول المذاهب الفقهية تقبلا للآراء الكلامية بصيغتها الأشعرية، لأن مؤسس المذهب كان شافعيا، ولشيوع فكرة التوسط في المذهب الشافعي وفي الفكر الأشعري كذلك انتشر المذهب الأشعري بين المالكية على يد عدد من العلماء، من أبرزهم القاضي أبو بكر الباقلاني في المشرق، وابن تومرت في المغرب[1]، ومع اقتران كهذا خلط البعض أحيانا بين رأي الماتريدية ورأي الإمام أبي حنيفة، ورأي الحنابلة ورأي الإمام أحمد.

وأمثلة الخطأ والخلط بين رأي الإمام ورأي الأتباع كثيرة جدا، وقلما يخلو منها مذهب، بل إن هناك فرقا بأكملها تزعم انتماءها لإمام ما، دون وجود دليل صحيح على تلك النسبة، ومن ذلك انتساب الزيدية لزيد بن علي، وانتساب الإباضية لجابر بن زيد، وانتساب الشيعة الإمامية لجعفر الصادق، وزعمها أنها مؤتمة به، واشتمال كتبهم على آلاف المرويات المنقولة عنه والتي تكاد تشمل كل أبواب الاعتقاد عند القوم، لكن عند التحقيق نجد أن تلك الروايات لا تصح لا سندا ولا متنا، وإنما هي عقائد وضعها منظرو المذهب، ثم أرادوا ترويجها فنسبوها لهذا الإمام الجليل.

ومن الأئمة الكبار الذين كثر الغلط عليهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، والذي نسبت إليه أقوال غير صحيحة بالمرة، وهي على عدة أنواع:

فهناك أقوال لم يقلها الإمام ولا أحد من المعروفين من أصحابه بالعلم، مثل القول بقدم روح بني آدم، ونور الشمس والقمر، والنيران وقدم كلام الآدميين، وخرس الناس إذا رفع القرآن، وتكفير أهل الرأي، وقدم مداد المصحف وهناك أقوال قالها بعض علماء أصحابه وغلطوا فيها، مثل القول بقدم صوت العبد، ورواية أحاديث ضعيفة يحتج فيها بالسنة في الصفات والقدر والقرآن والفضائل، ومن أنواع الخطأ الأخرى أقوال قالها الإمام فزاد الأتباع عليها، مثل تكفيره نوعا من أهل البدع كالجهمية فجعل هؤلاء البدع نوعا واحدا، حتى أدخلوا فيها المرجئة والقدرية، وقد يكون سبب الخطأ على الإمام أن يفهم من كلامه ما لم يرده، أو

(١) انظر د. أحمد محمود صبحي: في علم الكلام "الأشاعرة" ص ٣٣، وبحثنا خصائص الشخصية المصرية ومدى تأثيرها في ظهور الاتجاهات الكلامية ص ٦٣.

ينقل عنه ما لم يقله، أو يجعل كلامه عاما أو مطلقا وليس كذلك، أو يكون عنه في المسألة اختلاف، فيتمسك الناقلون عنه بالقول المرجوح[1].

ويبدو أن كثرة الآراء الأقوال والآراء المنحولة على أحمد بن حنبل والخطأ في فهم مذهبه[2] ظاهرة شاعت بعد وفاته مباشرة، وربما في أثناء حياته، وقد أشار لطرف من ذلك الإمام البخاري في كتابه خلق أفعال العباد[3]، وابن تيمية في مواضع عديدة من كتبه[4].

كذلك ذكر ابن قتيبة المتوفى (٢٧٦هـ) أي بعد وفاة الإمام أحمد بسنوات غير بعيدة (توفي الإمام أحمد ٢٤١هـ) كلاما مهما، حينما عرض للاختلاف حول قضية اللفظ بالقرآن، حيث قال "اختلفت عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل الروايات، ورأينا كل فريق منهم يدعيه، ويحكي عنه قولا...ومن عجيب ما حكي عنه، مما لا يشك أنه كذب عليه، إذ كان موفقا بحمد الله رشيدا أنه قال: من زعم أن القراءة مخلوقة فهو جهمي، والجهمي كافر، ومن زعم أنها غير مخلوقة فهو مبتدع وكل بدعة ضلالة، فكيف يتوهم على أبي عبد الله مثل هذا القول، وأنت تعلم أن الحق لا يخلو من أن يكون في أحد الأمرين، وإذا لم يخل من ذلك صار الحق في كفر أو ضلال"[5].

ولا أظن أننا نجافي الدقة إذا قلنا إن معظم هذه الأنواع قد تكررت مع أئمة آخرين، مثلما هو الحال مع أبي حنيفة والماتريدية، أو الشافعي والأشاعرة، وكما نبه ابن أبي العز الحنفي فقد انتسب إلى أبي حنيفة "طوائف معتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثير من اعتقاداته. وقد ينتسب إلى مالك والشافعي وأحمد من يخالفهم في بعض اعتقاداتهم"[6].

---

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٨٤/٢٠.

(٢) وانظر الكثير من نماذج ذلك في كتاب عبد الله النابلسي: المنهج الأحمد في ذم المثالب التي تنمى لمذهب الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م، ومراد شكري: القول الأحمد في بيان غلط من غلط على الإمام أحمد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩م.

(٣) البخاري: خلق أفعال العباد ص ٦٢.

(٤) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٩٧/٣، ٣٧٥/٥، و١٨٤/٢٠،

(٥) ابن قتيبة: الاختلاف في اللفظ ص ٤٥-٤٧.

(٦) ابن أبي العز الحنفي: شرح الطحاوية ص ٣٨٧.

وقد تكررت الظاهرة ذاتها مع أبي الحسن الأشعري، حيث نسب إليه ما لم يقله، وإنما تبناه أصحابه فيما بعد، وقد اعترف بهذا الأمر أحد أئمة الأشاعرة البارزين، وهو ابن فورك في كتابه مجرد مقالات الأشعري، وجعل ذلك من دوافع تأليفه لكتابه هذا، حيث أشار إلى أن بعض الناس قد تصدى لجمع كلام الأشعري لكنه "خلط فيه، وحكى عنه ما ليس من قوله ونسبه إليه، وترك ما هو قوله المشهور، وخلط مع ذلك بعض الأبواب، ولم يرتب كلا منها على حدة"[١].

لكن الملاحظ أن ابن فورك قد وقع في شيء مما انتقد به غيره، حيث نسب للأشعري بعض الآراء بالمعنى، أو بالقياس على أصوله، دون أن يكون له نص صريح بشأنها[٢] ويدل على ذلك ما ذكره في خاتمة كتابه حيث قال "شرطنا في أول الكتاب أنا نذكر ما وجدنا عنه فيه نصا منه عليه في كتاب له معروف، وننسبه إلى ذلك الكتاب، إذا لم يكن ذلك من المشهور الذي لا يحتاج إلى ذكره الحكاية عنه لشهرته، وإن لم نجد عنه فيه نصا عليه، ووجدنا أصوله تشهد بذلك، وقواعده عليه تبني نسبناه إليه على هذا الوجه، وما وجدنا له معنى ما حكيناه عنه أضفناه إليه على أنه معنى مذهبه، وقلنا في جميع ذلك: إنه كان يقول كذا وكذا"[٣].

وثمة أمثلة كثيرة على الخلل في نسبة الآراء للأشعري، ومنها أنه نسب إليه عدم إثبات الصفات الخبرية، مع أن كلامه في الإبانة ومقالات الإسلاميين واضح في إثباتها[٤]، كذلك فهم البعض خطأ مذهب الأشعري في كلام الله، وزعموا أنه يرى أن الكلام المنسوب إلى الله هو كلام جبريل، بناء على أن الكلام العربي لم يتكلم الله به عنده، وإنما كلامه معنى واحد قائم بذات الرب هو الأمر والخبر، إن عبر عنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلا، وهذا الرأي وإن كان مذهب ابن كلاب والقلانسى والأشعرى ونحوهم، إلا أنهم لم يقولوا إن الكلام العربي كلام جبريل "ومن حكى هذا عن الأشعري نفسه فهو مجازف[٥].

---

(١) ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري ص ٣، تحقيق د. أحمد السايح.

(٢) انظر د. عبد الرحمن المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٣٥٨/١.

(٣) ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري ص ٣٥٧.

(٤) انظر الأشعري: الإبانة ص ١٠٥، ١٢٠، ومقالات الإسلاميين ص ٢٩٠.

(٥) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٥٥٧/١٢.

الضابط التاسع: الحذر من التعميم، وتحميل المذهب بأكمله تبعة قول أحد المنتسبين إليه

ولا شك أن رأي كل مذهب أو طائفة إنما يعرف من خلال أقوال أئمته المؤسسين، ومنظريه البارزين الذين صاغوا فكر المذهب وآراءه، وأقاموا الأدلة والحجج عليها، وكتبوا في ذلك كله مصنفات قيض لها الانتشار، وحظيت بثقة كبيرة، وصارت مقصدا لكل من أراد التعرف على هذا المذهب ومعتقداته.

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول إن آراء الاتجاه السلفي تعرف من كتب الإمام أحمد والبخاري، والطحاوي، واللالكائي، والصابوني، وابن تيمية، وابن القيم، وآراء المعتزلة تعرف من كتب الجاحظ، والزمخشري، والخياط، والقاضي عبد الجبار، وآراء الأشاعرة تعرف من كتب الأشعري، والباقلاني، وابن فورك، والجويني، والغزالي، والرازي، والآمدي، وهكذا الحال في بقية المذاهب والاتجاهات.

لكن كما هو معروف فإن كل مذهب لا يخلو من وجود آراء فردية لبعض المنتسبين له تخالف التوجه العام للمذهب، ولا تعبر عن الرأي الشائع لديه، ومن ثم يكون من الظلم الشديد والتجني الواضح تعميم مثل هذه الآراء الفردية، ونسبتها للمذهب بأسره، وتحميله كل ما يترتب عليها من تبعات. وقد أرشدنا الله في كتابه إلى عدم التعميم في الحكم، حتى مع المخالفين لنا في الدين والمعتقد. فقال سبحانه: ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ (آل عمران: ١١٣) وقال تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ﴾ (آل عمران: ٧٥) وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ (آل عمران: ١١٠) كما أخبرنا الله بأنه لا يتحمل أحد تبعة عمل آخر ولا ذنبه، فقال سبحانه: ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ (الأنعام: ١٦٤).

وثمة نماذج كثيرة لتحميل بعض المذاهب تبعة الرأي الذي قاله بعض المنتسبين إليها، ومن ذلك أن خصوم المعتزلة "كثيرا ما عمموا ما صادفوه من آراء شاذة مفردة قال بها واحد من رجال الاعتزال على المعتزلة جميعا"[١] ولعل موقف المعتزلة من عذاب القبر، وهل يثبتونه أو ينكرونه مثال واضح لهذا

(١) د.عبد الكريم عثمان: نظرية التكليف ص ٧.

المسلك، حيث اتهمهم كثير من مؤرخي الفرق بأنهم ينكرون عذاب القبر، فالأشعري في الإبانة يحكي عنهم أنهم "جحدوا عذاب القبر، وأن الكفار في قبورهم يعذبون، وقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعون ﷺ أجمعين"[١]، وتتكرر نفس النسبة في كتابه مقالات الإسلاميين[٢]، والإسفراييني يجعل ذلك القول مما يعم المعتزلة جميعهم واتفقت عليه كلمتهم[٣]، وممن نسب إلى المعتزلة إنكار عذاب القبر أيضا الغزالي[٤]، والعمراني[٥]، لكن مصنفين آخرين في الفرق خالفوا هذه النسبة، مثل ابن حزم الذي عد المعتزلة من مثبتي عذاب القبر[٦]، والتفتازاني الذي جزم بأن من أنكر عذاب القبر هم بعض المعتزلة، وليس المذهب بأسره[٧].

وإذا ما جئنا بعد ذلك إلى رأي المعتزلة، كما يعبر عنه أشهر منظري المذهب، وهو القاضي عبد الجبار، فسوف نجده يقر بوضوح بعذاب القبر، ولا ينكر ما ورد في النصوص بشأنه حيث يقول "فإن قيل فما قولكم في عذاب القبر أتؤمنون به ؟ قيل له نعم، لأن اللّه قد قال ما يدل عليه..وقد روي عن رسول الله ﷺ أخبار كثيرة في ذلك"[٨] كذلك أشار القاضي إلى أن إثبات عذاب القبر "لا خلاف فيه بين الأمة إلا شيء يحكى عن ضرار بن عمرو، وكان من أصحاب المعتزلة ثم التحق بالمجبرة، ولهذا ترى ابن الراوندي يشنع علينا ويقول: إن المعتزلة ينكرون عذاب القبر ولا يقرون به"[٩] ثم أخذ يتكلم تفصيلا عن ثبوته، وكيفيته، والوقت الذي يقع فيه، وفائدته[١٠].

---

(١) الأشعري: الإبانة ص ٢٤٧.

(٢) الأشعري: مقالات الإسلاميين ٣١٨/٢.

(٣) الإسفراييني: التبصير في الدين ص ٦٦، ٦٧.

(٤) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ص ١١٧.

(٥) العمراني: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ٧٠٨/٣.

(٦) ابن حزم: الفصل ٥٦/٤.

(٧) التفتازاني: شرح المقاصد ٢٢٠/٢.

(٨) القاضي عبد الجبار: الأصول الخمسة المنسوب إلى القاضي عبد الجبار تحقيق د. فيصل عون ص ٦٩.

(٩) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص ٧٣٠ تحقيق د. عبد الكريم عثمان..

(١٠) المصدر السابق ص ٧٣٠-٧٣٤.

وأظن أن هذا النص الواضح يدل على عدم صحة التعميم، واتهام المعتزلة جميعا بإنكار عذاب القبر، وإنما ذلك قول بعضهم مثل ضرار بن عمرو، ولذا كان الحافظ ابن حجر دقيقا ومنصفا حينما أشار إلى أن من نفى عذاب القبر هم "بعض المعتزله كضرار بن عمرو، وبشر المريسي ومن وافقهما، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة، وجميع أهل السنة وغيرهم، وأكثروا من الاحتجاج له"[١].

ومن نماذج التعميم غير المقبول أيضا - فيما أرى - اتهام بعض السلفيين المعاصرين لجميع الصوفية بشتى مدارسهم واتجاهاتهم أنهم يقولون بوحدة الوجود أو الحلول والاتحاد، وأنه لا فرق بين تصوف فلسفي أو غير فلسفي، وأن آراء الحلاج، وابن عربي، وابن الفارض هي المعبرة عن حقيقة التصوف.

وممن تبنى هذا الرأي الشيخ محمد حامد الفقي، والشيخ عبد الرحمن الوكيل، وعدد آخر من السلفيين المعاصرين، وقد وصل الأمر عند حامد الفقي وعبد الرحمن الوكيل إلى اعتبار القول بالحلول والاتحاد جزءا لا يتجزأ من مفهوم التصوف وحقيقته، فمعنى لفظة التصوف في رأيه هو "السعي إلى الحقيقة الأولى، أو الحقيقة الإلهية، وهذا هو الأصل الذي قامت عليه عقيدة وحدة الوجود"[٢]، والنتيجة المترتبة على الفهم السابق هي أن جميع الصوفية قديما وحديثا في اليهودية وفي النصرانية تؤمن بوحدة الوجود[٣]، كما أن محيي الدين بن عربي، والسهروردي، والجيلي وأضرابهم من أصحاب التصوف الفلسفي هم المتحدثون بلسان الصوفية، والمعبرون عن حقيقة مذهبهم دون مواراة أو تجمل، ومن تجرئوا على التصريح بما لم يتجرأ عليه غيرهم، وكل من أراد أن يدرس التصوف أو يتعرف على حقيقته، فينبغي له دراسة الصوفية من كتب شيوخها كالفصوص، والفتوحات لابن عربي، وكتب السهروردي، وعبد الغني النابلسي[٤].

---

(١) ابن حجر: فتح الباري ٣/٢٣٣.

(٢) انظر تعليق حامد الفقي على مدارج السالكين ١/٤٦٥، ٢/٣١٦

(٣) انظر عبد الرحمن الوكيل: هذه هي الصوفية ص ٦٤.

(٤) انظر تعليق حامد الفقي على مدارج السالكين ١/٤٩، ٦٠، ٢٦٠، ٣/١٥١.

وفي مقابل هذا التعميم في الحكم على جميع الصوفية واتهامهم بتبني عقيدة وحدة الوجود نجد الأمر مختلفا تماما عند أكثرية السلفيين القدامى[١]، فرغم إنكارهم الشديد على الحلوليين والاتحاديين فإن لهم نصوصا عديدة في كتبهم يبرئون من خلالها مشايخ الصوفية المعتدلين من هذا المذهب المنحرف، ويقصرونه على الغلاة منهم، بل ينقلون أقوالا لعدد من الصوفية في إنكار هذا المذهب والرد على أصحابه، ومن ذلك قول ابن تيمية "وشيوخ التصوف المشهورون من أبرأ الناس من هذا المذهب وأبعدهم عنه وأعظمهم نكيرا عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير كالفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وعمر بن عثمان المكي، وأبي عثمان النيسابوري، وأبي عبد الله بن خفيف الشيرازي ويحيى بن معاذ الرازي وأمثالهم من الكلام في إثبات الصفات والذم للجهمية والحلولية مالا يتسع هذا الموضع لعشره"[٢].

كذلك من الواجب أن نضع في اعتبارنا ونحن نتكلم عن عدم التعميم أن بعض المذاهب قد تبتلى بمن ينتسب إليهم فترة ثم ينشق عنهم فيما بعد، ولعل المعتزلة من أوضح النماذج في هذا الصدد حيث عانوا كثيرا من بعض الأشخاص الذين كانوا معهم فترة ثم انشقوا عن المذهب، أو لم يكونوا منهم أصلا لكن خصوم المعتزلة أدرجوهم في عداد المذهب كي يشوهوا صورتهم.

ومن أشهر هؤلاء ضرار بن عمرو وفرقته الضرارية، والذي نسبه البعض للاعتزال[٣] وأشار آخرون[٤] إلى مخالفته الاعتزال في أمور جوهرية، لكن أئمة المعتزلة[٥] نفوا نسبته إليهم، وتبرؤوا منه ومن آرائه.

---

(١) انظر د. مصطفى حلمى: ابن تيمية والتصوف ص ٢٥٩، ود. محمد العريفي: موقف ابن تيمية من الصوفية ٣٩١/٢، وبحثنا الاتجاه السلفي بمصر في العصر الحديث وموقفه من التصوف ص ٥٤.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٣٢٧/٢

(٣) انظر ابن حزم: الفصل٥ /٧٥، والذهبي: ميزان الاعتدال ٣٢٨/٢، والصفدي: الوافي بالوفيات ٢١٠/١٦، وابن حجر: لسان الميزان ٢٠٣/٣.

(٤) انظر الأشعري: مقالات الإسلاميين ٢٢٠/١، وعبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص ٢٠١.

(٥) انظر الخياط: الانتصار ص١٣٢، والقاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال ص٣٩١، شرح الأصول الخمسة ص ٧٣٠.

ويلتحق بهذا الضابط الذي معنا أيضا عدم تحميل المذهب تبعة أقوال العوام والجهال من المنتسبين إليه أو أفعالهم، وهؤلاء النفر يصدق عليهم أنهم لم يفهموا حقيقة مذهبهم، لا تأصيلا ولا تفريعا، وإنما تمسكوا ببعض القشور الظاهرة، فشوهوا صورته وأساءوا إليه من حيث أرادوا نصرته وتأييده، وقد وصف الله تعالى نفرا ممن أوتوا الكتاب بأنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني، فقال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ (البقرة: ٧٨)

وثمة نماذج كثيرة لهذا المسلك في مختلف المذاهب، ولعل مذهب الشيعة الإمامية من أكثر المذاهب التي تزخر أفعال عوامه بممارسات منكرة، وأفعال ومعتقدات غاية في الغلو والانحراف وقد حكيت عنهم أمور مستغربة جدا.

ومن تلك الأمور أن بعضهم يكرهون التكلم بلفظ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرة، حتى في البناء لا يبنون على عشرة أعمدة، لأنهم يبغضون العشرة المبشرين بالجنة، ومنها أن بعضهم لا يشرب من نهر حفره يزيد، كما لا يأكل من التوت الشامي، ومن أفعال عوامهم أيضا هجرهم لأسم أبي بكر وعمر وعثمان، ولمن يتسمى بذلك، حتى إنهم يكرهون معاملته، ومن حماقاتهم تمثيلهم لمن يبغضونه بالجماد أو حيوان، ثم يفعلون بذلك الجماد والحيوان ما يرونه عقوبة لمن يبغضونه، مثل اتخاذهم نعجة وقد تكون نعجة حمراء، لكون عائشة تسمى الحميراء، يجعلونها عائشة، ويعذبونها بنتف شعرها وغير ذلك، ويرون أن ذلك عقوبة لعائشة، ومثل تسمية بعضهم لحمارين من حمر الرحا أحدهما بأبي بكر والآخر بعمر، ثم يعاقبون الحمارين جعلا منهم تلك العقوبة عقوبة لأبي بكر، ومنهم من يسمى كلابه باسم أبي بكر وعمر، ويلعنهما[1].

ومن إنصاف ابن تيمية أنه رغم خصومته الشديدة للشيعة، فإنه نبه على أن قول القائل" إن الرافضة تفعل كذا وكذا المراد به بعض الرافضة، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة: ٣٠) ، ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ (المائدة: ٦٤) لم يقل ذلك كل يهودي بل قاله بعضهم"[2] كذلك يلاحظ أنه حينما حكى عنهم الأمور السابقة

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/١٦-٢٥.

(٢) المصدر السابق ١/٣٦، ٣٧.

لم ينسبها للمذهب بأسره، وإنما أشار إلى أنها من فعل "بعض عوامهم وإن كان علماؤهم لا يقولون ذلك"[1] لكنه نبه على أن البيئة الشيعية مؤهلة لشيوع مثل تلك الأفعال، نظرا لكثرة الروايات المكذوبة فيها، وانتشار الخرافات والأساطير.

ومن هذا الباب أيضا أن علماء المذهب الأشعري وإن أخطؤوا في تفرقتهم الشهيرة بين كلام الله النفسي القديم والألفاظ المعبرة عنه، فإنهم بلا شك بريئون من أفعال بعض الجهال من أتباع المذهب، الذين لم يفهموا تفرقة أئمتهم هذا، ومن ثم صدرت عنهم عبارات في غاية الخطورة، حيث زعموا أن القرآن "معنى قائم بذات الله فقط، وأن الحروف ليست من كلام الله، بل خلقها الله في الهواء، أو صنفها جبريل، أو محمد ﷺ، فضموا إلى ذلك أن المصحف ليس فيه إلا مداد وورق، وأعرضوا عما قاله سلفهم من أن ذلك دليل على كلام الله؛ فيجب احترامه"[2].

ولم يقتصر خطأ هؤلاء الجهال على جانب التنظير، وإنما امتد لممارسات عملية لا يتصور صدورها من مسلم، ومن ذلك ما حكاه ابن حزم عن رجل من أصحابه اسمه علي بن حمزة المرادي الصقلي الصوفي "أنه رأى بعض الأشاعرة يبطح المصحف برجله، قال: فأكبرت ذلك، وقلت له: ويحك، هكذا تصنع بالمصحف وفيه كلام الله تعالى؟ فقال لي: ويلك، والله ما فيه إلا السخام والسواد، وأما كلام الله فلا. ونحو هذا من القول الذي هذا معناه"[3] وفي نفس المعنى حكى ابن تيمية عن نفر من هؤلاء الجهال أنهم كانوا "يمتهنون المصحف، حتى يدوسوه بأرجلهم، ومنهم من يكتب أسماء الله بالعذرة إسقاطًا لحرمة ما كُتب في المصاحف والورق، من أسماء الله وآياته"[4].

ولا يشك احد في شناعة تلك الأفعال، وجرم فاعليها، ومصادمتها لما هو معلوم من الدين بالضرورة، لكن من الظلم البين أن ينسب ذلك للمذهب الأشعري أو أعلامه المعروفين رغم

---

(١) المصدر السابق ٢٥/١.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٨/ ٤٢٥.

(٣) ابن حزم: الفصل ٨١/٥

(٤) ابن تيميَّة: مجموع الفتاوى ٤٢٥/٨

جهودهم الحافلة في تعظيم القرآن وخدمته بشتى الصور، سواء في علوم القراءات، أو التفسير، أو اللغة، أو إعجاز القرآن.

ومن هذا الباب أيضا أن أهل الحديث - كما هو معروف عنهم - أحرص الناس على التثبت والالتزام بما صح، ونبذ الضعيف والموضوع، لكنهم ابتلوا بجماعة خالفوا هذا النهج القويم وخلطوا في كتبهم بين ما صح وما لم يصح، وقد وصفهم ابن تيمية بأنهم "طائفة ممن انتسب إلى السنة، وعظّم السنة والشرع، وظنوا أنهم اعتصموا في هذا الباب بالكتاب والسنة، جمعوا أحاديث وردت في الصفات، منها ما هو كذب معلوم أنه كذب، ومنها ما هو إلى الكذب أقرب ومنها ما هو إلى الصحة أقرب، ومنها متردد، وجعلوا تلك الأحاديث عقائد، وصنفوا مصنفات ومنهم من يكفر من يخالف ما دلت عليه تلك الأحاديث"[(١)]، ومن أخطاء هؤلاء النفر أيضا أنهم "لا يعرفون الحديث ولا يفقهون معناه، بل تجد الرجل الكبير منهم يصنف كتابا في أخبار الصفات، أو في إبطال تأويل أخبار الصفات، ويذكر فيه الأحاديث الموضوعة مقرونة بالأحاديث الصحيحة المتلقاه بالقبول، ويجعل القول في الجميع واحدا"[(٢)].

وآخر ما نشير إليه من الأمور المتعلقة بهذا الضابط أنه لا يصح أن نحمل أي مذهب تبعة من انتسب إليه زورا، أو من نسبه إليه الخصوم دون حق أو حجة معتبرة، ليشوهوا صورته طالما أعلن رجال هذا المذهب وعلماؤه براءتهم الصريحة من هؤلاء الأدعياء، ورفضوا آراءهم جملة وتفصيلا.

ومن الأمثلة الشهيرة في هذا الصدد ابن الراوندي[(٣)]، والذي انتحل الاعتزال أول الأمر، ثم انسلخ عنه فيما بعد، وصار يرد على المعتزلة، ويجاهر بالإلحاد والطعن في الإسلام، مما دفع الخياط للرد عليه بكتابه المعروف "الانتصار، والرد على ابن الراوندي الملحد".

---

(١) ابن تيميَّة: مجموع الفتاوى ٤/١٤٥.

(٢) ابن تيمية: الصفدية ١/٢٨٦، ٢٨٧.

(٣) وانظر في الكلام عنه تفصيلا كتاب د. عبد الأمير الأعسم: تاريخ ابن الريوندي الملحد، نصوص ووثائق من المصادر العربية خلال ألف عام، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥-١٩٧٥ م.

الضابط العاشر: وجوب الإنصاف، وترك التعصب والغلو.

ومثلما بدأنا هذا المبحث بضابط أخلاقي علمي، وهو وجوب التثبت والدقة، فإننا نختمه أيضا بضابط أخلاقي آخر، وهو وجوب الإنصاف وترك التعصب والغلو، والعلة في ذلك هي أن جميع ما تقدم معنا من قواعد - على أهميتها وضرورتها - إذا لم تحط بسياج من الأخلاق فلن تؤتي ثمارها المرجوة منها، ولن تؤثر جديا في من يصنفون في مجال العقائد والفرق وينسبون المعتقدات لهذا المذهب أو ذاك.

ولا شك أن الإنصاف والعدل في التعامل مع الموافق أو المخالف من الأخلاق الإسلامية الرفيعة التي تضافرت النصوص الشرعية في تقريرها والدعوة إليها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾ ﴾ (النساء: ١٣٥) وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ ﴾ (المائدة: ٨) وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ ﴾ (الأنعام: ١٥٢) وقال النبي ﷺ "إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا"[١]

ومن خلال النصوص السابقة يظهر لنا بوضوح ضرورة التحلي بالإنصاف، والحرص عليه واستصحابه في كل التعاملات، وما ذاك إلا لأنه أفضل حلية تحلى بها من نصب نفسه حكما بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله تعالى لرسوله: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ (سورة الشورى: ١٥) والواجب على أتباع الرسول ﷺ العدل والإنصاف، وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه، بل يكون الحق مطلوبه، يسير بسيره وينزل بنزوله، يدين بدين العدل والإنصاف، ويحكم بالحجة والبرهان[٢].

وليس خلق الإنصاف مقصورا على التعامل مع المسلم فحسب، بل هو مسلك عام، وطابع

---

(١) رواه مسلم (١٨٢٧).

(٢) ابن القيم: إعلام الموقعين ٩٤/٣، ٩٥.

لازم يجب أن يطبع شخصية المسلم في تعاملاته كلها، بغض النظر عن كنه المعتقد أو المذهب لمن يتعامل معه، وعليه فإن الإنصاف واجب مع الموافق والمخالف، ومع المسلم واليهودي، والنصراني، والمشرك، ومع صاحب أي دين أو نحلة "والله - تعالى - قد أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني، فضلا عن الرافضي قولا فيه حق أن نتركه أو نرده كله، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل، دون ما فيه من الحق"[(١)] وثمة آيات كثيرة تدل على هذا الأمر ومنها قوله تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾ (الممتحنة: ٨) وقوله تعالى: ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ (آل عمران: ١١٣).

لكن على الرغم من أهمية الإنصاف وضرورته، فإن الواقع يشهد أنه عزيز نادر، وأن أهله على مر العصور هم الأقلون، وأن جمهور الناس - إلا من رحم الله - أصحاب هوى وعصبية مستحكمة، ومدفوعون في أقوالهم وأحكامهم بمواقف مسبقة، وبتحيز واضح، فإن أحبوا شخصا كالوا له المديح، ورفعوه إلى عنان السماء، وإن كرهوا آخر أسرفوا في ذمه ووسموه بكل عيب ونقيصة.

وقد توالت شكاية أهل العلم من قلة الإنصاف عبر العصور المختلفة، وأبانوا عن معاناتهم الشديدة من ذلك، ولهم نصوص كثيرة تدل على استفحال هذا الأمر، فالإمام مالك يقول "ما في زماننا شيء أقل من الإنصاف." [(٢)] وابن عبد البر يؤكد أن "من لم ينصف لم يفهم، ولم يتفهم"[(٣)] ويتساءل الذهبي "كيف يكون حال من نشأ في إقليم، لا يكاد يشاهد فيه إلا غاليا في الحب، مفرطا في البغض، ومن أين يقع له الانصاف والاعتدال"[(٤)] ويجزم السبكي بأن "أهل التاريخ ربما وضعوا من أناس ورفعوا أناسا، إما لتعصب أو لجهل، أو لمجرد اعتماد على نقل من لا يوثق به، أو غير ذلك من الأسباب، والجهل في المؤرخين أكثر منه في

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ١٩٩/٢.

(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢٦٣/١.

(٣) المصدر السابق ٢٥٨/١.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٢٨/٣.

أهل الجرح والتعديل، وكذلك التعصب، قل أن رأيت تاريخا خاليا من ذلك"[١] وللشوكاني رحمه الله استعراض جيد للأسباب المؤدية إلى البعد عن الانصاف، والوقوع في مهاوي التعصب، وقد أوصلها إلى أحد عشر سببا، مع شرح موسع لها، وضرب للعديد من الأمثلة عليها في القديم والحديث[٢] ومن أهم تلك الأسباب: النشوء فِي بلد متمذهب بمذهب معِين، وحب الشّرف وَالْمَال والْجِدَال والمراء، وَحب الِانْتِصَار والظهور، وحب الْقَرَابَة، والتعصب للأجداد، وصعوبة الرُّجُوع إِلَى الْحق الَّذِي قَالَ بخِلَافِهِ.

ولعل من الصعب أن نستقصي شتى مظاهر العصبية وقلة الإنصاف، لكن يكفي أن نشير لطرف منها، ومن ذلك أن أكثر الفرق تحكي الشر عن المخالفين، وتكتم الخير بل ربما روت عنهم الكذب والبهتان[٣]، وعادة الكثيرين - إلا من رحم الله - أن من وافقهم مدحوه وأثنوا عليه ومن خالفهم سلقوه بألسنة حداد، ورموه بالأمور العظام.

وقد حكى ابن بطة خلاصة تجربته مع أصحاب المذاهب والنحل المختلفة في جل بقاع العالم الإسلامي، حيث أشار إلى أن كل صاحب مذهب كان يدعوه لموافقته في مذهبه، فإن أجابه والاه وقربه، وسماه موافقا، وإن توقف في حرف من قوله سماه مخالفا، ثم نسبه إلى ما عنَّ له من مذاهب الفرق المختلفة، فإن "قرأت عليه حديثا في التوحيد سماني مشبها، وإن كان في الرؤية سماني سالميا، وإن كان في الإيمان سماني مرجئيا وإن كان في الأعمال سماني قدريا، وإن كان في المعرفة سماني كراميا، وإن كان في فضائل أبي بكر وعمر سماني ناصبيا، وإن كان في فضائل أهل البيت سماني رافضيا، وإن سكت عن تفسير آية أو حديث فما أجيب فيهما إلا بهما سماني ظاهريا، وإن أجبت بغيرهما سماني باطنيا، وإن أجبت بتأويل سماني أشعريا، وإن جحدتهما سماني معتزليا، وإن كان في السنن مثل القراءة سماني شفعويا، وإن كان في القنوت سماني حنفيا، وإن كان في القرآن سماني حنبليا"[٤].

---

(١) السبكي: طبقات الشافعية ٢٢/٢.

(٢) انظر الشوكاني: أدب الطلب ص ٤٠-١٢٣، وانظر أيضا محمود الخزندار: فقه الائتلاف ص ٥٧.

(٣) انظر القاسمي: تاريخ الجهمية والمعتزلة ص ٣٣.

(٤) الشاطبي: الاعتصام ٣٧/١.

كذلك ثبت بالتتبع أن كل طائفة أو فرقة تحصر الحق فيها وحدها، وترى أن غيرها ليس على شيء "فالخارجي يقول ليس الشيعي على شيء، والشيعي يقول ليس الخارجي على شيء والقدري النافي يقول ليس المثبت على شيء، والقدري الجبري المثبت يقول ليس النافي على شيء، والوعيدية تقول ليست المرجئة على شيء، والمرجئة تقول ليست الوعيدية على شيء"[1].

وليس هذا الأمر مقصورا على مجال العقيدة، بل وجدت نظائر له في الجانب الفقهي، حيث صدرت عن بعض المنتسبين للمذاهب الفقهية نصوص فجة، وعبارات صادمة، تنم عن عصبية شديدة، وغياب للإنصاف، ونفي تام لمخالفيهم في الرأي، ومن المستغرب أنه لم يخل مذهب من المذاهب الأربعة من الوقوع في شيء من ذلك، ومن تلك الأقوال[2] ما ذكره الكرخي الحنفي من أن "كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ"[3] وقال القاضي محمد بن موسى الحنفي: "لو كان لي أمر لأخذت الجزية من الشافعية"[4] وقال الحصكفي:

فلعنة ربنا أعداد رمل على من رد قول أبي حنيفة[5]

وشاع عند بعض عامة المالكية قولهم "لو لم يكن مالك لكان الدين هالك"[6] وفي عبارة جازمة وقاطعة يرى الجويني الشافعي أنه "يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين شرقا وغربا، بعدا وقربا، انتحال مذهب الشافعي، ويجب على العوام الطغام، والجهال الأنذال أيضا؛ انتحال مذهبه بحيث لا يبغون عنه حولا ولا يريدون به بدلا"[7] وقال أبو إسماعيل

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ١٨٠/٥، ١٨١.

(٢) انظر عبد الجليل عيسى: ما لا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين ص٦٩، ١٠١، ومحمد عيد عباسي: المذهبية المتعصبة هي البدعة أو بدعة التعصب المذهبي ص ٣٢٤، ومشهور سليمان: كتب حذر منها العلماء ١٥٩/١.

(٣) السيد سابق: فقه السنة ١٣/١، وعبد الجليل عيسى: ما لا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين ص٧١.

(٤) الذهبي: ميزان الاعتدال ٥٢/٤.

(٥) ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار ٦٣/١.

(٦) ومشهور سليمان: كتب حذر منها العلماء ١٦٠/١.

(٧) الجويني: مغيث الخلق ص ١٥.

الأنصاري الهروي الحنبلي "كل من لم يكن حنبليا، فليس بمسلم." [١] ونقل عنه أيضا أنه أنشد على منبره[٢]:

أنا حنبلي ما حييت وإن أمت فوصيتي للناس أن يتحنبلوا

ومن مظاهر العصبية أيضا أن المؤرخ للفرقة إذا كان من أبنائها، فإنه كثيرا ما يميل لمذهبه ويصوره في أحسن صورة، ويبذل غاية وسعه في الاستدلال له، والرد على خصومه، أما إذا أرخ للمخالفين له في المعتقد فقلما يخلو من نوع بخس لهم، أو انتقاص من قدرهم وكما يقول السبكي "وقد استقرأت فلم أجد مؤرخا ينتحل عقيدة ويخلو كتابه عن الغمز ممن يحيد عنها سنة الله في المؤرخين، وعادته في النقلة"[٣] وعلى نفس المنوال يقول ابن حجر "واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق"[٤].

ومن مظاهر العصبية أيضا اتهام المخالفين في الرأي بتهم باطلة، ليس عليها دليل مطلقا أو نسبتهم لأقوال خطيرة مخرجة من الملة لم ينصوا على شيء منها لا تصريحا ولا تلميحا، ومن ذلك مثلا اتهام البعض لعمرو بن عبيد بأنه كان من الدهرية[٥]، مع عدم وجود شيء من آرائه أو أقواله تشهد لذلك صراحة، وقد علق الذهبي على هذا الاتهام فقال "لعن الله الدهرية، فإنهم كفار، وما كان عمرو هكذا"[٦].

وقد تؤثر العصبية تأثيرا شديدا في ما ينقله و يحكيه المؤرخ أو الرحالة عن عالم ما، مما يجعلنا نرفض نقله، لما يحيط به من شكوك وإشكالات، تدل على عدم صحته، وأنه من قبيل التزيد والتعصب المذهبي، أو جاء متأثرا بآراء الآخرين، غير المعتمدة على دليل أو

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٥٠٧/١٨.

(٢) المصدر السابق ٥٠٦/١٨.

(٣) السبكي: قاعدة في الجرح والتعديل ضمن أربع رسائل في علوم الحديث ص٨٠، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة.

(٤) ابن حجر: هدي الساري ص ٣٨٥.

(٥) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٠٥/٦.

(٦) الذهبي: ميزان الاعتدال ٢٨٠/٣.

برهان ومن أمثلة ذلك ما ذكره[1] ابن بطوطة في رحلته المعروفة بخصوص شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال "كان بدمشق من كبار الفقهاء الحنابلة تقي الدين ابن تيمية، كبير الشأن يتكلم في الفنون إلا أن في عقله شيئا! وكان أهل دمشق يعظمونه أشد التعظيم، ويعظهم على المنبر... وكنت إذ ذاك بدمشق، فحضرته يوم الجمعة، وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويذكّرهم، فكان من جملة كلامه أن قال: إن الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا، ونزل درجة من درج المنبر"[2].

والحق أن كلام ابن بطوطة هذا لا يمكن قبوله أو التسليم به، لعدد من الاعتبارات، أهمها ما يلي[3]:

أولا: يذكر ابن بطوطة أنه رأى ابن تيمية يخطب على المنبر، مع أن الثابت تاريخيا أن وصول ابن بطوطة إلى دمشق كان يوم الخميس التاسع عشر من شهر رمضان المبارك عام ٧٢٦هـ، وكان سجن ابن تيمية في قلعة دمشق في أوائل شهر شعبان من ذلك العام ٧٢٦هـ، ولبث فيه إلى أن توفاه الله تعالى ليله الاثنين لعشرين من ذي القعدة عام ٧٢٨هـ، فأين لقي ابن بطوطة ابن تيمية، وعلى أي منبر رآه يخطب ؟

ثانيا: ثمة اتفاق بين كل المراجع التي ترجمت لابن تيمية أنه لم يكن يخطب في الناس الجمعة، وإنما كان يجلس على كرسي يعظ الناس، ويفسر القرآن أيام الجمع على كرسي من حفظه، وكان يورد الدرس بتؤدة وصوت جهوري فصيح[4]، والثابت تاريخيا أن الذي كان يخطب يوم الجمعة على منبر الجامع الأموي هو قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد

---

(١) وقد ردد نفس كلام ابن بطوطة تقي الدين الحصني في كتابه دفع شبه من شبه وتمرد ص ٢٥٠.

(٢) ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة ٣١٧/١.

(٣) انظر محمد بهجة البيطار: حياة شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣٦ – ٤٤، وأحمد آل بوطامي: الشيخ محمد بن عبد الوهاب المجدد المفترى عليه ص ١٣٨، ود. محمد بن عبد الرحمن الخميس: مقدمة تحقيق شرح حديث النزول لابن تيمية ص ٣٤ – ٣٨، ود. المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٦٩٣/٢.

(٤) انظر ابن عبد الهادي: العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٠، وابن الوردي: تاريخ ابن الوردي ٢٧٧/٢.

الرحمن القزوني، وهذا الكلام ذكره ابن بطوطة نفسه في رحلته[١]، ومما تقدم يتبين لنا أن ابن تيمية لم يكن مدرسا ولا واعظاً لا خطيباً، و كان يلقي درسه في التفسير صبيحة كل جمعة، وهو جالس على كرسي في الجامع الأموي، لا واقفاً على المنبر لينزل درجة عنه، كما ادعى ابن بطوطة.

ثالثا: أن تراث ابن تيمية المكتوب على تنوعه وكثرته ليس فيه مطلقا كلام كهذا الذي نقله ابن بطوطة، بل على العكس من ذلك نجد له إلحاحا مستمرا على نفي أي مماثلة بين صفات الخالق وصفات المخلوق، كما أنه يصرح بضد زعم ابن بطوطة، ويحكم على من قال بأن نزول الله يشبه نزول العبد بأنه قد شبه الله ومثله بخلقه وأنه كافر، فيقول "فَمَنْ قَالَ: إنَّ عِلْمَ اللَّهِ كَعِلْمِيِّ أَوْ قُدْرَتَهُ كَقُدْرَتِي أَوْ كَلامَهُ مِثْلُ كَلامِي أَوْ إرَادَتَهُ وَمَحَبَّتَهُ وَرِضَاهُ وَغَضَبَهُ مِثْلُ إرَادَتِي وَمَحَبَّتِي وَرِضَائِي وَغَضَبِي أَوْ اسْتِوَاءَهُ عَلَى الْعَرْشِ كَاسْتِوَائِي أَوْ نُزُولَهُ كَنُزُولِي أَوْ إتْيَانَهُ كَإِتْيَانِي وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ فَهَذَا قَدْ شَبَّهَ اللَّهَ وَمَثَّلَهُ بِخَلْقِهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ، وَهُوَ ضَالٌّ خَبِيثٌ مُبْطِلٌ بَلْ كَافِرٌ"[٢]. وفي كتابه الذي أفرده لقضية النزول وشرح حديثها، ينفي صراحة ودون لبس أي مماثلة بين الخالق والمخلوق، فيقول "ومذهب سلف الأمة وأئمتها: أنهم يصفونه بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ في النفي والإثبات، والله سبحانه وتعالى قد نفى عن نفسه مماثلة المخلوقين...، فإن التماثل في الصفات والأفعال يتضمن التماثل في الذات"[٣].

ولا شك أنه إذا تعارض كلام العالم الصريح الثابت في كتبه المعتمدة مع اتهام مرسل لم يدل الدليل على صحته، وتحيط به الكثير من الإشكالات، فإن الإنصاف والموضوعية يقتضينا أن نقدم كلام العالم نفسه على كل تلك الدعاوى الزائفة، ومن إنصاف الحافظ ابن حجر العسقلاني لابن تيمية في هذه القضية أنه - رغم اختلافه معه في قضايا كثيرة - فقد نفى عنه هذه التهمة المدعاة قائلا "وَهَذِهِ تصانيفه طافحة بِالرَّدِّ على من يَقُول بالتجسيم والتبري مِنْهُ"[٤].

---

(١) انظر ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة ٣١٣/١.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤٨٢/١١، وانظر ١٦/٣.

(٣) ابن تيمية: شرح حديث النزول ص ٧٢، ٧٣.

(٤) مرعي الحنبلي: الشهادة الزكية ص ٧٣.

ومن نماذج تعصب بعض الحنابلة على الأشاعرة ما ذكره أبو إسماعيل الأنصاري الهروي من عبارات شديدة وأحكام قاسية ضد أبي الحسن الأشعري والأشاعرة عموما، ومن ذلك نقله عن يحيى بن عمار أنه كان يلعن الأشاعرة ويكفرهم، ويشهد على أبي الحسن الأشعري بالزندقة[1] كما ذكر الهروي أنه "قد شاع في المسلمين أن رأسهم علي بن إسماعيل الأشعري كان لا يستنجي، ولا يتوضأ، ولا يصلي"[2]

ولا يخفى أن هذا الكلام مجرد دعوى مرسلة، لا دليل عليها، وتظهر عليه بوضوح دلائل التعصب والظلم، واتهام الناس بغير بينة، ولست أتصور كيف يمكن لإمام كبير، ومتبوع شهير مثل الأشعري أن يصل إلى هذا الحال المزري من ترك الطهارة والصلاة في زمان؛ ما كان جمهور العوام يفعل ذلك، فضلا عن العلماء.

ولن نطيل هنا في ذكر من أثنوا على الأشعري وأنصفوه، ووصفوه بالعلم والصلاح، سواء من أتباعه الأشاعرة[3] أو حتى من بعض مخالفيه السلفيين، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ الذهبي، لكن عجب المرء لا يكاد ينقضي من اختلاف الناس دائما في الشخصيات الكبيرة ما بين انتقاص القادحين، وغلو المادحين، فبينما يتهم الهروي الأشعري بترك الصلاة يقول عنه السبكي "وأما اجتهاد الشيخ في العبادة والتأله فأمر غريب، ذكر من صحبه أنه مكث عشرين سنة يصلى الصبح بوضوء العتمة"[4] وهكذا يضيع الحق بين الإفراط في المدح أو الذم وما أدق قول الذهبي إنه "ما من إمام كامل في الخير إلا وثم أناس من جهلة المسلمين ومبتدعيهم يذمونه ويحطون عليه، وما من رأس في البدعة والتَّجهُّم والرَّفض إلا وله أناس ينتصرون له، ويذبون عنه، ويدينون بقوله بهوى وجهل، وإنما العبرة بقول جمهور الأمة الخالين من الهوى والجهل، المتصفين بالورع والعلم"[5].

---

(١) الهروي: ذم الكلام وأهله ٤/٤١١.

(٢) المصدر السابق ٥/١٤١.

(٣) وكتاب ابن عساكر تبيين كذب المفتري من أوضح النماذج في هذا الصدد، وكذلك ترجمة السبكي المطولة للأشعري في كتابه طبقات الشافعية ٣/٣٤٧.

(٤) طبقات الشافعية ٣/٣٥١.

(٥) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٤/٣٤٤، ٣٤٥.

ومن نماذج غياب الإنصاف أيضا مبالغة نفر من السلفيين المعاصرين في ذم الصوفية واتهامها بأشنع الاتهامات، ورميها بكل نقيصة وعيب، وتحميلها كل الموبقات والأوزار التي ظهرت عبر تاريخ البشرية الطويل.

ومن أمثلة ذلك وصف الشيخ عبد الرحمن الوكيل للتصوف بأنه "أدنأ وألأم كيد ابتدعه الشيطان، ليسخر معه عباد الله في حربه لله ولرسله، إنه قناع المجوسي يتراءى بأنه رباني، بل قناع كل عدو صوفي العداوة للدين الحق، فتش فيه تجد برهمية وبوذية وزرادشتية ومانوية وديصانية، تجد أفلوطينية وغنوصية، تجد فيه يهودية ونصرانية ووثنية جاهلية، تجد فيه كل ما ابتدعه الشيطان من كفر"[(١)] وإذا كان هذا حال التصوف فالنتيجة الحتمية هي أن الصوفية في رأيه هي "تلك العجوز الشمطاء، التي بقيت تقص لنا قصة تاريخها الأسود، مع البوذية والبرهمية، والمجوسية، واليهودية، والصليبية، والغنوصية، أو هذه الرقطاء التي تنفث سمومها، وتزعم أنها شهد معطر بأريج الجنة، هذه الصوفية التي تعادي الإسلام في أصوله وفروعه"[(٢)].

وأظن أنه لا يخفى ما في هذه الأحكام من غلو، وبعد عن الإنصاف، وصحيح أن باعث الشيخ الوكيل هو محاربة ما اشتمل عليه التصوف من بدع ومخالفات - وهي أمور محل انتقاد وإنكار بالفعل، ولا يسع منصفا إقرارها بحال - لكنني لا أستسيغ ولا أفهم كيف يجتمع في التصوف كل هذا المزيج من المعتقدات المتناقضة والمتضاربة في آن واحد، وتصير الصوفية بتعبير الشيخ الوكيل شيوعية، وصهيونية، وصليبية، ومجوسية، وبرهمية، وبوذية، وثنوية[(٣)].

وإذا انتقلنا للطرف المقابل فثمة أمثلة عديدة من تعصب بعض الأشاعرة أو الصوفية ضد السلفية، ويعد كتاب تقي الدين الحصني المتوفى (٨٢٩هـ) "دفع شبه من شبه وتمرد" نموذجا واضحا للعصبية الشديدة، واللدد في الخصومة، وكيف تعمي صاحبها عن رؤية الحق والتحلي بالإنصاف، حيث لم يترك هذا الرجل مطعنا أو شتما وسبا إلا وجهه لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

---

(١) مقدمة عبد الرحمن الوكيل لكتاب مصرع التصوف ص ١٠.

(٢) عبد الرحمن الوكيل: الصفات الإلهية بين السلف والخلف ص ١٠٢ .

(٣) انظر عبد الرحمن الوكيل: زندقة الجيلي، مقال بمجلة الهدي النبوي عدد ١، سنة ١٣٨١هـ، نقلا عن كتاب: الجيلي وكتابه الإنسان الكامل ص ٣٤، ٣٥، إعداد فتحي أمين عثمان .

وقد وصل به الأمر إلى حدود تدل على أن بغضه لابن تيمية قد سيطر على كيانه كله، فنسب إليه ما لا يمكن تصوره بحال، مثل أنه زنديق مطلق، وأنه يقول بتناسخ الأرواح، وأنه كان يزدري النبي ﷺ، والشيخين، ويكفر ابن عباس، ويحكم على ابن عمر بأنه من المجرمين، وأنه ضال مبتدع[1] إلى غير ذلك من الشناعات التي تغني مجرد حكايتها عن إبطالها، ويكفي أن نقول إن مما يبين عن شيء من تعسف هذا الحصني اتهامه لابن تيمية بأنه رافضي[2] يخفي تشيعه، مع أن أي قارئ لمنهاج السنة النبوية يعلم حقيقة موقف ابن تيمية من التشيع وأهله.

ومن نماذج تعصب بعض الصوفية ضد السلفية ما ذكره أحمد زيني دحلان في كتابه "الدرر السنية في الرد على الوهابية" من اتهامات وأكاذيب لا دليل عليها مطلقا، ولا يمكن لمنصف تصديقها، كما أنها تتنافى تماما مع ما هو موجود في كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب المتعددة، ومن ذلك ادعاؤه أن الشيخ محمداً بن عبد الوهاب "كان ينهى عن الصلاة على النبي ﷺ و يتأذى من سماعها، وينهى عن الإتيان بها ليلة الجمعة، وعن الجهر بها على المنائر، ويؤذي من يفعل ذلك، ويعاقبه أشد العقاب، حتى إنه قتل رجلا أعمى كان مؤذنا صالحا ذا صوت حسن، نهاه عن الصلاة على النبي ﷺ في المنارة بعد الأذان فلم ينته، وأتى بالصلاة على النبي ﷺ ، فأمر بقتله فقتل، ثم قال إن الربابة في بيت الخاطئة - يعني الزانية - أقل إثما ممن ينادي بالصلاة على النبي ﷺ في المنائر"[3].

وقد استمر زيني دحلان اتهاماته الباطلة، والخالية من أي إنصاف أو موضوعية أو تثبت، حيث زعم أن الشيخ محمداً بن عبد الوهاب كان "ينتقص النبي ﷺ كثيرا بعبارات مختلفة، ويزعم أن قصده المحافظة على التوحيد، فمنها أن يقول إنه طارش، وهو في لغة أهل المشرق بمعنى الشخص المرسل من قوم إلى آخرين، فمراده أنه ﷺحامل كتب، أي غاية أمره أنه كالطارش، الذي يرسله الأمير أو غيره في أمر الناس ليبلغهم إياه ثم ينصرف، ومنها أنه كان يقول نظرت في قصة الحديبية فوجدت بها كذا وكذا كذبة إلى غير ذلك مما يشبه هذا،

(١) انظر الحصني: دفع شبه من شبه وتمرد ص ٣٨٢.

(٢) المصدر السابق ص ٣٧٣.

(٣) أحمد زيني دحلان: الدرر السنية في الرد على الوهابية ص ٤٤.

حتى إن أتباعه كانوا يفعلون مثل ذلك أيضا ويقولون مثل قوله بل أقبح مما يقول، ويخبرونه بذلك فيظهر الرضا... حتى إن بعض أتباعه كان يقول عصاي هذه خير من محمد لأنها ينتفع بها في قتل الحية و نحوها، ومحمد قد مات، ولم يبق فيه نفع أصلا"[١].

لكن الأمثلة السابقة بكل ما اشتملت عليه من تعصب وغلو، وغياب للعدل في التعامل مع المخالف، لا تنفي وجود نماذج مشرقة، قدمت أروع الأمثلة في الإنصاف والتجرد، وعدم غمط المخالف حقه، والبعد عن العصبية والغلو، والنهي عن التقليد المقيت، ومن دقيق وصايا ابن حزم رحمه الله تحذيره من التعامل مع كل من لا ينصف، وكل من لا يفهم، وألا يكلم المرء إلا من يرجو إنصافه وفهمه[٢] وعلى المستوى العملي نجده يثني ثناء عاطرا على كل من ابن عبد البر وأبي الوليد الباجي، رغم ما كان بينه وبينهما من خصومة، ومناظرات، وتلاسن، ولم يمنعه ذلك أن يمدح كتاب التمهيد لابن عبد البر[٣] بأنه لا يعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلا فكيف أحسن منه[٤]، كما مدح الباجي بأنه لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب مثله[٥].

ولابن تيمية رحمه الله العديد من الأقوال النظرية، والمواقف العملية التي يؤصل فيها لمبدأ الإنصاف في التعامل مع المخالفين، والاعتراف بما عندهم من حق، ورد ما لديهم من باطل وعدم التسوية بين أصحاب المراتب المختلفة.

فعداوته الشديدة للشيعة، ورده المطول عليهم في منهاج السنة لم يمنعه من رفض القول بتفضيل الْيهود وَالنصارى على الرافضة منبها على أن "كُلُّ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ مَنْ كَفَرَ بِهِ ؛ وَإِنْ كَانَ فِي الْمُؤْمِنِ بِذَلِكَ نَوْعٌ مِنْ الْبِدْعَةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ بِدْعَةَ الْخَوَارِجِ وَالشِّيعَةِ وَالْمُرْجِئَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ أَوْغَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى كُفَّارٌ كُفْرًا مَعْلُومًا

(١) أحمد زيني دحلان: الدرر السنية في الرد على الوهابية ص ٤٥.

(٢) ابن حزم: رسائل ابن حزم ٣٤١/٤.

(٣) انظر فؤاد بن يحيي: الإلزام دراسة نظرية وتطبيقية ص٣٧.

(٤) المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٣/ ١٦٩ تحقيق د. إحسان عباس.

(٥) ابن بسام الشنتريني: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٩٦/٣.

بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الإسلام. وَالْمُبْتَدِعُ إذَا كَانَ يَحْسَبُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلرَّسُولِ ﷺ لا مُخَالِفٌ لَهُ لَمْ يَكُنْ كَافِرًا بِهِ ؛ وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ يَكْفُرُ فَلَيْسَ كُفْرُهُ مِثْلَ كُفْرِ مَنْ كَذَّبَ الرَّسُولَ ﷺ"[١].

واختلافه مع المعتزلة لم يمنعه من ذكر بعض محاسنهم، وتفضيلهم على الشيعة، فالمعتزلة "وإن كانت أقوالهم متضمنة لبدع منكرة، فإن فيهم من العلم والدين، والاستدلال بالأدلة الشرعية والعقلية، والرد على ما هو أبعد عن الإسلام منهم من أهل الملل والملاحدة، بل ومن الرد على الرافضة ما أوجب أن يدخل فيهم جماعات من أهل العلم والدين، وإن انتسبوا إلى مذهب بعض الأئمة الأربعة كأبي حنيفة وغيره"[٢] ورغم انتقاده الشديد للرازي، ورده عليه في مؤلف ضخم وهو "بيان تلبيس الجهمية" إلا أنه لم يتهمه في نيته وقصده[٣] بل برأه من تهمة تعمد نصرة الباطل، لأنه ما رجح إلا ما انتهى إليه علمه ونظره[٤] كذلك لا يجوز ابن تيمية أن يكون فساد اعتقاد الحلاج عذرا في الكذب عليه، أو تقويله ما لم يقله، وقد حكى نماذج وقف عليها من هذا الصنيع، فقال "وقد رأيت أشياء كثيرة منسوبة إلى الحلاج من مصنفات وكلمات ورسائل، وهي كذب عليه لاشك في ذلك، وإن كان في كثير من كلامه الثابت عنه فساد واضطراب، لكن حملوه أكثر مما حمله، وصار كل من يريد أن يأتي بنوع من الشطح والطامات يعزوه إلى الحلاج لكون محله أقبل لذلك من غيره، ولكون قوم ممن يعظم المجهولات الهائلة يعظم مثل ذلك"[٥].

وللذهبي رحمه الله مواقف عديدة في حكمه على أعلام المذاهب والفرق المختلفة يظهر منها إنصافه وعدله، وعدم تحيزه أو تعصبه حتى مع من يخالفهم في الرأي من المعتزلة والجهمية والشيعة والمرجئة، وسائر المذاهب[٦]، وهو يقرر أصولا منهجية عامة في هذا الباب

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٣٥/ ٢٠١.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ١٣٥/٤.

(٣) انظر أحمد الصويان: الحوار أصوله المنهجية ص ١٢١، ومحمد بن صالح العلي: إنصاف أهل السنة ص ١٨١.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٥٦١/٥، ٥٦٢.

(٥) ابن تيمية: الاستقامة ١١٩/١.

(٦) انظر عبد الستار الشيخ: الحافظ الذهبي ص ٢٢٤.

منها أن "الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك [١]".

وعلى مستوى الفرق نجده يذم الغلو من أي طرف كان، ويدعو للإنصاف والعدل[٢] مهما كان حال المخالف، وحينما نقل حكم بعض أهل العلم على بشر المريسي بأنه كافر علق بتعليق مهم ومتوازن، فقال "من كفر ببدعة وإن جلت، ليس هو مثل الكافر الأصلي، ولا اليهودي والمجوسي، أبى الله أن يجعل من آمن بالله ورسوله واليوم الآخر، وصام وصلى وحج وزكى، وإن ارتكب العظائم وضل وابتدع، كمن عاند الرسول، وعبد الوثن، ونبذ الشرائع وكفر، ولكن نبرأ إلى الله من البدع وأهلها"[٣] كما أن مجال العذر عند الذهبي واسع جدا، لا سيما لمن علم منه حسن القصد، وعدم تعمد الخطأ أو المخالفة، وقد ذكر في ترجمة التابعي والمفسر الكبير قتادة أنه كان يرى القدر "ومع هذا فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل"[٤].

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٧١/٥.

(٢) المصدر السابق ٤٥/٢٠.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٠٢/١٠.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٧٠/٥.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية

وبعد أن انتهينا في المبحث السابق من ذكر عدد من الضوابط المنهجية المهمة، التي يتعين الالتزام بها، واستصحابها في سياق تعاملنا مع الآراء العقدية المنسوبة للمذاهب أو الشخصيات المختلفة، فلعل من المهم أن نسوق في هذا المبحث عددا من النماذج لبعض الآراء أو الاتهامات التي نسبت لبعض الشخصيات الكبيرة في تاريخ المسلمين، محاولين تطبيق ما قررناه من قواعد، كي نصل في النهاية إلى حكم صحيح وموضوعي ومنصف، يثبت أو ينفي ما نسب إلى تلك الشخصيات، دون تحامل عليهم، أو تعصب لهم.

وقد تقدم معنا سابقا أن الغلط في نسبة الآراء لأصحابها أو الكذب والدس عليهم يعتبر ظاهرة قديمة، لاسيما مع الشخصيات الكبيرة، والتي تنازعتها المذاهب المختلفة، وثمة أسباب عديدة أسهمت في استفحال هذه الظاهرة، ومنها ضياع كم هائل من الكتب والمصنفات التي ألفها علماء المسلمين عبر العصور المختلفة، وقد فقد الكثير منها في النوازل والمصائب الكبرى مثل الحروب والفتن والحرائق، كما بلغ الأمر ذروته عند اجتياح التتار لبغداد، حيث ألقوا في دجلة والفرات ما لا يحصى لكثرته من الكتب والمجلدات.

ولعل هذا يفسر لنا ما نلاحظه من مفارقة غريبة نجدها في تراجم العلماء الكبار والأئمة المشاهير ورءوس الفرق الكبرى، حيث نرى أسماء عشرات وربما مئات الكتب ثم لا نجد منها

الآن بين أيدينا سوى القليل، وربما لا نجد منها شيئا، رغم توافر الدواعي على نقل تلك الكتب وكثرة التلاميذ والأتباع الذين حرصوا على نشر تراث أئمتهم، ولاشك أن غياب تلك الكتب أسهم في صعوبة التحقق من آراء أصحابها، وإفساح الميدان لمن يريد الدس أو الكذب عليهم وتقويلهم ما لم يقولوه.

وقد تضيع كتب العالم - في بعض الأحيان - بسبب اضطهاد خصومه ومخالفيه في الرأي أو بسبب معاداة السلطة الظالمة، وقد حدث شيء من هذا مع الكثير من الأعلام، مثل ابن حزم، والذي تسببت الخصومة التي كانت بينه وبين فقهاء المالكية بالأندلس في أن يحرقوا كتبه علانية[(١)]، حتى قال ابن حزم في ذلك:

فإن يحرقوا القرطاس لا يحرقوا الذي   تضمّنه القرطاس، بل هو في صدري[(٢)].

وفي زمن دولة المرابطين بالمغرب العربي، أمر السلطان علي بن يُوسف بن تاشفين بإحراق كتب الغزالي، وهدد بقتل ومصادرة أموال كل من وُجدت عنده مصنفات الغزالي أو بعض منها[(٣)]، كذلك حينما حبس ابن تيمية رحمه الله "تفرق أَتْبَاعه، وَتَفَرَّقَتْ كتبه، وخوفوا أَصْحَابه من أَن يظهروا كتبه، ذهب كل أحد بِمَا عِنْده وأخفاه وَلم يظهروا كتبه، فَبَقي هَذَا يهرب بِمَا عِنْده وَهَذَا يَبِيعهُ أَو يَهبهُ، وَهَذَا يخفيه ويودعه، حَتَّى إِن مِنْهُم من تسرق كتبه أَو تجحد فَلا يَسْتَطِيع أَن يطْلبهَا وَلا يقدر على تَخْلِيصهَا، فبدون هَذَا تتمزق الْكتب والتصانيف، وَلَوْلا أَن الله تَعَالَى لطف وأعان، وَمن وأنعم، وَجَرت الْعَادة فِي حفظ أَعْيَان كتبه وتصانيفه، لما أمكن لأحد أَن يجمعها"[(٤)].

وإضافة لضياع الكتب، فثمة سبب آخر أسهم في انتشار ظاهرة الآراء المغلوطة، وهو كثرة الكتب والمصنفات المكذوبة، والتي دست على غير أصحابها، ولاسيما كبار الأئمة والعلماء

---

(١) انظر ابن بسام الشنتريني: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ١/ ١٦٩.

(٢) انظر ابن حجر: لسان الميزان ٤/٢٠٠، وخالد كبير علال: التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي ص ١٦٠.

(٣) انظر ابن العماد: شذرات الذهب ٤/١١٤، وخالد كبير علال: التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي ص ١٦١.

(٤) ابن عبد الهادي: العقود الدرية ص ٨٢.

ورءوس المذاهب، ولعل من الصعب أن نحصر هنا أسماء تلك الكتب التي نسبت خطأ أو عمدا للأئمة الكبار من عهد الصحابة فمن بعدهم، لكن يكفي أن نشير مثلا إلى نهج البلاغة المنسوب لعلي رضي الله عنه، والتفسير، والإسراء والمعراج المنسوبين لابن عباس رضي الله عنه، والمسند المنسوب لزيد بن علي، والمسند المنسوب للربيع بن حبيب، وكتاب الحيل المنسوب لأبي حنيفة، وكتاب الفقه الأكبر والوصية المنسوبين للشافعي، وكتاب التفسير المنسوب للإمام أحمد، وكتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة، وكتاب سر العالمين المنسوب لأبي حامد الغزالي، وكتاب الفوائد المشوق المنسوب لابن القيم، وكتاب المراجعات المنسوبة لشيخ الأزهر سليم البشري، وغير ذلك الكثير.

وهذان السببان المتقدمان مع عوامل أخرى مثل: الحسد، والغيرة بين الأقران، والتعصب المذهبي، ومحاولة تشويه صورة الخصوم، أو محاولة ترويج المذهب بنسبته لشخصية شهيرة أو سوء الفهم والغلط في معرفة حقيقة مذهب الإمام، كل ذلك قد أحدث نوعا من الالتباس والخلل في نسبة الآراء والمعتقدات لعدد من الشخصيات الشهيرة عبر التاريخ الإسلامي، ومنهم أئمة كبار "وما أكثر ما يحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له"[1].

وفيما يلي نماذج من هذا القبيل:

---

(١) ابن تيمية: إقامة الدليل على إبطال التحليل ص: ١٨٠، والفتاوى الكبرى ٩٥/٦.

النموذج الأول: اتهام الإمام أبي حنيفة بالقول بخلق القرآن

ويعد الإمام أبو حنيفة رحمه الله من أكثر الأئمة الذين تعرضوا للإفراط والتفريط في الحكم عليه والظلم الشديد من قبل المادحين والقادحين على قدم سواء "فقد تعصب له ناس حتى قاربوا به منازل النبيين والمرسلين، فزعموا أن التوراة بشرت به، وأن محمدا ﷺ ذكره باسمه، وبين أنه سراج أمته، ونحلوه من الصفات والمناقب ما عدوا به رتبته، وتجاوزوا معه درجته، وتعصب ناس عليه فرموه بالزندقة، والخروج عن الجادة، وإفساد الدين وهجر السنة"[(١)].

وقد بلغ الاتهام والطعن في شخص أبي حنيفة رحمه الله، وعلمه، وعقيدته، ومنهجه من قبل المخالفين له إلى درجة لا تكاد تصدق من التعصب، والظلم، والمجافاة للحقيقة، والبعد التام عن كل عدل أو إنصاف في التعامل مع هذا الإمام الجليل المتفق على مكانته، وفضله، وإمامته بين الأمة كلها، ويكفي أن نشير هنا إلى قول بعضهم "إن أبا حنيفة استتيب من الزندقة مرتين"[(٢)] وقال آخرون "ما ولد في الإسلام مولود أضر على الإسلام من أبي حنيفة"[(٣)] أو "ما ولد في الإسلام مولود أشأم من أبي حنيفة"[(٤)] وقالوا أيضا "عمد أبو حنيفة إلى عرى الإسلام، فنقضها عروة عروة"[(٥)] وهناك من دعا عليه قائلا "ضَرَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى قَبْرِ أَبِي حَنِيفَةَ طَاقًا مِنَ النَّارِ"[(٦)].

ولا شك أن كل هذا الكلام من قبيل الظلم والجور، والشطط في الخصومة، ولست أدرى حقا إذا قيل مثل ذلك في حق أبي حنيفة - وهو من هو مكانة وفضلا - فماذا يقال عن غيره من رءوس الفرق المنحرفة، لا سيما الغلاة منهم.

---

(١) محمد أبو زهرة: أبو حنيفة، حياته وعصره ص ٧.

(٢) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٥٤٩/١٥.

(٣) عبد الله بن الإمام أحمد: كتاب السنة ١/ ٢٠٠، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٤/ ٢٠٩، ٤١٥/١٣.

(٤) عبد الله بن الإمام أحمد: كتاب السنة ١٨٧/١، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١٨٧/١.

(٥) عبد الله بن الإمام أحمد: كتاب السنة ٢٠٧/١، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٥٤٧/١٥.

(٦) عبد الله بن الإمام أحمد: كتاب السنة ١٩٦/١.

وفي ظني أن ثمة أسبابا عديدة كانت الدافع لهذه الحملة الشعواء ضد أبي حنيفة، لعل في مقدمتها الخلاف الكبير بين أصحاب الحديث وأصحاب الرأي في مرحلة تاريخية ما، وانتشار التعصب للمذهب عبر مسار التاريخ الإسلامي الطويل، ويضاف لذلك انتساب عدد غير قليل من الأحناف إلى الاعتزال، ثم ميل أكثرية رجال المذهب في مرحلة لاحقة لتبني الماتريدية اعتقادا، وقد أسهم ذلك في جانب كبير من التشويش والخلاف حول عقيدة الإمام نفسه، إذ من الواضح أن أتباعه المتأخرين والمعظمين له قد حرصوا أشد الحرص على أن ينسبوا للإمام ما استقروا عليه عقديا، حتى يجتمع لهم موافقته واتباعه في أصول الدين وفروعه.

وتبين بعض الروايات التاريخية أن التحريف لأقوال الإمام أبي حنيفة قد بدأ في حياته[1] ثم استمر وازداد بعد وفاته، وكثر الدس عليه، ونسبة آراء وأقوال غير ثابتة عنه، بل إن الأمر لم يعد مقتصرا على قول أو قولين، وإنما امتد ليشمل نسبة كتب كاملة منتحلة ومفتراة على هذا الإمام الجليل، وهي مخالفة تمام المخالفة لأسلوبه ومنهجه ومعتقده وفقهه.

ولعل من أكبر الإشكالات المنهجية - ولا سيما في تلك المرحلة التاريخية المبكرة، أي أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني - هو عدم انتشار التأليف، وانشغال كثير من الأئمة بالتعليم والإفتاء والتدريس للطلاب، مما أدى في أحيان كثيرة إلى عدم التفرقة بين ما يمكن أن يكون الإمام قد ألفه استقلالا وبصورة كاملة، فجاء معبرا عن حقيقة آرائه ومعتقداته، وبين ما استخلصه التلامذة والأتباع من كلام الإمام، أو من خلال الأسئلة الموجهة إليه ثم صاغوا فهمهم هذا، ونسبوه للإمام على أنه من تأليفه، وقد ثار خلاف كبير بين المتقدمين والمتأخرين حول صحة الكتب المنسوبة للإمام أبي حنيفة[2] مثل الفقه الأكبر برواية حماد بن أبي حنيفة والفقه الأكبر برواية أبي مطيع البلخي، ويسمى بالفقه الأبسط، والعالم والمتعلم برواية أبي مقاتل السمرقندي، ورسالة الإمام أبي حنيفة إلى عثمان البتي برواية أبي يوسف، والوصية برواية أبي يوسف.

---

(١) انظر د. محمد بن عبد الرحمن الخميس: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ص ١٤١.

(٢) انظر كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/٢٣٧، ومحمد أبو زهرة: أبو حنيفة حياته وعصره ص ١٨٦، والألباني: مختصر العلو ص ١٣٦، ود. محمد بن عبد الرحمن الخميس: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ص ١١٥.

فهناك من يطعن في صحتها جميعا، وهناك من يصحح بعضها ويطعن في بعضها الآخر لكن لا شك أننا إذا طبقنا قواعد النقد الخارجي والداخلي لبعض هذه الرسائل، وأخص بالذكر هنا رسالة العالم والمتعلم برواية أبي مقاتل السمرقندي فسوف نجد أن رواتها غير ثقات، بل طعن في عدالتهم وضبطهم، كما أن مضمونها يختلف مع ما هو ثابت ومقرر من آراء الإمام ومعتقداته، إضافة لتناولها مسائل وقضايا خلافية لم تثر إلا في مرحلة لاحقة وبعد عصر أبي حنيفة بفترة طويلة.

وثمة كتاب آخر نسب لأبي حنيفة، ولا يتردد منصف في الجزم بانتحاله، وعدم ثبوته عنه مطلقا وهو كتاب الحيل، والذي كان مدعاة لهجوم الكثيرين على أبي حنيفة رحمه الله، ظنا منهم أن الكتاب من تأليفه، حتى نقل عن بعضهم أنه قال "من نظر في كتاب الحيل لأبي حنيفة أحل ما حرم الله، وحرم ما أحل الله"(١) وقال أيضا "الذي وضع كتاب الحيل أشر من الشيطان... أو أبلس من إبليس"(٢).

لكن الحق أنه لا يوجد دليل معتبر على نسبة هذا الكتاب للإمام(٣)، وحتى الآن لم يعثر عليه "حتى يدرس، ونعرف منه مقدار مدى الحيل، أهي توسعة من ضيق بعض القيود المذهبية وتخريج الأحكام في الدائرة الشرعية، بحيث يكون الدين يسرا لا عسر فيه، أم هي خروج على الدين، وفتح الباب للهروب من الأحكام وإسقاطها..وإن عدم وجود هذا الكتاب، وما حكينا عن أبي حنيفة من أنه لم يدون كتابا في الفقه، وأن تلاميذه كانوا يدونون بإشرافه أحيانا، يجعلنا نرجح أنه لم يؤلف كتابا بهذا الاسم" (٤).

ومما يقوي هذا الحكم أن محمد بن الحسن الشيباني صرح ببراءة أبي حنيفة وأصحابه

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١٥/٥٥٥.

(٢) المصدر السابق ١٥/٥٥٦.

(٣) انظر تفصيل ذلك عند محمد أبو زهرة: أبو حنيفة حياته وعصره ص ٤٧٠، وعمرو عبد المنعم سليم: الإمام أبو حنيفة ونسبته إلى القول بخلق القرآن وكتاب الحيل المنسوب إليه ص ٤٧.

(٤) محمد أبو زهرة: أبو حنيفة حياته وعصره ص ٤٧٠.

من هذا الكتاب، فقال "هذا الكتاب ليس من كتبنا إنما ألقي فيها"[١] كذلك برأ الجوزجاني محمد بن الحسن من هذا الكتاب، وبين أنه من دس بعض الوراقين فقال "كذبوا على محمد، ليس له كتاب الحيل، وإنما كتاب الحيل لوراق"[٢] وبين شيخ الإسلام ابن تيمية براءة الأئمة جميعا من مسلك الاحتيال هذا برمته، فقال "الواجب على من شرح الله صدره للإسلام إذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة أن لا يحكيها لمن يتقلد بها، بل يسكت عن ذكرها إلى أن يتيقن صحتها، وإلا توقف في قبولها، فما أكثر ما يحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له، وكثير من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة متبوعه، مع أن ذلك الإمام لو رأى أنها تقضي إلى ذلك لما التزمها، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، ومن علم فقه الأئمة وورعهم علم أنهم لو رأوا هذه الحيل، وما أفضت إليه من التلاعب بالدين، لقطعوا بتحريم ما لم يقطعوا به أولا"[٣].

وفي ضوء هذا الغبش الذي ثار حول مصنفات أبي حنيفة وما شابها من دس وانتحال لن يكون مستغربا أن تنسب إليه أقوال لا تصح عنه، وهو بريئ منها تمام البراءة، ومن ذلك الادعاء بأنه رحمه الله كان يقول بخلق القرآن، بل غلا بعض الناس فزعموا أنه أول من ابتدع القول بخلق القرآن.

وعمدة هذا الاتهام روايات مذكورة في عدد من كتب التراجم، والاعتقاد المسندة، وفي مقدمتها السنة لعبد الله بن الإمام أحمد، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، والمجروحين لابن حبان وغيرها، ومن هذه الروايات مثلا ما روي عن أبي يوسف القاضي أنه قال "أول من قال القرآن مخلوق أَبو حنيفة"[٤] وقال سلمة بن عمرو الْقَاضِي على المنبر "لا رحم الله أبا حنيفة، فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق"[٥] وعن سفيان الثوري، قال: قال لي حماد بن أبي سليمان: أبلغ عني أبا حنيفة المشرك أني بريئ منه حتى يرجع عن قوله في القرآن"[٦].

---

(١) انظر عمرو عبد المنعم سليم: الإمام أبو حنيفة ونسبته إلى القول بخلق القرآن وكتاب الحيل المنسوب إليه ص ٥٧.

(٢) عبد القادر القرشي: الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢٠٨/٢.

(٣) إقامة الدليل على إبطال التحليل ص ١٨٠.

(٤) عبد الله بن الإمام أحمد: كتاب السنة ١٨٣/١، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٥١٨/١٥.

(٥) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٥١٨/١٥.

(٦) المصدر السابق ٥٢٢/١٥.

لكن هذه الروايات لا تثبت سندا وفق قواعد علم الحديث المعتبرة، وفي رجالها من هو متكلم في عدالته أو ضبطه، وكما يقول الشيخ الألباني "في التاريخ - أي تاريخ بغداد - روايات أخرى عدة أن أبا حنيفة كان يقول القرآن مخلوق، إلا أنني دققت النظر في بعضها، فوجدته لا يخلو من قادح، ولعل سائرها كذلك"[١].

وثمة دلائل عديدة على بطلان نسبة هذا القول لأبي حنيفة رحمه الله، وأنه لم يثبت عنه أصلا، أو أنه رجع عن القول به رجوعا صريحا، على فرض أنه كان يقول به في فترة متقدمة من حياته قبل أن يتبين له وجه الحق في المسألة، ويأتي في مقدمة تلك الدلائل تصريح أبي حنيفة الواضح بأن القرآن غير مخلوق، حيث قال في الفقه الأكبر[٢]" وصفاته - تعالى - فِي الأزَل غير محدثة وَلا مخلوقة، وَمن قَالَ إِنَّهَا مخلوقة أَو محدثة، أو وقف أو شكّ فيهمَا فَهُوَ كَافِر بِاللَّه تَعَالَى، والقرآن كَلام الله تَعَالَى فِي الْمَصَاحِف مَكْتُوب، وَفِي الْقُلُوب مَحْفُوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلاة وَالسَّلام منزل ولفظنا بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق، وكتابتنا لَهُ مخلوقة، وقراءتنا لَهُ مخلوقة، وَالْقُرْآن غير مَخْلُوق"[٣] وقال أيضا في كتابه الوصية "ونقر بأن القرآن كلام الله غير مخلوق....فمن قال بأن كلام الله تعالى مخلوق فهو كافر بالله العظيم"[٤]

وإضافة لهذه النصوص من كتب أبي حنيفة فثمة روايات منقولة عنه، ومنها قوله "من قَالَ: القُرْآن مخلوق فَهُوَ مبتدع، فلا يقولن أحد بقوله، ولا يصلين أحد خلفه"[٥] وعن ابن

---

(١) مختصر العلو للذهبي ص ١٥٦، وانظر عمرو عبد المنعم: الإمام أبو حنيفة ونسبته إلى القول بخلق القرآن وكتاب الحيل المنسوب إليه ص ١٦، والأصول التي بنى عليها الغلاة مذهبهم في التبديع ص ٨٦.

(٢) وقد سقنا هذه النصوص من باب تعاضد الأدلة فحسب، لأن بعض هذه الكتب كالفقه الأكبر والوصية مشكوك في صحة نسبتها لأبي حنيفة، ويبقى أنه على فرض عدم صحتها ففي النقول الأخرى ما يكفي فضلا عن أن الأصل هو براءة الذمة والمطالب بالدليل هو من نسب هذا القول لأبي حنيفة وليس من نفاه عنه.

(٣) أبو حنيفة: الفقه الأكبر ص ٢٠، وانظر ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٨٦، ١٨٧.

(٤) وصية الإمام أبي حنيفة ضمن العقيدة وعلم الكلام من أعمال الكوثري ص ٦٣٦.

(٥) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٥١٧/١٥.

المبارك أنه قدم على عَلَى أَبِي حنيفة، فَقَالَ لَهُ أَبُو حنيفة: ما هَذَا الَّذِي دب فيكم؟ قَالَ لَهُ: رجل يُقَال لَهُ: جهم، قَالَ: وما يَقُولُ؟ قَالَ: يَقُولُ: القُرْآن مخلوق، فَقَالَ أَبُو حنيفة: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ (الكهف: ٥) [(١)].

ولا يقتصر الأمر على أقوال الإمام نفسه، سواء في كتبه أو مما روي عنه، بل هناك الكثير من الشهادات المهمة عن أئمة كبار تدل على براءته من تلك التهمة، ومن ذلك قول تلميذه أبي يوسف "ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر، فاتفق رأينا على أن من قال القرآن مخلوق فهو كافر"[(٢)] وسئل أبو يوسف أيضا "أكان أبو حنيفة يقول القرآن مخلوق ؟ قال معاذ الله ولا أنا أقوله"[(٣)] وقال أبو سُلَيْمَان الجَوْزَجَانيّ، وَمُعَلَّى بن منصور الرَّازِيّ، ما تكلم أَبُو حنيفة ولا أَبُو يُوسُف، ولا زُفَر، ولا مُحَمَّد، ولا أحد من أصحابهم في القُرْآن، وإنما تكلم في القُرْآن بِشْر المريسي، وابن أَبِي دؤاد، فهؤلاء شانوا أصحاب أَبِي حنيفة[(٤)]، وممن برأ أبا حنيفة أيضا الإمام أحمد بن حنبل حيث قال "لم يصح عندنا أن أبا حنيفة كان يقول القرآن مخلوق. كذلك رد الحافظ ابن حجر على إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة الذي كان يقول بخلق القرآن، وزعم نسبة ذلك لأبيه وجده، وقد وصفه بأنه "من دعاة المأمون في المحنة بخلق القرآن، وكان يقول في دار المأمون هو ديني ودين أبي وجدي، وكذب عليهما"[(٥)].

وخلاصة ما نخرج به من استعراضنا للمسألة السابقة هو أننا لم نجد نصا واحدا ثابتا عن أبي حنيفة نفسه في أحد كتبه المعتبرة، أو منقولا عنه بطريق صحيح يصرح فيه بتبني القول بخلق القرآن، وغاية ما وقفنا عليه روايات ضعيفة السند، أو كلام الخصوم والأقران، وهو ما لا يمكن قبوله بحال في قضية خطيرة كتلك التي نحن بصددها، لا سيما أنه قد قابل تلك الروايات روايات أخرى عن أئمة ثقات يبرئون أبا حنيفة من هذه المقالة، ومنها رواية الإمام

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٥١٧/١٥.

(٢) البيهقي الأسماء والصفات ٦١١/١، ومختصر العلو للذهبي ص ١٥٥.

(٣) البيهقي الأسماء والصفات ٦١١/١.

(٤) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٥١٨/١٥.

(٥) ابن حجر: لسان الميزان ٣٩٩/١.

أحمد الآنفة الذكر، ولا شك أن شهادته في هذا الباب لها قيمة كبيرة، نظرا لأنه أكثر الأئمة عناية وتصديا للانحرافات العقدية المتعلقة بصفة كلام الله عموما.

وهذه الروايات النافية عضدها كلام الإمام نفسه في كتابه الفقه الأكبر، كما أن الطحاوي في عقيدته المعروفة قد نص على أن القرآن كلام الله وأنه غير مخلوق[١] وهو في أول عقيدته قد نص على أنها موافقة "لمذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين، وما يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ العالمين"[٢].

---

(١) انظر الطحاوي: العقيدة الطحاوية ص ٤٠، وشرح ابن أبي العز الحنفي ١٧٢/١.

(٢) انظر الطحاوي: العقيدة الطحاوية ص ٣١.

النموذج الثاني: اتهام الإمام الشافعي بالتشيع

والإمام الشافعي كما هو معلوم من أئمة أهل السنة الكبار، وقد أجمعت الأمة على فضله وعلمه، وجلالته وإمامته، وصحة معتقده وجميل سيرته، لكن كما هي سنة الله في ابتلاء أهل الدين والعلم، فقد تعرض هذا الإمام لمحنة عظيمة كاد أن يقتل بسببها، حيث اتهم لدى هارون الرشيد من قبل نفر من الوشاة أنه شيعي علوي يسعى للخلافة، لكن الله أظهر براءته من تلك التهمة، ونجاه من كيد الكائدين.

وقد جاءت نسبة الإمام الشافعي إلى التشيع من قبل نفر من الشيعة، كما تردد هذا الاتهام لدى قلة من المحدثين والفقهاء من أهل السنة، فأما الشيعة فلعل ابن النديم من أقدمهم ذكرا لتلك التهمة، حيث قال في كتابه الفهرست "كان الشافعي شديدا في التشيع وذكر له رجل يوما مسألة فأجاب فيها، فقال له خالفت علي بن أبي طالب رضي الله عنه؟ فقال له: ثبت لي هذا عن علي بن أبي طالب حتى أضع خدي على التراب، وأقول قد أخطأت وأرجع عن قولي إلى قوله، وحضر ذات يوم مجلسا فيه بعض الطالبيين فقال لا أتكلم في مجلس بحضرة أحدهم، هم أحق بالكلام ولهم الرياسة والفضل"[(١)].

أما المحدثون الذين اتهموا الشافعي بالتشيع فمنهم ابن معين[(٢)]، وأحمد بن عبدالله العجلي الذي قال عن الشافعي "هو ثقة، صاحب رأي ليس عنده حديث، وكان يتشيع"[(٣)] وإضافة لهؤلاء النفر من المحدثين فإن جماعة من فقهاء المالكية قد رموا الشافعي بالتشيع، وكما يقول الذهبي فقد" تكلم فِيهِ بالتشيع بعض أعدائه من كبار الْمَالِكِيَّة، لموافقته الشِّيعَة فِي مسَائِل فروعيه أَصَابُوا فِيهَا، وَلم يبدعوا بهَا كالجهر بالبسملة، والقنوت فِي الصُّبْح، والتختم فِي الْيَمين"[(٤)].

وإذا تأملنا مليا هذا الاتهام الذي وجه للشافعي، فسوف ندرك بوضوح عدم صحته البتة وأنه

---

(١) ابن النديم: الفهرست ص ٢٥٩.

(٢) الذهبي: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص٢٩.

(٣) المصدر السابق ص٢٩.

(٤) المصدر السابق ص ص ٣٢.

مبني بأكمله على أقوال مرسلة، أو اتهامات الخصوم والمخالفين من المذهب، أو كلام الأقران وقد تقدم معنا أن كلام الأقران في بعضهم لا يقبل، وأنه يطوى ولا يروى، وتفصيل ذلك كما يلي[1]:

أ - حاول الشيعة نسبة هذا الإمام الجليل إليهم، كي يروجوا لمذهبهم، ويبينوا للكافة أنه ليس مذهبا مبتدعا أو محدثا، وإنما هو مذهب الأكابر والأئمة، حتى من بين أهل السنة أنفسهم ولا يخفى ما هذا المسلك من مراوغة ومجافاة للموضوعية، فالشافعي لم يصرح قط بأنه شيعي بل آراؤه في الاعتقاد والأصول والفقه على النقيض من آراء الشيعة تماما، ويكفي أن نشير إلى موقفه من الصحابة والإمامة، حيث يقدم الخلفاء الثلاثة على علي رضي الله عنه، ويصف خلافتهم جميعا بالراشدة[2]، وكما يقول الذهبي "فالشافعي رَحمَه اللَّه أبعد شَيْء من التَّشَيُّع، كَيفَ وَهُوَ الْقَائِل فِيمَا ثبت عَنهُ: الْخُلَفَاء الراشدون خَمْسَة: أبو بكر وَعمر وَعُثْمَان وَعلي وَعمر بن عبد الْعَزِيز، أفشيعي يَقُول هَذَا قطّ؟"[3].

ب- وإضافة لمخالفة آراء الشافعي لآراء الشيعة، فإن له نصوصا شديدة وواضحة الدلالة في ذمهم والإنكار عليهم، ومن ذلك قوله "لم أر أحدا من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة"[4] وقال" إذا حضر الرافضي الوقعة وغنموا لم يعط من الفئ شيئا، لأن اللّه ذكر آية الفئ ثم قال فيها: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ (الحشر: ١٠) فمن لم يقل بهذا لم يستحق"[5] وقال يونس بن عبد الأعلى "سمعت الشافعي إذا ذكر الرافضة عابهم أشد العيب، فيقول شر عصابة"[6].

ج - وأما حب الشافعي لأهل البيت، فذلك مما لا يعاب أحد به مطلقا، فحب أهل البيت -

(١) انظر محمد أبو زهرة: الشافعي ص ٢٣، ود. مصطفى حلمي: نظام الخلافة ص٢٨٤، ود. عبد الرازق بن عبد المجيد: موقف الأئمة الأربعة وأعلام مذاهبهم من الرافضة ٢/٥٥.

(٢) انظر ابن أبي حاتم: آداب الشافعي ومناقبه ص ١٤٥.

(٣) الذهبي: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ٣٢.

(٤) ابن أبي حاتم: آداب الشافعي ومناقبه ص ١٤٤.

(٥) ابن عساكر: تاريخ دمشق ٥١/٣١٧

(٦) البيهقي: مناقب الشافعي ١/ ٤٦٨.

دون إفراط أو تفريط - دين وإيمان، وامتثال لنصوص الشرع، وثابت من ثوابت أهل السنة، ومن ثم فلا غضاضة مطلقا مما نسب للشافعي من شعر يقول فيه: [1]

يا راكباً قف بالمحصب من منى ❖❖❖ واهتف بقاعد خيفنا والناهض

سحرا إذا فاض الحجيج إلى منى ❖❖❖ فيضا كملتطم الفرات الفائض

إن كان رفضاً حب آل محمد ❖❖❖ فليشهد الثقلان أني رافضي

د - وأما اتهام كل من ابن معين، والعجلي، وبعض فقهاء المالكية للشافعي، فواضح أن مرد ذلك إلى الاختلاف المذهبي[2]، وضيق البعض مما حازه الشافعي من علو في الذكر، وانتشار واسع للصيت، وجلال في المنزلة، وعلو الشأن، حتى كاد يغطي على كل ما سبقه من المذاهب الفقهية الأخرى. وقد ألمح الذهبي إلى أن كلام ابن معين في الشافعي من قبيل التعصب المذهبي، حيث قال "وَكَلامه - يَعْنِي ابْن معِين فِي الشَّافِعِي - لَيْسَ من هَذَا اللَّفْظ الَّذِي كَانَ عَن اجْتِهَاد، إِنَّمَا هَذَا من فلتات اللِّسَان بالهوى والعصبية، فَإِن ابْن معِين كَانَ من الْحَنَفِيَّة الغلاة فِي مذْهبه، وَإِن كَانَ مُحدثا"[3].

وللإمام أحمد مناقشة مهمة مع ابن معين في هذه التهمة، بين له فيها عدم صحة كلامه وما بني عليه من ظنون لا دليل على ثبوتها، حيث قال أحمد لابن معين، بعد أن أخبر أنه ينسب الشافعي للتشيع "تقول هذا لإمام من أئمة المسلمين ؟ فقال يحي: إني نظرت في كتابه في قتال أهل البغي، فإذا قد احتج من أوله إلى آخره بعلي بن أبي طالب، فقال أحمد بن حنبل عجبا لك ! فبمن كان يحتج الشافعي في قتال أهل البغي ؟ وأول من ابتلي من هذه الأمة بقتال أهل البغي علي بن أبي طالب؟ وهو الذي سن قتالهم وأحكامهم، ليس عن النبي ﷺ، ولا عن الخلفاء غيره فيه سنة، فبمن كان يستن ؟ فخجل يحي من ذلك"[4].

والعصبية المذهبية ذاتها هي التي حدت ببعض فقهاء المالكية لاتهام الشافعي، حيث

---

(١) ابن عساكر: تاريخ دمشق ٣١٧/٥١.

(٢) ونشير هنا أيضا إلى ما جره تعصب محمد زاهد الكوثري الشديد للمذهب الحنفي من طعون في قرشية الشافعي وعلمه، ووثاقة روايته في رده على الخطيب البغدادي، وانظر مناقشة تفصيلية لكلامه عند المعلمي اليماني: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الباطيل ١/ ٦١٨.

(٣) الذهبي: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ٣٠.

(٤) البيهقي: مناقب الشافعي ٤٥١/١.

تألم بعضهم من مجيئه لمصر، وانتشار مذهبه على حساب مذهب مالك، وقد أشار الذهبي لذلك فقال "وَلاَ رَيْبَ أَنَّ الإِمَامَ لَمَّا سَكَنَ مِصْرَ، وَخَالَفَ أَقْرَانَهُ مِنَ المَالِكِيَّةِ، وَوَهَّى بَعْضَ فُرُوْعِهِم بِدَلاَئِلِ السُّنَّةِ، وَخَالَفَ شَيْخَهُ فِي مَسَائِلَ، تَأَلَّمُوا مِنْهُ، وَنَالُوا مِنْهُ، وَجَرَتْ بَيْنَهُم وَحْشَةٌ غَفَرَ اللهُ لِلْكُلِّ، وَقَدِ اعترَفَ الإِمَامُ سُحْنُوْنُ، وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ فِي الشَّافِعِيِّ بِدْعَةٌ فَصَدَقَ وَاللهِ، فَرَحِمَ اللهُ الشَّافِعِيَّ، وَأَيْنَ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ وَاللهِ فِي صِدْقِهِ وَشَرَفِهِ، وَنُبلِهِ وَسَعَةِ عِلْمِهِ، وَفَرْطِ ذَكَائِهِ وَنَصْرِهِ لِلْحَقِّ، وَكَثْرَةِ مَنَاقِبِهِ رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى"[1].

ومن الملاحظ أن تعليلهم لاتهام الشافعي بالتشيع، وأنه بسبب تبنيه لآراء قال بها الشيعة، أمر من الغرابة بمكان، فالمجتهد يختار ما تبين له رجحانه، وتشهد الأدلة المعتبرة لصحته بغض النظر عمن قال به، طالما لم يخرق إجماع الأمة المتيقن، ولم يشذ بقول خالف به أهل الإسلام جميعا، وهو أمر ينزه الشافعي وهو من هو جلالة وإمامة وعلما أن يقع في مثله، وكما قال ابن تيمية "الْجَهْرُ بِالْبَسْمَلَةِ هُوَ مَذْهَبُ الرَّافِضَةِ، وَبَعْضُ النَّاسِ تَكَلَّمَ فِي الشَّافِعِيِّ بِسَبَبِه، وَبِسَبَبِ الْقُنُوتِ، وَنَسَبَه إِلَى قَوْلِ الرَّافِضَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي الْعِرَاقِ أَنَّ الْجَهْرَ كَانَ مِنْ شِعَارِ رَّافِضَةِ، وَأَنَّ الْقُنُوتَ فِي الْفَجْرِ كَانَ مِنْ شِعَارِ الْقَدَرِيَّةِ الرَّافِضَةِ، حَتَّى إِنَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَغَيْرَهُ مِنَ الأَئِمَّةِ يَذْكُرُونَ فِي عَقَائِدِهِمْ تَرْكَ الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْ شِعَارِ الرَّافِضَةِ، كَمَا يَذْكُرُونَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ كَانَ مِنْ شِعَارِ الرَّافِضَةِ، وَمَعَ هَذَا فَالشَّافِعِيُّ لَمَّا رَأَى أَنَّ هَذَا هُوَ السُّنَّةُ كَانَ ذَلِكَ مَذْهَبَهُ، وَإِنْ وَافَقَ قَوْلَ الرَّافِضَةِ"[2].

وخلاصة ما نخرج به من الاستعراض السابق أنه لا يوجد دليل صحيح ثابت على اتهام الشافعي بالتشيع، وكل ما قيل في هذا الصدد أقوال مرسلة، ونفثات صدر لخصوم بينهم وبينه عداوة مذهبية، ومن ثم حق للذهبي بأن يصف كلام متهمي الشافعي بالتشيع بأنه "قله ورع وتسرع إلى الكلام فِي الإمام، فالشافعي رحمه الله أبعد شيء من التشيع"[3] ومن زعم "أنّ الشافعي يتشيع فهو مفتر لا يدري ما يقول"[4]

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٠/٩٤، ٩٥.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٤/١٥٠، ١٥١.

(٣) الذهبي: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ٣٢.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٠/٥٨.

النموذج الثالث: اتهام مقاتل بن سليمان بالتجسيم

وقد تضاربت الآراء تضاربا شديدا في الحكم على مقاتل بن سليمان (المتوفى ١٥٠هـ) جرحا وتعديلا، وتوثيقا وتضعيفا، كما اختلفت مواقف المؤرخين والعلماء في بيان مذهبه العقدي وهل كان مفسرا سنيا، أم مرجئا، أم زيديا، أم مجسما تبنى آراء في غاية الشذوذ والانحراف، لا سيما فيما يتعلق بباب صفات الله سبحانه.

فهناك من مدح مقاتلا، وأثنى عليه وعلى علمه، ولا سيما بالتفسير، ومن هؤلاء عبد الله بن المبارك الذي قال "مَا أَحْسَنَ تَفْسِيْرَهُ لَوْ كَانَ ثِقَةً"[(١)]، وقال الشافعي "الناس كلهم عيال على ثلاثة: على مقاتل في التفسير، و على زهير بن أبى سلمى في الشعر، و على أبى حنيفة في الكلام"[(٢)] وقال أيضا "من أراد التفسير فعليه بمقاتل بن سليمان"[(٣)] وسئل مقاتل بن حيان: أنت أعلم أو مقاتل بن سليمان؟ قال: ما وجدت علم مقاتل بن سليمان في علم الناس إلا كالبحر الأخضر في سائر البحور[(٤)]، ومن مؤرخي الفرق الذين أثنوا على مقاتل، ونقلوا عنه كلامه في التفسير، مرتضين إياه دون أدنى إشارة للطعن في شخصه أو علمه: الملطي في كتابه التنبيه والرد[(٥)].

لكن مع إقرار بعض أهل العلم بتميز مقاتل في التفسير، فإن ضعفه في باب النقل والرواية قد أفقد الثقة في تفسيره، بحيث لم يعد صالحا للتعويل عليه، ويشهد لهذا عبارة ابن المبارك الآنفة الذكر، وقال نعيم بن حماد "رأيت عند سفيان بن عيينة كتابا لمقاتل بن سليمان، فقلت: يا أبا محمد تروى لمقاتل في التفسير ؟ قال: لا، و لكن أستدل به و أستعين"[(٦)] وكذلك قال ابن تيمية "ونقل مُقَاتِلِ وَحْدَهُ مِمَّا لا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْحَدِيثِ كنقل الْكَلْبِيِّ، وَلِهَذَا كَانَ الْمُصَنِّفُونَ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ لا يَذْكُرُونَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَيْئًا"[(٧)].

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٠١/٧، وابن حجر: تهذيب التهذيب ٢٧٩/١٠.

(٢) المزي: تهذيب الكمال ٤٣٦/٢٨، وابن حجر: تهذيب التهذيب ٢٧٩/١٠.

(٣) المزي: تهذيب الكمال ٤٣٦/٢٨.

(٤) ابن عساكر: تاريخ دمشق ١١٤/٦٠.

(٥) الملطي: التنبيه والرد ص ٥٥.

(٦) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢٧٩/١٠.

(٧) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٥٤٠/١٦، وانظر أيضا ٣٨٩/٦.

وهناك من العلماء من ضعف مقاتلا في جانب الرواية والحديث، وطعن في عدالته وضبطه، بل وصل الأمر إلى اتهامه صراحة بالكذب ووضع الحديث، وممن وصفه بذلك البخاري الذي قال مُقَاتِلٌ لاَ شَيْءَ أَلبَتَّةَ[١]، وقال وَكِيْعٌ: كَانَ كَذَّاباً[٢]، وقال الذهبي "أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِهِ"[٣]، وقال ابن حجر "كذبوه وهجروه، ورمى بالتجسيم"[٤].

ويندرج في هذا السياق أيضا بعض الأقوال المروية عن مقاتل، والتي تدل على تعالمه وتسرعه، وعدم تثبته، بحيث كان يجازف في القول، ويخوض فيما يحسن وما لا يحسن ومن ذلك أنه قال مرة وهو بمكة: سلونى عما دون العرش فقال له رجل: آدم حيث حج من حلق رأسه ؟ قال: فقال: ليس هذا من عملكم ولكن الله أراد أن يبتليني بما أعجبتني نفسي[٥] وحكى البخاري، عن سفيان بن عيينة، قال سمعت مقاتلا يقول: إن لم يخرج الدجال الأكبر سنة خمسين ومئة فاعلموا أنى كذاب[٦].

ويبدو أن كتب مقاتل بما انطوت عليه من خرافات وأساطير وروايات مكذوبة صارت هي المصدر الذي يعول عليه نفر من جهلة الرواة، وعوام المنتسبين للحديث، ممن أشار ابن حزم إلى أن أكثر اعتمادهم على "ما جَاءَ من طَرِيق مقَاتل بن سُلَيْمَان، وَالضَّحَّاك بن مُزَاحم وَتَفْسِير الْكَلْبِيّ.. الَّتِي إِنَّمَا هِيَ خرافات مَوْضُوعَات، وأكذوبات مفتعلات، وَلَدهَا الزَّنَادِقَة تدليساً على الإسلام وَأَهله، فأطلقت هَذِه الطَّائِفَة كل اخْتِلاط لا يَصح"[٧].

ومثلما اختلف في عدالة مقاتل، فقد اختلف أيضا في مذهبه العقدي، فهناك من جزم بأنه زيدي، مثل ابن النديم في الفهرست، حيث قال "مقاتل بن سليمان: من الزيدية"[٨] وهناك

(١) البخاري: التاريخ الكبير ١٤/٨، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٧.

(٢) الذهبي: ميزان الاعتدال ١٧٣/٤.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٧..

(٤) ابن حجر: تقريب التهذيب ص ٥٤٥.

(٥) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٧

(٦) البخاري: التاريخ الأوسط ٢٣٧/٢.

(٧) ابن حزم: الفصل ٧٦/٢.

(٨) ابن النديم: الفهرست ص ٢٢٢.

عدد من مؤرخي الفرق نسب لمقاتل أقوالا في قضايا الإيمان وحقيقته وحكم مرتكب الكبيرة تظهر أنه كان يرى رأي المرجئة، وممن عده منهم أبو الحسن الأشعري في المقالات[(١)]، والشهرستاني في الملل والنحل[(٢)]، وبعض الدارسين المعاصرين[(٣)].

ومن الآراء الخطيرة التي نسبت لمقاتل في باب الإيمان والوعد والوعيد، أنه نفى الوعيد بالكلية في حق أهل التوحيد، بحيث لا يدخل أحد منهم النار مطلقا، لكن هناك من تشكك في مدى صحة ذلك عن مقاتل مثل الشهرستاني الذي ذكر هذا الكلام بصيغة التمريض[(٤)] وابن تيمية الذي تشكك في صحة هذا المنقول عن مقاتل، ورأى أن الأشبه أنه كذب عليه[(٥)].

وأما اتهام مقاتل بالتشبيه والتجسيم - وهو محل اهتمامنا في المقام الأول - فمن أقدم من وصفه بذلك معاصره الإمام أبو حنيفة، والذي قال عن مقاتل وجهم بن صفوان "كلاهما مفرط، أفرط جهم في نفي التشبيه، حتى قال إنه ليس بشيء، وأفرط مقاتل حتى جعل الله مثل خلقه"[(٦)] وقال أيضا "أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطل، ومقاتل مشبه"[(٧)]. وعلى إثر أبي حنيفة سار تلميذه الأبرز أبو يوسف القاضي، والذي نقل عنه أنه قال "بخراسان صنفان ما على الأرض أبغض إلي منهما: المقاتلية، والجهمية"[(٨)].

كذلك يتردد اتهام مقاتل بالتجسيم في كثير من كتب الفرق، وقد جعل الأشعري

(١) انظر الأشعري: مقالات الإسلاميين ١٢٨/١

(٢) الشهرستاني: الملل والنحل ١٤٣/١.

(٣) انظر د. النشار: نشأة الفكر ٢٩٠/١.

(٤) الشهرستاني: الملل والنحل ١٤٣/١.

(٥) ابن تيمية: شرح العقيدة الأصفهانية ١٤٤/١، ومنهاج السنة النبوية ٢٨٦/٥.

(٦) ابن عساكر: تاريخ دمشق ١٢٢/٦٠، والذهبي: تاريخ الإسلام ٦٤١/٩، وابن حجر: تهذيب التهذيب ٢٥١/١٠.

(٧) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١٦٦/١٣، وابن عساكر: تاريخ دمشق ١٢٢/٦٠، وابن حجر: تهذيب التهذيب ٢٥١/١٠

(٨) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٢٠٧/١٥، والمزي: تهذيب الكمال ٤٤٣/٢٨.

مقاتلا وأصحابه ضمن فرق المشبهة، ونسب إليهم القول بأن الله تعالى "جسم، وأن له جمة، وأنه على صورة الإنسان، لحم، ودم، وشعر، وعظم، له جوارح وأعضاء من يد ورجل ورأس وعينين، مصمت، وهو مع هذا لا يشبه غيره، ولا يشبهه غيره"[(١)]

وقد تكرر اتهام مقاتل بالتشبيه لدى الكثيرين مثل ابن حبان[(٢)]، الجويني[(٣)]، وابن حزم[(٤)]، والشهرستاني[(٥)]، والمقدسي[(٦)]، والآمدي[(٧)]، وابن الوزير[(٨)]، وابن حجر[(٩)]، والتهانوي[(١٠)]، وغيرهم من المعاصرين[(١١)]، وهناك من بين مصدر آرائه تلك الموغلة في التشبيه، وأنها ترجع لمصدر يهودي ونصراني، مثل ابن حبان الذي ذكر أن مقاتلا كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم، و كان مشبها يشبه الرب ﷻ بالمخلوقين، وكان يكذب مع ذلك في الحديث[(١٢)].

وفي مقابل هؤلاء جميعا - ممن ذكرنا أسماءهم - هناك نفر من المتقدمين، وكذا بعض الدارسين المعاصرين ذهبوا إلى تبرئة مقاتل من تهمة التجسيم، ورأوا أن ذلك من افتراءات

(١) الأشعري: مقالات الإسلاميين ١٢٨/١.

(٢) انظر ابن حبان: المجروحين ١٤/٣، والسمعاني: الأنساب ٣٣٧/٢، وانظر د. صهيب السقار: التجسيم في الفكر الإسلامي ص ٧٢.

(٣) انظر الجويني: الشامل ص ٢٨٨.

(٤) انظر ابن حزم: الفصل ١٥٥/٤.

(٥) انظر الشهرستاني: الملل والنحل ١٨٧/١

(٦) انظر المقدسي: البدء والتاريخ ٨٥/١.

(٧) انظر د. حسن الشافعي: الآمدي وآراؤه الكلامية ص ٣٢٧.

(٨) ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ١٤٩/١.

(٩) انظر ابن حجر: تقريب التهذيب ص ٥٤٥.

(١٠) انظر التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون ١٤٧٣

(١١) انظر أحمد أمين: فجر الإسلام ص ٢٩٧، ود.النشار: نشأة الفكر ٣٣٤/١، وحافظ حكمي: معارج القبول ٢٧٣/١.

(١٢) المزي: تهذيب الكمال ٤٥٠/٢٨، وابن حجر: تهذيب التهذيب ٢٨٤/١٠.

خصومه عليه، أو أن هناك مقاتلا آخر غير مقاتل بن سليمان المفسر المعروف[1].

وبعد هذا الاختلاف الكبير والتضارب الواضح في الحكم على مقاتل، فيمكننا أن نجزم أولا بأن الرجل كان ضعيفا جدا في باب الرواية والإسناد، حتى اتهم بالكذب، وقد حكم عليه بذلك ثلة كبيرة من أئمة الحديث، ومنهم من لم يعرف بالمجازفة أو التسرع في الجرح، مثل البخاري الذي وصفه بأنه "لا شيء ألبتة"[2].

أما من ناحية آرائه العقدية، فلا شك أنه لم يكن سليم المعتقد، ولا صحيح المنهج تماما، لا سيما في باب الصفات، وقد تتابعت أحكام المؤرخين والعلماء في رميه بالابتداع، ومنهم أئمة كبار كانوا معاصرين له، مثل أبي حنيفة والذي توفي (١٥٠هـ) أي في نفس العام الذي توفي فيه مقاتل.

ومما يدل على شيوع تلك التهمة وذيوعها، أن الأمر وصل للخليفة والذي سأل مقاتلا وقال له بلغني أنك تشبه، فقال إنما أقول: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ (الإخلاص ١-٤) فمن قال غير ذلك فقد كذب"[3].

لكن ما يعكر على هذا الاتهام هو أن كتابي مقاتل المتوافرين بين أيدينا، وهما التفسير والوجوه والنظائر[4] ليس فيهما ما يثبت صراحة قوله بالتجسيم، ولا ما يدل دلالة قاطعة على غلوه وانحرافه في باب الصفات، وليس صحيحا ما قاله الدكتور النشار متابعا في ذلك للكوثري من أن التاريخ احتفظ لنا "بقطع من تفسيره تثبت تمام الإثبات تشبيهه وتجسيمه"[5].

فهل حذف مقاتل نفسه تلك الآراء، حتى لا تصدم عقائد الناس، ولتروج تلك الكتب، أم

(١) انظر الملطي: التنبيه والرد ص ٥٥، و د.جابر إدريس: مقالة التشبيه ٣٣٠/١، ومحمد بن ناصر السحيباني: منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل ص ٤٠٤.

(٢) البخاري: التاريخ الكبير ١٤/٨.

(٣) ابن عساكر: تاريخ دمشق ١٢١/٦٠.

(٤) انظر مقاتل بن سليمان: الوجوه والنظائر في القرآن العظيم تحقيق د. حاتم الضامن، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م.

(٥) د. النشار: نشأة الفكر الفلسفي ٢٩٠/١، ٢٩١.

هل تدخل الناسخون في مرحلة تالية، وحذفوا من تلك الكتب ما فيها من انحرافات، أم أن ذلك كله لم يكن موجودا أصلا، وكل ما أشيع عن مقاتل من افتراء خصومه من الجهمية والمعتزلة كي يشوهوا صورته.

والظاهر أنه يصعب الجزم بأمر قاطع في هذا الأمر، لكن لا ننسى أن للرجل كتبا أخرى لم تصل إلينا، كما أن تفسير مقاتل متضمن للكثير من الإسرائيليات والخرافات[1]، كذلك لابد أن نضع في الاعتبار إطباق كل هذه الشخصيات - وفيهم أئمة كبار معاصرون له - على نسبة التجسم إليه، وتبقى عبارة ابن تيمية ذات قدر كبير من التثبت والاحتياط في الحكم على الرجل حيث قال "وَأَمَّا مُقَاتِلٌ فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ حَالِهِ. وَالْأَشْعَرِيُّ يَنْقُلُ هَذِهِ الْمَقَالاتِ مِنْ كُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَفِيهِمُ انْحِرَافٌ عَلَى مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، فَلَعَلَّهُمْ زَادُوا فِي النَّقْلِ عَنْهُ، أَوْ نَقَلُوا عَنْهُ، أَوْ نَقَلُوا عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ، وَإِلا فَمَا أَظُنُّهُ يَصِلُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ"[2].

(١) انظر د. محمد حسين الذهبي: الإسرائيليات في التفسير والحديث ص ١١٥، ورمزي نعناعة: الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ٢١٩.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٦١٨/٢.

النموذج الرابع: اتهام الإمام البخاري في مسألة اللفظ بالقرآن

والمقصود بمسألة اللفظ بالقرآن: هو البحث في لفظ القارئ للقرآن وقراءته له، وهل يقال عن ذلك كله إن مخلوق، أو غير مخلوق، أو يتوقف فلا يقال مخلوق أو غير مخلوق؟ أو يستفصل عن المراد باللفظ، فيثبت المعنى الصحيح وينفى ما دون ذلك؟[1]، وقد أدى النزاع حول هذه المسألة إلى كثير من الإشكالات والاختلاف، وكثر فيها الخطأ، والدس على الأئمة، كما تعرض بعض الإعلام الكبار إلى فتن وأذى شديد من جرائها.

ويأتي في مقدمة هؤلاء الأعلام الكبار الإمام البخاري، فعلى الرغم من جلالة هذا الإمام وعظيم مكانته، وإطباق الأمة على مدحه والثناء عليه، فقد اتهم من قبل جماعة من المحدثين بأنه يقول إن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، ومن ثم يكون قد وافق الجهمية، وممن اتهمه بذلك محمد بن يحي الذهلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وقد بنوا على اتهامهم هذا هجر البخاري وترك الرواية عنه[2].

ولعل من المهم أن نبدأ عرضنا لهذه القضية بالإشارة إلى أن هناك اتفاقا تاما بين أهل السنة على أن القرآن كلام الله حقيقة، وأنه غير مخلوق، وقد تصدى الإمام أحمد بقوة وحسم للمعتزلة ممن قالوا بخلق القرآن، وراموا حمل الأمة كلها على هذا الرأي المستحدث واستغلوا سلطة الدولة وقوتها لفرض رأيهم بالقوة، وترهيب المخالفين وتعذيبهم، وربما قتلهم ليوافقوهم في هذا المعتقد.

وقد انقشعت الفتنة، والتمايز في غاية الوضوح بين أهل السنة القائلين بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وبين المعتزلة القائلين بأنه مخلوق، لكن في مرحلة تالية بدأ النقاش يثار حول مسألة جديدة، ألا وهي: ألفاظنا بالقرآن، وهل هي مخلوقة أم غير مخلوقة، ولعل أول من

---

(١) انظر عبد الله بن يوسف الجديع: العقيدة السلفية في كلام رب البرية ص ٢٠٥.

(٢) انظر ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ١٩١/٧، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٣٥٢/٢، وابن تيمية: مجموع الفتاوى ٣٦٥/١٢، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٤٦٢/١٢.

عرف عنه القول بذلك هو حسين الكرابيسي[١]، وقد أظهر قوله هذا في حياة الإمام أحمد، مما دعاه للرد عليه ردا شديدا، وبيان خطئه[٢].

والإشكال في هذه المسألة هو ما يشوبها من إجمال واشتباه في معاني المصطلحات، فاللفظ يُرَادُ بِهِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: الْمَلْفُوظُ نَفْسُهُ وَهُوَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلْعَبْدِ وَلا فِعْلٍ لَهُ، وَالثَّانِي: التَّلَفُّظُ بِهِ وَالأَدَاءُ لَهُ وَفِعْلُ الْعَبْدِ، فَإِطْلاقُ الْخَلْقِ عَلَى اللَّفْظِ قَدْ تُوهِمُ الْمَعْنَى الأَوَّلَ وَهُوَ خَطَأٌ، وَإِطْلاقُ نَفْيِ الْخَلْقِ عَلَيْهِ قَدْ يُوهِمُ الْمَعْنَى الثَّانِيَ وَهُوَ خَطَأٌ[٣].

ونظرا لما في هذه المسألة من إطلاق وإجمال، فقد انقسمت تجاهها المواقف، فبعض الأئمة الكبار مثل أحمد وغيره آثروا التثبت والتوقف عن الإطلاق أو النفي، فلا يقال ألفاظنا بالقرآن مخلوقة أو غير مخلوقة، لما في كلا القولين من إجمال واشتباه، والمعتزلة وبعض المتكلمين اتخذوا من هذه المسألة ذريعة يستخفون وراءها لعرض قولهم بخلق القرآن دون تصريح، بل من خلال قولهم ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وقد قابلهم في الغلو نفر ممن لا يحسن فهم كلام الأئمة فقالوا بأن ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، وامتد الأمر إلى وصفهم الألفاظ، وأوراق المصحف وغلافه بالقدم وعدم الحدثان.

أما الإمام البخاري رحمه الله، فقد هاله هذا الانحراف والغلو من كلا الفريقين "فَمَيَّزَ وَفَصَلَ وَأَشْبَعَ الْكَلامَ فِي ذَلِكَ، وَفَرَّقَ بَيْنَ مَا قَامَ بِالرَّبِّ، وَبَيْنَ مَا قَامَ بِالْعَبْدِ، وَأَوْقَعَ الْمَخْلُوقَ عَلَى تَلَفُّظِ الْعِبَادِ وَأَصْوَاتِهِمْ وَحَرَكَاتِهِمْ وَأَكْسَابِهِمْ، وَنَفَى اسْمَ الْخَلْقِ عَنِ الْمَلْفُوظِ، وَهُوَ الْقُرْآنُ الَّذِي سَمِعَهُ جِبْرَائِيلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَسَمِعَهُ مُحَمَّدٌ مِنْ جِبْرَائِيلَ، وَقَدْ شَفَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِ (خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ) وَأَتَى فِيهَا مِنَ الْفُرْقَانِ وَالْبَيَانِ بِمَا يُزِيلُ الشُّبْهَةَ، وَيُوَضِّحُ الْحَقَّ، وَيُبَيِّنُ مَحَلَّهُ مِنَ الإِمَامَةِ وَالدِّينِ، وَرَدَّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ أَحْسَنَ الرَّدِّ"[٤].

---

(١) انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٨٠.

(٢) انظر عبد الله بن الإمام أحمد السنة ١/ ١٦٤.

(٣) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٢١/٨، ٣٠٦/١٢، وابن القيم مختصر الصواعق ص ٥١٣، ومقدمة تحقيق خلق أفعال العباد للبخاري لفهد الفهيد ص ٣٥٩، ويوسف الجديع: العقيدة السلفية في كلام رب البرية ص ٢٠٩.

(٤) ابن القيم: مختصر الصواعق ص ٥١٣.

لكن لا شك أن شدة المحنة، وعظم البلاء الذي أصاب الإمام أحمد وأهل السنة في محنة خلق القرآن، قد جعل جماهير الأمة في ضيق شديد، وتبرم لا حدود له من القول بخلق القرآن أو كل قول يمكن أن يؤول إليه أو يكون غطاء له، ومن ذلك قول البعض بأن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، متهربين من التصريح بخلق القرآن.

وفي ظل هذا الجو المشحون بدأت ملابسات فتنة الإمام البخاري حوالي عام ٢٥٠هـ، حيث قدم نيسابور بخراسان، فاستقبل استقبالا عظيما، وفرح به الناس فرحا شديدا، وخرجت إليه البلدة عن بكرة أبيها، ومن بين من خرج إليه المحدث الكبير محمد بن يحيى الذهلي، ويبدو أن بعض الناس ببغداد بدءوا يثيرون الأقاويل حول مذهب البخاري في اللفظ بالقرآن، فلما ورد نيسابور نهى الذهلي أصحابه عن سؤال البخاري عن شيء من ذلك، حتى لا تثار فتنة ويشمت المبتدعة بأصحاب الحديث[١].

لكن بعض من في قلوبهم حسد تجاه البخاري، وكراهية لما لاقاه من تكريم ومنزلة، أبوا إلا إثارة الفتنة، وامتحان البخاري، حيث دسوا عليه من يسأله "فَلَمَّا كَانَ الْيَوْم الثَّانِي أَو الثَّالِث من يَوْم قدومه، قَامَ إِلَيْهِ رجل فَسَأَلَهُ عَن اللَّفْظ بِالْقُرْآنِ، فَقَالَ أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا، قَالَ فَوَقع بَين النَّاس اخْتِلاف، فَقَالَ بَعضهم قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق، وَقَالَ بَعضهم لم يقل، فَوَقع بَينهم فِي ذَلِك اخْتِلاف، حَتَّى قَامَ بَعضهم إِلَى بعض، قَالَ فَاجْتمع أهل الدَّار فأخرجوهم"[٢]

وقد تشدد محمد بن يحي الذهلي جدا في تعامله مع البخاري، ولج في الخصومة، حيث أمر بهجره، ونهى تلامذته عن الذهاب إليه، بل طرد من مجلسه من يحضر عند البخاري، فما كان يذهب إليه إلا اثنان: منهم الإمام مسلم، وأخيرا قال الذهلي: لا يساكنني الرجل في البلد فخرج البخاري ولم يشيعه إلا واحد، بعد أن كانت البلد كلها قد استقبلته عند قدومه، وكل ذلك من تأثير الذهلي، وسماع كلمته عند عوام الناس وخواصهم بنيسابور[٣].

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٣٥٢/٢، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٤٥٨/١٢، والقاسمي: حياة البخاري ص ٥٦، ٥٧، ومقدمة تحقيق خلق أفعال العباد للبخاري لفهد الفهيد ٦٤/١.

(٢) ابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤٩٠.

(٣) انظر الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٣٥٤/٢، الذهبي: سير أعلام النبلاء ٤٦٠/١٢.

وللأسف الشديد فقد وصل اللدد في الخصومة من بعض مخالفي البخاري أن يتجاهلوا حقائق التاريخ المقطوع بها، ومن ثم نسبوا للإمام أحمد أنه ذم البخاري وأمر بعدم الصلاة عليه، مع أن ذلك غير صحيح بالمرة وهو "مِنْ أَبْيَنِ الْكَذِبِ عَلَى أَحْمَد وَالْبُخَارِيِّ، وَكَاذِبُهُ جَاهِلٌ بِحَالِهِمَا فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ ﷺ تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ بَعْدَ مَوْتِ أَحْمَد بخمسة عَشَرَ سَنَةً فَإِنَّ أَحْمَد تُوَفِّي سَنَةَ إحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَكَانَ أَحْمَد مُكْرِمًا لِلْبُخَارِيِّ مُعَظِّمًا. وَأَمَّا تَعْظِيمُ الْبُخَارِيِّ وَأَمْثَالِهِ لاحْمَدَ فَهَذَا أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ"[1].

وهكذا يظهر لنا من خلال الاستعراض السابق للمحنة التي مر بها الإمام البخاري أن كل ما اتهمه به خصومه لا صحة له مطلقا، ولم يصرح به الإمام لا من قريب ولا من بعيد، بل إن الأقوال الثابتة عنه تنفي ذلك، وقد تكرر في أكثر من رواية أنه يقول إن أفعال العباد - أي حركاتهم، وأصواتهم، وأكسابهم، وكتابتهم - مخلوقة، فأما القرآن المتلو المبين المثبت في المصاحف، المسطور المكتوب، الموعى في القلوب، فهو كلام الله ليس بمخلوق[2]، كما أن كتاب "خلق أفعال العباد" يعبر بوضوح عن حقيقة معتقد البخاري في هذه المسألة، وتفرقته الحاسمة بين الكلام باعتباره وصف لله وهو غير مخلوق، وبين أفعال العباد من الأصوات أو الكتابة، ولا شك أنها مخلوقة.

وثمة نص مهم جدا عن البخاري، ينفي فيه بوضوح كل ما حكي عنه من أقوال غير صحيحة حيث قال "من زعم أَنِّي قلت لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق فَهُوَ كَذَّاب فَإِنِّي لم أَقله..... من زعم من أهل نيسابور، وسمى غَيرهَا من الْبلدَانِ بلادا كَثِيرَة، أنني قلت لفظي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق فَهُوَ كَذَّاب فَإِنِّي لم أَقله إلا أَنِّي قلت أَفعَال الْعباد مخلوقة"[3].

كذلك تتابعت أقوال علماء أهل السنة في تبرئة البخاري مما اتهم به، وبينوا حقيقة رأيه، وأنه كان أدق فهما وأصح مذهبا من مخالفيه، الذين تعصبوا وتشددوا وأرادوا سد الطريق على القائلين بخلق القرآن، فجرهم ذلك إلى نوع من الغلو والمبالغة غير المحمودة

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٢٠٩/١٢.

(٢) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٣٤٠/٢.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٤٥٧/١٢، ٤٥٨، وابن حجر: هدي الساري ص ٤٩١.

بحال[1]، وممن نص على ذلك ابن تيمية[2]، وتلميذه ابن القيم الذي نبه إلى أن تفريق الْبُخَارِيِّ وَتمييزه قد خفي عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، وَلَمْ يَفْهَمْ بَعْضُهُمْ مُرَادَهُ، وَسَاعَدَ ذَلِكَ نَوْعُ حَسَدٍ بَاطِنٍ لِلْبُخَارِيِّ، لما كَانَ اللَّهُ نَشَرَ لَهُ مِنَ الصِّيتِ وَالْمَحَبَّةِ فِي الْقُلُوبِ، فَوَافَقَ الْهَوَى الْبَاطِنُ الشُّبْهَةَ النَّاشِئَةَ مِنَ الْقَوْلِ الْمُجْمَلِ، وَتَمَسَّكُوا بِإِطْلَاقِ الإِمَامِ أَحْمَدَ وَإِنْكَارِهِ عَلَى مَنْ قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَتَرَكَّبَ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الأُمُورِ فِتْنَةٌ وَقَعَتْ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ[3].

وخلاصة الأمر هو أن من يطالع ما جرى في تلك المحنة يدرك بوضوح أن ظروف العصر وما حدث في فتنة خلق القرآن، وحالة الترقب والاحتشاد لدى العلماء والعوام، والحذر الشديد من أي عودة لآراء المعتزلة الصريحة أو المبطنة في مسألة القرآن، كل ذلك كان من عوامل امتحان البخاري وإساءة فهم كلامه، وتحميله ما لا يحتمل، ويضاف لذلك بالطبع عامل الحسد الخفي[4]، وضيق بعض الأقران مما ناله هذا الإمام العظيم من مكانة جليلة هو حقيق بها وأهل لها، ومن ثم حاولوا ترصد أقواله وآرائه، والبحث عن أي مأخذ عليه، ودس بعض المتربصين به كي يسألوه أسئلة تعنت وامتحان، وليس أسئلة تبصر واسترشاد، ومن هنا وقعت الفتنة.

---

(١) انظر مقدمة تحقيق خلق أفعال العباد للبخاري لفهد الفهيد ١/٧٢.

(٢) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٢/٣٦٥.

(٣) انظر ابن القيم: مختصر الصواعق المرسلة ص ٥١٠، ٥١١.

(٤) انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٢/٤٥٣.

النموذج الخامس: جابر بن زيد، وهل كان إباضيا؟

وكما هي عادة أصحاب الفرق والمذاهب المختلفة في ترويج مذاهبهم، فقد بحث الإباضية عن شخصية معروفة بالعلم والفضل، ومتفق على صلاحها وإمامتها بين جميع طوائف الأمة لينسبوا إليها مذهبهم، وليثبتوا أنهم ليسوا من الخوارج، وإنما يتصل مذهبهم بسبب وثيق إلى سلف الأمة الأوائل، وعلمائها الربانيين، وقد وقع الاختيار على التابعي الجليل أبي الشعثاء جابر بن زيد المتوفى عام (٩٣هـ) وهو أحد كبار تلامذة ابن عباس، وربما يبرر هذا الاختيار أن جابرا من أهل عمان موطن الإباضية الأشهر، وقد تتلمذ له الكثير من أئمة المذهب البارزين، ولاسيما عبد الله بن إباض.

وقد تتابعت عبارات الثناء على جابر ومدحه دينا، وعبادة، وزهدا، وعلما، وفقها من قبل كثير من علماء أهل السنة، ومن ذلك[١] قول ابن عباس لَوْ أَنَّ أَهْلَ البَصْرَةِ نَزَلُوا عِنْدَ قَوْلِ جَابِرِ بنِ زَيْدٍ، لأَوْسَعَهُم عِلْماً عَمَّا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وقال أيضا: تَسْأَلُوْنِي وَفِيْكُم جَابِرُ بنُ زَيْدٍ، وَعَنْ عَمْرِو بنِ دِيْنَارٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَداً أَعْلَمَ مِنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، وَقَالَ قَتَادَةُ يَوْمَ مَوْتِ أَبِي الشَّعْثَاءِ: اليَوْمَ دُفِنَ عِلْمُ أَهْلِ البَصْرَةِ، أَوْ قَالَ: عَالِمُ العِرَاقِ.

وثمة اتفاق بين مؤرخي المذهب الإباضي والمنتسبين إليه على عد جابر بن زيد ضمن علماء مذهبهم الكبار، بل يرى أكثرهم أن جابرا هو المؤسس الحقيقي للمذهب، ومن ثم يؤثرون أن يطلقوا على منهجهم أو مدرستهم الفكرية: المدرسة الجابرية[٢]، أما ما اشتهر عند المؤرخين من نسبة الإباضية إلى عبد الله بن إباض، الذي عاش في زمن عبد الملك بن مروان فهي نسبة عارضة، وكانت من قبيل إخفاء المؤسس الحقيقي للمذهب سترا لأمره، وخوفا عليه من البطش، ويؤيد ذلك أن ابن إباض كان يصدر في جميع مواقفه وآرائه عن جابر بن

(١) انظر تلك الأقوال عند ابن سعد: الطبقات الكبرى ٧/ ١٧٩، والبخاري: التاريخ الكبير: ٢٠٤/٢ وابن حبان: الثقات ١٠١/٤، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٤٨١/٤، ود. عبد الله شحاته: الإمام جابر بن زيد ومواقفه الفقهية ص ١٠.

(٢) انظر خميس بن راشد العدوي: دراسة في المنهج العقدي عند الإباضية ص ٥، وإسماعيل الأغبري: المدخل إلى الفقه الإباضي ص ٣٠.

زيد[1]، ولعل سبب نسبة المذهب لابن إباض بعض المواقف الكلامية والسياسية التي اشتهر بها ابن إباض وتميز بها، فنسبت الإباضية إليه من قبل الأمويين، وإن كانت الإباضية في تاريخهم المبكر لم يستعملوا هذه التسمية، وإنما كانوا يستعملون عبارة جماعة المسلمين أو أهل الدعوة، وأول ما ظهر استعمالهم لكلمة الإباضية في أواخر القرن الثالث الهجري، ثم تقبلوها تسليما بالأمر الواقع[2].

ووفقا لهذا التصور يرى الإباضية أن جابر بن زيد هو "الإمام الروحي، وفقيه الإباضية ومفتيهم، وكان بالفعل هو الشخص الذي بلور الفكر الإباضي، بحيث أصبح متميزا عن غيره من المذاهب، بينما كان ابن إباض المسؤول عن الدعوة والدعاة في شتى الأقطار"[3].

لكن الإشكال الأساسي الذي يواجه هذا الادعاء الإباضي هو عدم وجود كتب أو مصنفات صحيحة النسبة لجابر بن زيد، تشهد لصحة ادعائهم أنه كان إباضيا، بل قد نص عدد من أهل العلم على أنه لم يكن إباضيا، وإنما انتحلوه ترويجا لمذهبهم، وكما يقول ابن حبان: "وكانت الإباضية تنتحله، وَكَانَ هُوَ يتبرأ من ذَلِك"[4]، وذكر الأشعري أن "الخوارج تدعي من السلف أبا الشعثاء جابر بن زيد، وعكرمة"[5] وجماعة آخرين.

ومن حسن الحظ أن بعض العلماء المتقدمين، وقريبي العهد بجابر بن زيد، مثل الإمام أحمد وابن سعد صاحب كتاب الطبقات الكبرى، والإمام البخاري، وابن أبي حاتم وغيرهم قد نقلوا عددا من الروايات التي تبين بجلاء أن جابرا لم يكن معتنقا لفكر الإباضية، وأنه أعلن تبرؤه الصريح مما نسب إليه في هذا الصدد.

---

(١) انظر بكير بن سعيد أعوشت: دراسات إسلامية في الأصول الإباضية ص ١٦، ١٨، وإسماعيل الأغبري: المدخل إلى الفقه الإباضي ص ٣٠.

(٢) انظر د. عوض خليفات: الأصول التاريخية للفرقة الإباضية ص ٩-١٢.

(٣) المصدر السابق ص ٩.

(٤) ابن حبان: الثقات ٤/١٠١.

(٥) الأشعري: مقالات الإسلاميين١/١٠٦.

ومن تلك الروايات[1] عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ ذَكَرْتُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَبَا الشَّعْثَاءِ وَمَا تَنْتَحِلُهُ الإِبَاضِيَّةُ، فَقَالَ مَا سَمِعْتُ مِنْهُ فِي هَذَا شَيْئًا قطّ، وعَنْ عَزْرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ إِنَّ الإِبَاضِيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ مِنْهُمْ. قَالَ: أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ، قَالَ سَعِيدٌ فِي حَدِيثِهِ: قُلْتُ لَهُ ذَلِكَ وَهُوَ يَمُوتُ، وعنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَ بَرِيئًا مِمَّا يَقُولُونَ، يَعْنِي جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، قَالَ عَارِمٌ: وَكَانَتِ الإِبَاضِيَّةُ يَنْتَحِلُونَه، وعن عَزْرَةَ الْكُوفِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ فَقُلْتُ: إِنَّ هَؤُلاءِ يَنْتَحِلُونَكَ. فَقَالَ: أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، ودخل الْحَسَنُ البصري على جابر وهو في مرض موته فقال له: إِنَّ الإِبَاضِيَّةَ تَتَوَلاكَ، فَقَالَ: أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ. قَالَ: فَمَا تَقُولُ فِي أهل النَّهَرِ؟ فَقَالَ: أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ.

وقد طعن الإباضية في الروايات المتقدمة[2] وزعموا أنها من وضع بعض رواة السّنة الذين هالهم أن يكون إمام جليل مثل جابر بن زيد منسوبا لهذه البدعة، التي ربما طعنت في عدالته وقبول روايته، ومن ثم كان الحل الأسهل هو القول بأنه برئ تماما من تلك البدعة، وأنها ليست سوى انتحال من الإباضية.

لكن الطعن في تلك الروايات لا يسلم للإباضية، فهي كما رأينا كثيرة ومتعددة، وقد رواها علماء ثقات ومحدثون كبار، كأحمد والبخاري وابن سعد وابن أبي حاتم وغيرهم، وإذا تبين لنا صحتها، فيبقى أنها تدل على أمرين مهمين:

الأول: أن اتهام جابر بن زيد باعتناق آراء الإباضية قد ذاع وانتشر، ولقي رواجا كبيرا في حياته، مما دفع الكثيرين - ومنهم أئمة معروفون كالحسن البصري - لسؤاله عن ذلك حتى في مرض موته.

الثاني: أن تبرؤ جابر من هذا الفكر بهذا الأسلوب الواضح، وفي تلك اللحظات الحاسمة وهي سكرات الموت، يثبت عدم صحة ما ادعي عليه به، لاسيما أن التعلل بأنه قال ذلك تقية

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي ١٥٣/١، والبخاري: التاريخ الكبير: ٢٠٤/٢، وابن سعد: الطبقات الكبرى ١٣٤/٧، ١٣٥، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٤٩٥/٢.

(٢) انظر علي بن محمد بن عامر الحجري: الإباضية ومنهجية البحث عند المؤرخين وأصحاب المقالات ضمن موقع www.ibadhiyah.net

أو لأنه كان خائفا من بطش الولاة وظلمهم، وهو ما فتئ الإباضية يجعلونه سبا لتخفي زيد باعتقاده لا يصلح في موقف كهذا، حيث يفارق العبد دنياه ويقبل على آخرته، ولا يبالي بشيء مما كان يخافه حال الحياة من رغبة أو رهبة.

النموذج السادس: اتهام ابن جرير الطبري بالتشيع

ويعد ابن جرير الطبري رحمه الله من بين الأئمة الكبار الذين اتهموا بالتشيع، رغم أنه لم يقم على مثل هذا الاتهام دليل صحيح، أو برهان معتبر من كتب الرجل الكثيرة والمتنوعة، أو نقل ثابت من تلامذته الثقات، وأصحابه الملازمين له، والعارفين بحقيقة مذهبه وآرائه، بل إن نصوص الطبري في مؤلفاته الصحيحة، والمقطوع بنسبتها إليه تنفي تماما تلك التهمة، وتبين أنه كان من أبعد الناس عن التشيع، ومخالفا لمذهبهم فيما لا يحصى من مسائل الأصول والفروع، وفي مقدمتها الموقف من قضية الإمامة، ومن الصحابة، وعلى رأسهم الشيخان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

وقد اشتركت فئات عدة في نسبة التشيع إلى الطبري في القديم والحديث، منهم[1] الظاهرية حيث نشب خلاف بين الطبري، وبين داود بن علي الظاهري وابنه محمد، وألف الطبري كتابا للرد على داود اسمه "الرد على ذي الأسفار" فغضب محمد بن داود، وانتصر لأبيه بكتاب سماه "الانتصار من محمد بن جرير" رمى فيه ابن جرير بالرفض والعظائم، وكما يقول ابن كثير "ونسبوه إلى الرفض، ومن الجهلة من رماه بالإلحاد، وحاشاه من ذلك كله، بل كان أحد أئمة الإسلام علماً وعملاً بِكِتَابِ اللَّهِ وسنَّة رَسُولِهِ، وَإِنَّمَا تَقَلَّدُوا ذَلِكَ عن أبي بكر محمد بن داود الفقيه الظاهري، حيث كان يتكلم فيه ويرميه بالعظائم وبالرفض"[2]

كذلك كان لنفر من الحنابلة، ولا سيما عوامهم[3]، دور مهم في إشاعة الاتهامات حول

---

(١) انظر تفصيل ذلك عند أحمد العوايشة: الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف ص١٧٧، ود. محمد آمحزون: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ١/١٨٢.

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية ١١/١٦٧.

(٣) المصدر السابق ١١/١٦٧.

الطبري، نتيجة شيء من سوء الفهم بين الطرفين، وقد قال ابن خزيمة رحمه الله عن الطبري "ظلمته الحنابلة"[(١)]، والذي تزعم هذا الأمر من الحنابلة هو أبو بكر بن أبي داود، والذي وقعت بينه وبين ابن جرير خصومة "وَكَانَتِ الحَنَابِلَةُ حزبَ أَبِي بَكْرِ بنِ أَبِي دَاوُدَ، فكَثُرُوا وَشَغَّبُوا عَلَى ابْنِ جَرِيْرٍ، وَنَاله أَذَىً، وَلَزِمَ بيتَه، نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الهوَى"[(٢)].

وثمة فئات أخرى شاركت في اتهام الطبري، منهم نفر من الشيعة[(٣)] وبعض المستشرقين[(٤)] وإن كان من الملاحظ اختلاف أقوال الأشخاص الذين رددوا تلك التهمة في حق الطبري في بيان نوعية التشيع الذي قال به ودرجته، بين من وصفه بالتشيع اليسير، والموالاة التي لا تضر وبين من أسرف في تلك التهمة، فوصفه بالرفض، بل ادعى أنه كان يضع الأحاديث للروافض[(٥)].

أما عن الأسباب أو الدواعي التي دفعت هؤلاء المذكورين لاتهام الطبري بالتشيع، فترجع لعدد من الأمور[(٦)] منها تصنيفه في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتصحيحه لحديث غدير خم، واشتباه اسمه باسم أحد الروافض وهو محمد بن جرير بن رستم الطبري، وإكثاره من الرواية عن لوط بن يحيى المكنى بأبي مخنف، حيث روى عنه خمسمائة وسبعاً وثمانين رواية، وهو إخباري تالف لا يوثق به، وقد رمي بالرفض والكذب.

وإذا دققنا النظر في الأسباب المتقدمة، فسوف نجد أنها إما أمور صحيحة لكنها لا تدل بحال على تبني الطبري رحمه الله للتشيع، وإما أنها أمور كاذبة اختلقها الخصوم، وشنعوا

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٥٤٨/٢، والذهبي: تاريخ الإسلام ٢٨٢/٢٣، وابن كثير: البداية والنهاية ١٦٦/١١، وابن الأثير: الكامل ٦٧٩/٦.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٤.

(٣) انظر محمد باقر الخوانساري: روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ٢٨١/٧.

(٤) انظر أحمد العوايشة: الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف ص ١٨٠، ومحمد آمحزون: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ١ ١٨٧

(٥) انظر في تفصيل تلك الأقوال ابن كثير: البداية والنهاية ١٦٧/١١، وابن حجر: لسان الميزان ١٠٠/٥.

(٦) انظر أحمد العوايشة: الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف ص ١٨١، ود. محمد آمحزون: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ١٨٧/١، وانظر أيضا: الخوانساري: روضات الجنات ٢٨١/٧.

بها على إمام جليل مثل الطبري رحمه الله، حسدا وبغيا، وتصفية لحسابات عديدة، سببها الاختلاف في المذهب أو الخصومة في الرأي، وقد كان ابن جرير رحمه الله "ممّن لا تأخذه في اللَّه لَوْمَةُ لائم، مَعَ عظيم ما يلْحقه من الأذى والشّناعات من جاهلٍ وحاسدٍ وملحِد"[1]، وتفصيل ذلك كما يلي[2]:

فأما تصنيفه في فضائل علي رضي الله عنه، فذاك مما لا يعيبه بحال، وفضل علي رضي الله عنه أمر لا يجحده من شم رائحة العلم، وهو من الثوابت المتفق عليها بين أهل السنة وكتبهم حافلة بأحاديث عديدة في فضله، ثم إن الطبري رحمه الله ألف في فضائل علي ردا على بعض النواصب ممن يبغضونه، كما أنه ألف أيضا في فضائل الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

وأما تصحيحه لغدير خم، والذي كان سببا لرميه بالتشيع - كما ذكر ابن حجر[3]- فليس في ذلك ما يدل على تشيعه بحال، وقد صحح الحديث بخلاف الطبري عدد من أهل العلم قديما[4] وحديثا[5].

لكن يلاحظ أن كلام هؤلاء العلماء منصب على أصل الحديث، وهو قوله ﷺ عن علي "من كنت مولاه فعلي مولاه" وليس على ما ادعاه الشيعة من قصة طويلة لا تثبت في هذا الصدد، ويضاف لذلك أن الطبري، وإن صحح الحديث فهو لم يرتب عليه ما رتبه الشيعة من أن عليا أحق الناس بالإمامة، وأن النبي ﷺ نص على ذلك صراحة، وأن خلافة الشيخين غير صحيحة.

وأما اشتباه اسمه باسم محمد بن جرير الطبري الشيعي، فلست أدري ما ذنب الطبري

---

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام ٢٨٢/٢٣.

(٢) انظر في المناقشة التفصيلية لتلك الاتهامات ابن حجر: لسان الميزان ١٠٠/٥، وأحمد العوايشة: الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف ص ١٨١، ومحمد آمحزون: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ص ١٨٧، ود. طه نجا: أصول الدين عند الإمام الطبري ص ٣٧.

(٣) انظر ابن حجر: لسان الميزان ١٠٠/٥.

(٤) انظر الذهبي: تذكرة الحفاظ ٢٠٣/٢، وابن حجر: فتح الباري ٧٤/٧.

(٥) انظر تصحيح الشيخ الألباني للحديث في السلسلة الصحيحة (١٧٥٠) ومشكاة المصابيح (٦٠٩١) وشعيب الأرنؤوط في التعليق على سير أعلام النبلاء للذهبي ٥٠١/٢.

السني في ذلك، وإنما التبعة على من تعمد هذا الخلط والتلبيس بين الاسمين من الشيعة، وللأسف الشديد فإن لهذا المسلك غير العلمي وغير الأخلاقي نظائر عديدة في مصنفات الشيعة بغرض الترويج لمذهبهم(١).

وأما رواية الطبري عن بعض الشيعة كأبي مخنف وغيره، فهي من قبيل ما اعتاده المؤرخون من جمع كل ما تقع أيديهم عليه، دون أن يعني ذلك اعتقاد ثبوته أو صحته، وقاعدتهم المعروفة في هذا الباب: أن من أسند لك فقد أحالك، وقد بين الطبري في مقدمة تاريخه وجه إيراده لمثل تلك الروايات المستنكرة فقال" فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين، مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم انه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا"(٢).

ويبقى بعد هذا كله أن نشير إلى أننا إذا طبقنا ما قررناه من قواعد في طرق نسبة المذاهب لأصحابها، وضرورة توقف ذلك على النقل الصحيح الثابت من كتب الشخص، أو رواية الثقات العارفين به، فسوف نجد أن شيئا من ذلك كله لم يثبت في حق الطبري من خلال كتبه المعروفة والمتداولة، كالتفسير والتاريخ وتهذيب الآثار، ورسائله العقدية كصريح السنة والتبصير في معالم الدين.

وقد برأ كثير من أهل العلم الطبري من تلك التهمة، وأرجعوها إلى حسد المخالفين، وشنآنهم له(٣)، ويضاف لما سبق أننا نجد العديد من الشواهد التي تثبت ما يناقض تلك التهمة، وتدل على أن الرجل لم يكن شيعيا بأي حال من الأحوال، ومن تلك الشواهد:

أ - موقف الطبري من أبرز القضايا العقدية التي انفرد بها الشيعة، وتميزوا من خلالها عن

---

(١) انظر محمود شكري الآلوسي: مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٣٥، ود. ناصر القفاري: أصول مذهب الشيعة ١١٩٦/٣، ١١٩٧.

(٢) تاريخ الطبري ٨/١.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٤.

سائر فرق الأمة ألا وهي قضية الإمامة[1]، ولا شك أن الشخص لا يكون شيعيا إلا إذا اعتقد أن أحق الناس بالإمامة بعد رسول الله ﷺ هو علي رضي الله عنه، ثم أبناؤه من بعده، وأن الإمامة ليست قضية مصلحية اجتهادية، موكولة لاختيار الأمة، وإنما مرجعها إلى النص من الله ورسوله، والتعيين الشخصي للإمام.

والمتتبع لآراء الطبري في قضية الإمامة يجد أنه يختلف اختلافا تاما مع الشيعة في أمور عديدة[2] فبينما يرى الشيعة أن الإمامة أصل من أصول الدين وأركانه الأساسية، فإن الطبري يرى أنها وإن كانت من أمور الدين فليست من مسائل التوحيد أو الأصول[3]، وبينما يتبنى الشيعة القول بالنص والوصية، وأن الرسول ﷺ حدد بالعين والاسم من يخلفه من بعده، فإن الطبري يرى أن الإمامة قضية مصلحية، يجتهد المسلمون في اختيار الأصلح لها، ولم يعين ﷺ أشخاصا بأعيانهم لتوليها[4]، وفي مخالفة صريحة لآراء الشيعة القائلين بأن عليا هو الأحق بالإمامة بعد رسول الله ﷺ، يقرر الطبري أن أولى الناس بالإمامة بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضوان الله عليهم أجمعين[5].

ب- وعلى غرار مسألة الإمامة يأتي الموقف من الصحابة، والذي يعتبر أيضا سمة مميزة للتشيع، ويبدأ من الاتفاق على تفضيل علي بن أبي طالب رضي الله عنه على سائر الصحابة ثم يتنوع التشيع بعد ذلك في مراتب متتابعة من الغلو، تصل إلى القول بتكفير الشيخين رضي الله عنهما وسائر الصحابة، سوى ثلة قليلة لا تتجاوز أصابع اليدين، وربما اليد الواحدة.

أما موقف الطبري رحمه الله من الصحابة، فهو موافق تماما لأهل السنة والجماعة،

---

(١) آل كاشف الغطاء: أصل الشيعة وأصولها ص ٢٢١.

(٢) انظر أحمد العوايشة: الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف ص ٦٤٨، ود. طه نجا: أصول الدين عند الإمام الطبري ص ٤٨١.

(٣) انظر الطبري: التبصير في معالم الدين ص ١٥٤، ١٥٥.

(٤) انظر الطبري: تهذيب الآثار (مسند عمر) ٢/ ٩٣٢، ٩٣٣.

(٥) الطبري: صريح السنة ص ٣٣، ٣٤.

ومناقض أشد المناقضة لموقف الشيعة، ففي قضية المفاضلة بين الصحابة ينص صراحة على أن" أَفْضَل أَصْحَابِهِ ﷺ: الصِّدِّيقُ أَبُو بَكْرٍ ﷺ، ثُمَّ الْفَارُوقُ عمر، ثُمَّ ذُو النُّورَيْنِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، ثُمَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ"[١] وفي موقف شديد الصراحة والحسم نقل عن الطبري أنه تناقش مع ابن صالح الأعلم، وجرى ذكر علي ﷺ فقال ابن جرير "من قَالَ إنّ أبا بَكْر وعمر ليسا بإماميْ هديً، إيش هُوَ؟ قَالَ ابن صالح: مبتدع! فقال ابن جرير: مبتدع مبتدع، هذا يقتل"[٢].

ج- وبينما يعلي الشيعة من حجية أقوال الأئمة، ويوجبون اتباعها، ويعتقدون أن الأئمة معصومون عصمة تامة، وعالمون بالشرع جملة وتفصيلا، وهم وحدهم المحيطون بمعاني القرآن وتأويل آياته، فإن ابن جرير يرفض ذلك، وينكر بشدة على من زعم بأنه لا يدرك العلم "إلا من وصي لرسول الله ﷺ، أو من وصي وصي، وذلك إلى قيام الساعة"[٣] وقد وصف هذا القول وما يشبهه بأنه "ضلالٌ وخروجٌ من الملة"[٤].

د- كذلك من المعروف أن زواج المتعة يعد شعارا مميزا للشيعة، وقد أطبقوا على القول بمشروعيته، ولم يكتفوا بذلك، بل صاروا يعدونه من أعظم القربات، وأجل الأعمال التي يتقرب بها إلى الله تعالى[٥]، أما الإمام الطبري فقد خالف الشيعة، وذهب إلى القول بعدم جواز هذا النوع من النكاح مؤكدا أن "المتعة على غير النكاح الصحيح حرام"[٦] نظرا "لقيام الحجة بتحريم الله متعة النساء على غير وجه النكاح الصحيح، أو الملك الصحيح على لسان رسوله ﷺ"[٧].

---

(١) الطبري: صريح السنة ص ص ٣٢.

(٢) الذهبي: تاريخ الإسلام ٢٨٣/٢٣.

(٣) الطبري: التبصير في معالم الدين ١٦٥.

(٤) المصدر السابق ص ١٦٥.

(٥) انظر الصدوق: من لا يحضره الفقيه ٤٦٣/٣، والمجلسي: بحار الأنوار ٣٠٦/١٠٠.

(٦) تفسير الطبري ١٧٩/٨.

(٧) المصدر السابق ١٧٨/٨.

وآخر ما نختتم به الكلام عن تفنيد تلك التهمة في حق الطبري أن نشير إلى أن هذا الإمام رحمه الله عانى كثيرا ممن كذبوا عليه، ونسبوا إليه ما هو منه براء، ومن ثم نجده في كتابه صريح السنة يشير إلى أن امتحان الأنبياء والعلماء المصلحين سنة من سنن الله في خلقه[1] كما أنه بعد عرض عقيدته في سائر قضايا أصول الدين ختمها بنص مهم يحذر فيه من الافتراء عليه، فقال "الذي ندين الله به في الأشياء التي ذكرناها ما بيناه لكم على وصفنا، فمن روى عنا خلاف ذلك، أو أضاف إلينا سواه، أو نحلنا في ذلك قولا غيره، فهو كاذب مفتر متخرص معتد، يبوء بسخط الله، وعليه غضب الله ولعنته في الدارين"[2].

(١) الطبري: صريح السنة ص ٢٠ تحقيق بدر بن يوسف المعتوق.

(٢) المصدر السابق ص ٤٠.

النموذج السابع: اتهام هشام بن الحكم بالتجسيم

ويعتبر هشام بن الحكم من أبرز المنظرين لمذهب الشيعة، ومن أوائل من فتق الكلام في الإمامة، وقد صحب إمامين من أئمة الشيعة، وهما جعفر الصادق، وموسى الكاظم، كما صنف كتبا عدة، منها "الإمامة" و "القدر" و "الرد على المعتزلة في طلحة والزبير" و "الرد على الزنادقة" و "الرد على من قال بإمامة المفضول"[(١)]، لكن مع كثرة هذه الكتب فإنها جميعا في عداد المفقود، مما يحول بيننا وبين إمكان الرجوع إليها للتأكد من صحة ما نسب إليه من القول بالتجسيم الفج، وهل قال بذلك فعلا؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون من تشنيعات الخصوم، واتهاماتهم غير المستندة إلى برهان صحيح ؟

والمعتمد الأساسي في نسبة القول بالتجسيم إلى هشام بن الحكم هو حكاية هذا القول من قبل عدد كبير من المؤرخين الثقات للفرق، ومنهم أبو الحسن الأشعري[(٢)]، والملطي[(٣)]، وعبدالقاهر البغدادي[(٤)]، والإسفراييني[(٥)]، والبزدوي[(٦)]، والمقدسي[(٧)]، والشهرستاني[(٨)]، والسكسكي[(٩)]، وابن حزم[(١٠)]، وابن جماعة[(١١)]، وابن تيمية[(١)]، وتبعهم على ذلك العديد من

---

(١) انظر ترجمته عند الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٠ /٥٤٣، وابن حجر: لسان الميزان ١٩٤/٦، والزركلي: الأعلام ٨٤/٨، ٨٥، ود. النشار: نشأة الفكر ١٦٩/٢، ود. كامل الشيبي: الصلة بين التصوف والتشيع ١٥١/١، ود. عبد القادر صوفي: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات ١٧٣/٢.

(٢) الأشعري: مقالات الإسلاميين ص ٣٢.

(٣) انظر الملطي: التنبيه والرد ص ٢٤، ٢٥.

(٤) انظر عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص ٤٨.

(٥) انظر الإسفراييني: التبصير في الدين ص ٣٩، ٤٠، ١٢٠.

(٦) انظر البزدوي: أصول الدين ص ٣٣، ٢٥٨.

(٧) انظر المقدسي: البدء والتاريخ ٣٩/١.

(٨) انظر الشهرساني: الملل والنحل١ ١٧٢/١

(٩) انظر السكسكي: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص ٧٢.

(١٠) انظر ابن حزم: الفصل ١٣٩/٤.

(١١) ابن جماعة: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص ٢٧.

من الدارسين المعاصرين. ومن حسن الحظ أن حكاية هذه المقالة المستنكرة عن هشام بن الحكم لم يكن حكرا على مؤرخي الفرق من اتجاه عقدي واحد، بل رأيناهم ينتمون لمدارس مختلفة، فمنهم السلفي، والأشعري والماتريدي، كما وجدنا أحد أئمة المعتزلة الكبار وهو أبو الحسين الخياط يكرر نفس الأمر في مواضع كثيرة من كتابه المعروف "الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد"[٢] وكذلك حكى عنه القول بأن الله جسم: ابن أبي الحديد الشيعي في شرحه لنهج البلاغة[٣].

وثمة عدد من الشخصيات التي نقلت مباشرة عن هشام أقواله المنحرفة تلك، ومنهم الجاحظ والكعبي، كما أن أبا الهذيل العلاف شيخ المعتزلة المعروف ذكر أن هشاما قال له "إن ربه جسم، ذاهب جاء فيتحرك تارة، ويسكن أخرى، ويقعد مرة ويقوم أخرى، وأنه طويل عريض عميق، لأن ما لم يكن كذلك دخل في حد التلاشي، قال فقلت له: فأيما أعظم إلهك أم هذا الجبل ؟ وأومأت إلى أبي قبيس قال: فقال: هذا الجبل يوفي عليه أي هو أعظم منه[٤]، ولم يقتصر الأمر لدى بعض أهل العلم على نسبة هشام إلى التجسيم، بل جعلوه أول من قال بالتشبيه الصراح، وأن الله تعالى جسم[٥]، كما حكى عنه نفر من مؤرخي الفرق عددا من الآراء الشاذة جدا، والمغرقة في التجسيم، ومن ذلك زعمه أن الله سبحانه جسم، وله نهاية وحد، وأنه طويل عريض عميق، وأن طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، لا يوفى بعضه على بعض[٦].

==

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٨٦/٣، ١٩٦ ومنهاج السنة النبوية ٢٢٠/٢.

(٢) انظر الخياط: الانتصار ص ٦، ٤١.

(٣) انظر ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ٢٢٣/٣.

(٤) انظر الشهرستاني: الملل والنحل ١٧٢/١، وابن حزم: الفصل ١٣٩/٤.

(٥) انظر البزدوي: أصول الدين ص ٣٣، والإسفراييني: التبصير في الدين ص ٤١، وابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٨٦/٣، ١٩٦ ومنهاج السنة النبوية ٢٢٠/٢، والذهبي: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٣، ومرعي الحنبلي: أقاويل الثقات ص ١٣٦، ود. النشار: نشأة الفكر ١٧٣/٢، ود. ناصر العقل: دراسات في الأهواء والفرق والبدع ص ٢٥٨، ود. جابر إدريس: مقالة التشبيه ١/ ١٧٨، ٩/٢.

(٦) انظر في الكلام عن آراء هشام بن الحكم: - الأشعري: مقالات الإسلاميين ص ٣٢، وعبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص ٤٨، والشهرساني: الملل والنحل١٧٢/١، والسكسكي: البرهان في معرفة
==

وقد حاول بعض المؤرخين أن يبين الأصل الذي استقى منه هشام أفكاره التجسيمية، فذهب بعضهم مثل الإسفراييني إلى أن هشام بن الحكم ومن قال بقوله في التجسيم إنما "أخذوا تشبيهم من اليهود"(١) بينما ذهب الخياط إلى أن هشاما متأثر بأبي شاكر الديصاني، وهو أحد المعروفين بالزندقة(٢)، ومن الدارسين المعاصرين مال الدكتور النشار إلى وجود أثر رواقي واضح على بعض القائلين بالتجسيم من أمثال مقاتل بن سليمان، وهشام بن الحكم، لا سيما أن المذهب الرواقي يقول بفكرة جسمية الله وجسمية الوجود(٣).

والواقف على كل ما أسلفناه من نقول يدرك أن نسبة هشام بن الحكم إلى التجسيم تكاد تكون محل اتفاق بين جل مؤرخي الفرق القدامى والمحدثين(٤)، ولا يعكر على هذا سوى محاولات مستميتة من الشيعة الاثني عشرية لتبرئة هشام من تلك الأقوال.

وقد حرص الشيعة على هذا الأمر تحسينا لصورة مذهبهم، وإبراء لساحته من قول مستشنع كهذا، ثم إن القول بالتجسيم يتعارض مع ما استقر عليه المذهب الاثني عشري من نزعة نفي وتعطيل في باب الصفات، متأثرين في ذلك بالمعتزلة(٥) بعد أن كان متقدمو المذهب

==

عقائد أهل الأديان ص ٥٧ وابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ٢٢٣/٣ وابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٤٠٩/١، ود. التفتازاني: علم الكلام وبعض مشكلاته ص ١٠٦، ود. فيصل عون: علم الكلام ومدارسه ص ١٦٥، ود. جابر إدريس: مقالة التشبيه ١/

(١) الإسفراييني: التبصير في الدين ص ٤١، وانظر د. النشار: نشأة الفكر ١٨٩/٢.

(٢) انظر الخياط: الانتصار ص ٤١، ود. السنهوتي: دراسات نقدية ص ٢٩٥.

(٣) انظر د. النشار: نشأة الفكر ٧٠/١، ١٧١، ١٧٣، ود. سهير مختار: التجسيم عند المسلمين ص ١٣٩، ود. السنهوتي: دراسات نقدية في مذاهب الفرق الكلامية ص ٢٨٤.

(٤) ونستثنى هنا الدكتور النشار في كتابه نشأة الفكر ١٧٧/٢، حيث أقر بقول هشام إن الله جسم، ولكنه حمله على معنى يبعده عن القول بالتجسم، متهما خصوم هشام بإساءة فهم كلامه والتعصب ضده، ولا شك أن في هذا الكلام نظرا، ولعل أبلغ رد عليه هو الروايات الشيعية عن الأئمة أنفسهم، والتي تعلن تبرؤهم من أقوال هشام المنحرفة، وسوف نعرض لنماذج منها لاحقا إن شاء الله.

(٥) انظر الأشعري: مقالات الإسلاميين ٣٥/١، ود. النشار: نشأة الفكر ١٦٩/١، و د. حسن الشافعي: المدخل لدراسة علم الكلام ص ١٠٦- ١٠٨، ود. عبد اللطيف حفظي: تأثير المعتزلة في الخوارج و الشيعة ص ٤٨٣ - ٤٨٦، ود. جابر إدريس: مقالة التشبيه ١/ ٢٦٤.

يتبنون القول بالتجسيم، وقد حدد ابن تيمية بداية هذا التطور بأواخر المائة الثالثة من الهجرة، حيث "دَخَلَ مَنْ دَخَلَ مِنَ الشِّيعَةِ فِي أَقْوَالِ الْمُعْتَزِلَةِ كَابْنِ النُّوبَخْتِيِّ صَاحِبِ كِتَابِ الْآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ، وَأَمْثَالِهِ، وَجَاءَ بَعْدَ هَؤُلاءِ الْمُفِيدُ بْنُ النُّعْمَانِ، وَأَتْبَاعُهُ، وَلِهَذَا تَجِدُ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْمَقَالاتِ - كَالأَشْعَرِيِّ - لا يَذْكُرُونَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الشِّيعَةِ أَنَّهُ وَافَقَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي تَوْحِيدِهِمْ، وَعَدْلِهِمْ إِلا عَنْ بَعْضِ مُتَأَخِّرِيهِمْ"[(١)].

ولم تقتصر محاولات الشيعة في هذا الباب على تبرئة هشام بن الحكم وحده، فقد ألف بعضهم في تبرئة علماء قم من تلك المقالة[(٢)]، لكن يبقى أن لهشام مكانة كبيرة في المذهب حيث يعتبر كما ذكرنا من قبل أول من فتق القول في الإمامة، وقد صحب إمامين من أئمة المذهب، وثمة شهادات عديدة في مدحه والثناء عليه، ولذا سلك الشيعة مسالك شتى في تبرئة هشام بن الحكم من تلك الأقوال المنسوبة إليه، ما بين الإنكار التام، أو التأويل لكلامه والاعتذار عنه أو الادعاء بأنه تراجع عنه[(٣)]:

فأما مسلك الإنكار فيقوم على الطعن في صحة صدور تلك الأقوال عنه، والقول بأنها مكذوبة ومفتراة، وفي هذا المعنى يقول الخوئي "وإني لأظن الروايات الدالة على أن هشاما كان يقول بالجسمية كلها موضوعة، وقد نشأت هذه النسبة من الحسد"[(٤)] وتكرر نفس المعنى عند عبد الحسن الموسوي، صاحب المراجعات[(٥)].

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/٧٢.

(٢) انظر رسالة الشريف العاملي: تنزيه القميين منشورة بمجلة تراثنا العدد ٥٢ ص ١٦٤.

(٣) انظر في الكلام تفصيلا عن تلك المسالك:

د. عبد الله نعمة: هشام بن الحكم رائد الحركة الكلامية في الإسلام وأستاذ القرن الثاني في الكلام والمناظرة، و بحث قولة « جسم لا كالأجسام » بين موقف هشام بن الحكم و مواقف سائر أهل الكلام لمحمد رضا الحسيني، مجلة تراثنا العدد الثاني، السنة الخامسة، ربيع الثاني ١٤١٠ هـ،

ود. كامل الشيبي: الصلة بين التصوف والتشيع ١/١٥١،

ود. القفاري: أصول مذهب الشيعة ٢/٥٣١، وبحثنا: الاتجاهات الحشوية عرض ونقد ص ٥٤،

ود. جابر إدريس: مقالة التشبيه ٣/١٧.

(٤) الخوئي: معجم رجال الحديث ٢٠/٣٢١.

(٥) انظر عبد الحسين الموسوي: المراجعات ص ٣١٢.

وأما مسلك التأويل فيقوم على أن تلك الأقوال التي نسبت لهشام بن الحكم وكذا هشام الجواليقي من قبيل الفهم الخاطئ لكلامهما، ولم يقولا بها صراحة، كما قال المجلسي "لا ريب في جلالة قدر الهشامين، وبراءتهما عن هذين القولين ... ولعل المخالفين نسبوا إليهما هذين القولين معاندة كما - نسبوا المذاهب الشنيعة إلى زرارة وغيره من أكابر المحدثين، أو لعدم فهم كلامهما"[(١)].

وثمة مسلك ثالث يقوم على الاعتراف بأن تلك المقالة صدرت فعلا من هشام، لكن ذلك كان في مرحلة مبكرة من حياته، وقبل أن يعتنق التشيع، وممن فعل ذلك الشيخ المفيد، والمازندراني شارح الكافي[(٢)] ومن المعاصرين يرى صاحب المراجعات أنه لو فرض ثبوت ما يدل على التجسيم عن هشام، فإنما كان ذلك منه قبل استبصاره، واعتناقه التشيع[(٣)].

لكن يعكر على جميع تلك المسالك روايات واردة في أصح كتب المذهب عن أئمته المعصومين، تدل بوضوح على نسبة تلك الأقوال لهشام وذيوعها، وعدم تراجعه عنها، حتى وصل الأمر لسؤال الأئمة عن صحتها، وموقفهم منها تأييدا أو رفضا.

وقد وردت هذه النقول في الكافي للكليني، وغيره من كتب الاثني عشرية المعتمدة، مما يغلق باب التشكيك في أنها من وضع خصوم الشيعة، ولا سيما أهل السنة، ومن تلك الروايات أن بعض الشيعة جاء إلى أبي الحسن وقال له: "إني أقول بقول هشام" فقال له "ما لكم ولقول هشام؟ إنه ليس منا؛ من زعم أن الله جسم، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة"[(٤)]، وقيل لجعفر الصادق إن هشام بن الحكم يروي عنكم أن الله جسم صمدي نوري، معرفته ضرورة، يمن بها على من يشاء من خلقه، فقال: سبحان من لا يعلم أحد كيف هو إلا هو، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لا يحد ولا يحس ولا يجس، ولا تدركه الأبصار، ولا الحواس"[(٥)]، وقيل لأبي الحسن موسى بن

---

(١) المجلسي: بحار الأنوار ٢٨٨/٣.

(٢) المازندراني: شرح أصول الكافي ٣/ ٢٣٢.

(٣) انظر عبد الحسين الموسوي: المراجعات ص٤٢٠.

(٤) الصدوق: التوحيد ص ١٠٤، والأمالي ص ٣٥١، والمجلسي: بحار الأنوار ٢٩١/٣.

(٥) الكليني: الكافي ١٤٠/١.

جعفر: إن هشام بن الحكم زعم أن الله جسم، ليس كمثله شئ فقال "قاتله الله، أما علم أن الجسم محدود، والكلام غير المتكلم، معاذ الله، وأبرأ إلى الله من هذا القول، لا جسم ولا صورة ولا تحديد، وكل شيء سواه مخلوق"[1].

ويضاف لتلك الروايات اعتراف نفر من علماء المذهب القدامى والمعاصرين بذلك، فمن القدامى يقول ابن أبي الحديد "والمتعصبون لهشام بن الحكم من الشيعة في وقتنا هذا يزعمون أنه لم يقل بالتجسيم المعنوي، وإنما قال إنه جسم لا كالأجسام، بالمعنى الذي ذكرناه عن يونس والسكاك وغيرهما، وإن كان الحسن بن موسى النوبختي - وهو من فضلاء الشيعة - قد روى عنه التجسيم المحض في كتاب، الآراء والديانات"[2] ومن الدارسين المعاصرين يقول الدكتور كامل الشيبي "وقد حاول الشيعة، قدماء ومحدثين، أن ينفوا عن هشام بن الحكم القول بالجسمية بكل ما أوتوا من قوة، غير أن الحجة أعيتهم، ومن هنا اعترف الشيخ المفيد بقوله بالجسمية وقرن الشيعة ذلك بحكايتهم رجوع هشام عنها، وكان ذلك غاية ما بذلوه من جهد"[3].

وأخيرا ففي ظني أن إطباق كل هؤلاء النفر من مؤرخي الفرق - رغم كونهم من عصور شتى ومذاهب مختلفة - على وسم هشام بالتشبيه، واعتراف الروايات الشيعية بذلك، مما يورث طمأنينة وثقة لدى الباحث المنصف بصحة تلك الاتهامات، وأن هشاما قال ذلك بالفعل، لا سيما وأنه في غياب مؤلفات الرجل لا يبقى لدينا من سبيل للتأكد من صحة آرائه سوى النقل عنه ممن جاء بعده من المؤرخين.

أما نفي الاثني عشرية عن الرجل هذا الاتهام، فقد لاحظنا أولا ما يشوبه من تضارب واختلاف، كما تبدو روح العصبية المذهبية واضحة في دفاعهم وردودهم، ثم يضاف لذلك كله ما أسلفناه من وجود روايات منقولة عن أئمتهم المعصومين تشهد لصحة هذا الكلام.

---

(١) المصدر السابق ١٠٦/١.

(٢) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ٢٢٨/٣.

(٣) د. كامل الشيبي: الصلة بين التصوف والتشيع ١٥٣/١، ١٥٤.

النموذج الثامن: اتهام ابن تيمية وابن القيم بالقول بفناء النار

ولابد أن نشير في مفتتح تعرضنا لهذه المسألة إلى أن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة متضافرة وواضحة الدلالة تماما[١] في الحكم بالخلود الدائم، والتأبيد غير المنقطع لأهل النار من الكافرين، وأنه لا سبيل لهم مطلقا للخروج منها، فعذابهم مقيم ودائم، وهو غير مصروف عنهم بل في زيادة مستمرة ومتوالية، ولا يخفف عنهم، ولا يرتاحون ولو يوما واحدا، كما لا موت في النار، وكلما نضجت الجلود بدل أهلها جلودا أخرى، ليذوقوا من العذاب أصنافا وألوانا لا يعلمها إلا الله.

ومن الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾ ﴾ (المائدة: ٣٦-٣٧). وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ ﴾ (طه: ٧٤). وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾ ﴾ (الأحزاب: ٦٤-٦٥).

ومن نصوص السنة قوله ﷺ "أما أهل النار الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون"[٢] كذلك أخبر ﷺ أنه "يجاء بالموت يوم القيامة، كأنه كبش أملح فيوقف بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة، هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون، وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، قال: ويقال: يا أهل النار: هل تعرفون هذا؟ قال: فيشرئبون، وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، قال: فيؤمر به فيذبح، قال: ثم يقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت"[٣]

وإضافة لنصوص القرآن والسنة فقد تتابعت النقول عن الأئمة وأهل العلم في شتى

(١) انظر القرطبي: التذكرة ٩٢٤/١، وابن القيم: حادي الأرواح ص ٣٥٣، وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ٦٢٩/٢، ومرعي الحنبلي: توقيف الفريقين على خلود أهل الدارين ص ٧١، ود. عبد الله الغصن: دعاوى المناوئين ص ٥٧٩.

(٢) رواه مسلم (١٨٥)

(٣) رواه البخاري (٤٧٣٠) ومسلم (٢٨٤٩)

العصور تحكي الإجماع والاتفاق التام على عدم فناء النار، وأنها باقية لا تنقطع ولا تزول، ومن ذلك[1] قول أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين "والجنة حق، والنار حق، وهما مخلوقان لا يفنيان أبداً"[2] وقال الطحاوي رحمه الله "والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً، ولا تبيدان"[3] ونقل الأشعري اتفاق المسلمين جميعا على بقاء الجنة والنار وعدم فنائهما فقال "قال أهل الإسلام جميعاً: ليس للجنة والنار آخر، وأنهما لا تزالان باقيتين"[4] وعلى نفس المنوال حكى ابن حزم[5]، والقرطبي[6] الإجماع على ذلك.

ورغم كل هذه النصوص الواضحة في دلالتها على أبدية النار وعدم فنائها، فقد نسب عدد من أهل العلم لشيخ الإسلام ابن تيمية - وكذا لتلميذه ابن القيم - أنهما يقولان بفناء النار، وممن ذكر هذا الاتهام من المتقدمين السبكي[7]، وتقي الدين الحصني[8]، وابن الوزير اليمني[9]، والحافظ ابن حجر[10]، والصنعاني، وتبعهم على نفس القول عدد من المعاصرين[11].

(١) انظر مرعي الحنبلي: توقيف الفريقين على خلود أهل الدارين ص ٦٢، و ود. عبد الله الغصن: دعاوى المناوئين ص ٥٩٢.

(٢) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/١٧٧، تحقيق د. أحمد سعد حمدان.

(٣) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ٢/٦١٤.

(٤) الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/١٣٥.

(٥) ابن حزم: الفصل ٤/٦٩، ٧٠.

(٦) القرطبي: التذكرة ١/٩٢٦.

(٧) وله رسالة مستقلة في هذه المسألة عنوانها "الاعتبار ببقاء الجنة والنار".

(٨) انظر الحصني: دفع شبه من شبه وتمرد ص ٣٢٦.

(٩) انظر ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٠١، ود. علي بن جابر الحربي: كشف الستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ص ١٨.

(١٠) انظر ابن حجر: فتح الباري ١١/٤٢١، ٤٢٢.

(١١) انظر الكوثري: مقالات الكوثري ص ٣٢٧، والشيخ الألباني في مقدمته لرسالة كشف الأستار للصنعاني ص ٧.

وقد عد بعض خصوم ابن تيمية المسرفين في عداوته هذا الرأي نزعة يهودية أثرت في ابن تيمية، ودفعته لتبني هذا الرأي، وفي ذلك يقول الحصني "واعلم أنه مما انتقد عليه زعمه أن النار تفنى، وأن الله تعالى يفنيها، وأنه جعل لها أمدا تنتهي إليه وتفنى، ويزول عذابها... فادعاء فناء النار إلى أمد نزعة يهودية، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ (البقرة: ٨٠) فالرجل ساع خلف سلفه كما تقدم"[١].

وعمدة هؤلاء النفر كلام محتمل لابن تيمية، نقل جله تلميذه ابن القيم في كتابيه: حادي الأرواح وشفاء العليل، وليس في هذا الكلام تصريح واضح، أو كلام جازم بتبني القول بفناء النار، بل هو مجرد حكاية للأقوال، وسرد لحجج الطوائف المختلفة في هذه المسألة، دون جزم واضح بترجيح أحد الأقوال على غيره، وإن كان أسلوب العرض قد يشي بشيء من الميل الخفي أو التعاطف مع ذلك الرأي.

وإزاء ذلك الكلام المحتمل الذي عول عليه من اتهم ابن تيمية بالقول بفناء النار، فثمة نصوص عديدة يصرح فيها ببقاء النار ودوامها، واستحالة فنائها، وهذه النصوص متناثرة في كتبه المختلفة المتداولة بيننا، والتي لا يشك بحال في صحة نسبته إليه.

ومن تلك النصوص[٢] قوله "ونعتقد أن الله - تعالى - خلق الجنة والنار، وأنهما مخلوقتان للبقاء؛ لا للفناء"[٣]. وقال أيضا "وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها، وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية، كالجنة والنار والعرش وغير ذلك. ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين، كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله وسنة رسوله، وإجماع سلف الأمة

---

(١) الحصني: دفع شبه من شبه وتمرد ص ٣٢٦، ٣٣٥.

(٢) وانظر نماذج أخرى من تلك النصوص عند د. علي بن جابر الحربي: كشف الستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ص ٦٠، وابن الوزير اليمني وآراؤه الاعتقادية ص ٤٤٨، ود. عبد الله بن صالح الغصن: دعاوى المناوئين ص ٦١٣.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٥/ ٧٧.

وأئمتها"[1].

كذلك ذكر الحافظ ابن عبد الهادي وهو من تلامذة ابن تيمية أن من مؤلفاته "قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار"[2].

وثمة نص مهم نقله ابن القيم يوضح أن ابن تيمية لم يجزم مطلقا بفناء النار حيث يقول "وكنت سألت عنها شيخ الإسلام قدس الله روحه، فقال لي هذه المسألة عظيمة كبيرة، ولم يجب فيها بشيء فمضى على ذلك زمن، حتى رأيت في تفسير عبد بن حميد بعض تلك الآثار التي ذكرت فأرسلت إليه الكتاب، وهو في مجلسه الأخير، وعَلَّمْتُ على ذلك الموضع، وقلت للرسول قل له هذا الموضع يشكل عليه، ولا يدري ما هو، فكتب فيها مصنفه المشهور رحمة الله عليه، فمن كان عنده فضل علم فليحدثه"[3].

وخلاصة ما نخرج به من هذه المسألة هو أننا لم نجد نصا واضحا صريحا لابن تيمية يعبر فيه بلا لبس عن تبنيه للقول بفناء النار، وإنما الموجود بين أيدينا اتهامات خصومه المسرفين في عداوته، وبعض العبارات المجملة والمحتملة أو الموهمة في كتبه، أو استعراض لأقوال وأدلة القائلين بفناء النار دون تصريح، وإن كان القارئ ربما يشعر بميل خفي له تجاه هذا الرأي أو على الأقل توقف عن الجزم بصحة أحد القولين.

وبإزاء ما تقدم فقد وجدنا نصوصا قاطعة للرجل يجزم فيه بعدم فناء النار، وأنها وأهلها خالدون بلا انقطاع، وقد تقدم معنا أن مذهب الشخص إنما يعرف بنصوصه هو، وليس من خلال ما نسب إليه من أقوال الخصوم أو المخالفين.

كما أن هناك فرقا بين استخلاص مذهب شخص ما من خلال تقريره للمسألة، وبين استخلاصه من خلال ردوده ومناقشته للآخرين، وحكاية أقوالهم وعرض أدلتهم، وخصوصا مع شخصية مثل ابن تيمية أو تلميذه ابن القيم، اللذين عرفا بسمة الاستطراد، والتوسع في

(١) المصدر السابق ١٨/٣٠٧.

(٢) انظر ابن عبد الهادي: العقود الدرية ص ٦٧

(٣) ابن القيم: شفاء العليل ص ٢٦٤.

إيراد الأدلة والحجج في كل مسألة يعرضان لها.

ثم إن من العدل والإنصاف في حالة كهذه أن لا نترك المحكم والواضح، ونعول على المشتبه والمحتمل، لا سيما في مسألة خطيرة مثل أبدية جهنم والتي تضافرت نصوص الكتاب والسنة وأقوال الأئمة على تقريرها.

ويصدق هذا الحكم ذاته على ابن القيم رحمه الله، فصحيح أنه استفاض في عرض حجج القائلين بفناء النار بطريقة يشعر معها القارئ لكلامه شعورا قويا أنه يميل لهذا القول، ويتبناه ويرى رجحان أدلته، لكنه عاد بعد نقاش كبير، وحجاج مطول، واستعراض مفصل لأدلة الفريقين إلى التوقف في المسألة، وعدم البت برأي قاطع فقال "فهذا نهاية أقدام الفريقين في هذه المسألة، ولعلك لا تظفر به في غير هذا الكتاب، فإن قيل فإلي أين انتهى قدمكم في هذه المسألة العظيمة الشأن، التي هي أكبر من الدنيا بأضعاف مضاعفة؟ قيل إلى قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (هود: ١٠٧) وإلى هاهنا انتهى قدم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فيها، حيث ذكر دخول أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، وما يلقاه هؤلاء وهؤلاء، وقال ثم يفعل الله بعد ذلك ما يشاء، بل وإلى هاهنا انتهت أقدام الخلائق، وما ذكرنا في هذه المسألة بل في الكتاب كله من صواب فمن الله سبحانه وتعالى وهو المانّ به، وما كان من خطا فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريء منه"[١]

وفي موضع آخر من كتب ابن القيم نجده يصرح بأن النار لا تفنى فيقول "ولما كان الناس على ثلاث طبقات: طيب لا يشينه خبيث، وخبيث لا طيب فيه، وآخرون فيهم خبث وطيب دورهم ثلاثة: دار الطيب المحض، ودار الخبيث المحض، وهاتان الداران لا تفنيان، ودار لمن معه خبث وطيب، وهي الدار التي تفنى، وهي دار العصاة، فإنه لا يبقي في جهنم من عصاة الموحدين أحد، فإنه إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة، ولا يبقي إلا دار الطيب المحض، ودار الخبث المحض"[٢].

وفي ظني أن الإنصاف والموضوعية تدعونا أيضا لعدم الجزم بنسبة القول بفناء النار إلى

---

(١) ابن القيم: حادي الأرواح ص ٣٨٧، ٣٨٨.

(٢) ابن القيم: الوابل الصيب ص ٢٠.

ابن القيم - لا سيما أنه توقف، ولم يقطع بترجيح رأي على آخر، كما أنه تبنى مذهب جمهور الأمة في مواضع أخرى من كتبه، وإذا تعارض كلام العالم الضمني والمحتمل مع كلامه الصريح يقدم الصريح على الضمني دون شك أو تردد. كذلك من المهم جدا لقارئ كتب ابن القيم ملاحظة أنه يعقد أحيانا مناظرات متخيلة في مسألة ما، ثم يبدأ في استعراض حجج أصحاب مذهب ما على أتم ما يكون الاستدلال وأحسنه بحيث يظن القارئ أنه يتبنى هذا الرأي ويرجحه، ثم يعود فيعرض للرأي المقابل بنفس الطريقة، وفي النهاية إما أن يصرح بتبني أحد الرأيين، وأما أن يتوقف كما في مسألتنا هذه، وحينئذ يكون من غير الدقيق علميا أن ينسب أحد الرأيين له.

الخاتمة

وفي نهاية رحلتنا مع هذه الدراسة، نحاول أن نلخص أبرز النتائج التي خلصنا إليها، وأهمها ما يلي:

١- حفل تاريخ الفرق بالعديد من المقولات، والاتهامات غير المستندة إلى برهان، والتي تحول الكثير منها مع مرور الوقت إلى مسلمات وثوابت، وقد استفحلت هذه الظاهرة الخطيرة مع العلماء الكبار، ممن تنازعتهم شتى التيارات، ونسبت إليهم جل الاتجاهات، مما يجعل من الضروري السعي لتأصيل عدد من الضوابط المنهجية الصارمة، التي يجب مراعاتها، في ميدان التعامل مع نسبة العقائد أو الآراء لمذهب أو شخصية ما.

٢- لا شك أن نسبة رأي أو معتقد لعالم أو مذهب يعتبر من المسائل المهمة، التي تستوجب مزيدا من الدقة والتثبت والأمانة، نظرا لما يترتب عليها من نتائج عديدة، وهي تمر – بمراحل ثلاث متعاقبة، أولها: الوقوف على كلام العالم ورأيه من مصدر معتبر، وثانيها: حسن الفهم لكلامه، وإدراك المراد منه على الوجه الصحيح، وثالثها: الدقة في نقل هذا المعتقد، وعزوه إلى قائله، ومن البدهي أن أي خلل يصيب أي واحد من الأمور الثلاثة السابقة سوف يؤدي حتما إلى تشويه حقيقة معتقد العالم أو المذهب.

٣- وجوب التثبت في نقل الآراء، والدقة التامة في حكايتها عن أصحابها يعد ركيزة أساسية من ركائز المنهج الإسلامي في التعامل مع الأخبار، وقد تضافرت الأدلة الشرعية على الأمر بذلك، والتحذير الشديد من إطلاق القول دون تثبت أو إصدار الأحكام من غير دليل، ويستلزم التثبت أمورا عدة منها: ضرورة التأكد التام من ثبوت القول عمن نسب إليه، بحيث لا نجزم بنسبة معتقد لشخص أو مذهب ما، إلا إذا تأكدنا من صدور القول عنه بطريق معتبر، وأن ينقل الكلام كما صدر عن صاحبه، دون زيادة أو نقصان.

٤- لا يصح أن ينسب لشخص أو مذهب اعتقاد ما عن طريق الاستنباط أو الاجتهاد، أو النظر في مجمل آرائه، وتوقع أنه لابد أن يتبنى رأيا معينا في قضية ما من باب الاتساق مع باقي أصول المذهب، وإنما لا بد من التنصيص الصريح من الشخص نفسه، أو علماء المذهب على تبني ذلك الرأي.

٥- ليس التأكد من ثبوت المقالة أو الرأي عن العالم – على أهميته وضرورته- كافيا وحده لنسبة الرأي إليه، بل لابد من حسن فهم كلامه، والتأكد من المعنى المقصود منه، وأن هذا المعنى الذي قررناه هو مراد صاحبه فعلا دون تزيد أو تحريف أو نقصان، ويستلزم ذلك أمورا عدة منها: الوقوف على سائر ما قاله الشخص أو المذهب في مسألة ما، وعدم الاجتزاء بنص واحد، وترك النصوص الأخرى، وحسن الفهم لكلام العالم، وتفسير مدلول الألفاظ بحسب ما يعنيه المتكلم ويقصده وبحسب العرف اللغوي والاصطلاحي الشائع في عصره، وليس وفقا لعرف لاحق، أو تطور دلالي جد بعد ذلك، كذلك من الضروري معرفة السياق أو الظرف التاريخي الذي قيلت فيه المقالة أو الفتوى من عالم معين، وهل كانت تمثل حكما عاما، أم تعاملا مع ظرف معين له خلفيات وأسباب معينة دفعت العالم للتعامل معه بمثل هذه الطريقة.

٦- من المعروف أن كثيرا من العلماء قد يتبنون بعض الآراء في مقتبل حياتهم العلمية، ثم مع مرور الوقت تتغير أقوالهم لأسباب عديدة ومقتضى العدل والإنصاف مع مثل هذه الحالات ألا ينسب للعالم إلا ما انتهى إليه من رأي أو على الأقل يشار إلى قوليه كليهما، لا سيما إذا عجزنا عن الترجيح ومعرفة المتقدم من المتأخر.

٧- لا يصح أن ننسب للشخص أو المذهب إلا ما قاله صراحة، وارتضى نسبته إليه، أما لازم

قوله ومذهبه فليس مذهبا له، إلا إذا نبه عليه وعرف أن هذا ما يلزم عن كلامه فأقر به والتزمه، وأما إذا أنكره ونفاه عن نفسه، فلا يحق لأحد مطلقا أن ينسب ذلك اللازم إليه.

٨- لابد من التثبت الشديد، والحرص الزائد في قبول أقوال المتعاصرين في زمان واحد، أو من ضمهم عيش مشترك في بلد بعينه، إذا أطلق بعضهم حكما في قرينه أو معاصره لا سيما إذا تضمن هذا الحكم تجريحا أو ذما، أو نسبة للضلال أو الابتداع، وليس معنى هذا القاعدة ألا نقبل حكما لعالم في أحد معاصريه، أو نسبة رأي أو مذهب عقدي إليه مطلقا، إذ لو قلنا بذلك لأهدرنا كما هائلا من كتب التراجم والتاريخ والفرق المكتظة بنقول المعاصرين بعضهم عن بعض، لكن مقصودنا هو عدم قبول طعن القرين في قرينه إذا لم يكن عليه دليل أو برهان، أو إذا تبين أن سببه هو العداوة والخلاف المذهبي، أو إذا عزا إليه شيئا لا وجود له في كتبه ومصنفاته المختلفة.

١٠- من الضروري التفرقة بين قول الإمام، وأقوال المنتسبين إليه، ويتأكد ذلك مع أئمة المذاهب الكبار ممن رزقوا بأتباع كثر، وبجمهور كبير من المقلدين لهم والآخذين بأقوالهم، ولا يصح بحال أن ننسب لمثل هؤلاء الأئمة شيئا إلا ما ثبت عنهم بطريق معتبر، دون التعويل على مجرد ما شاع في المذهب وبين الأتباع، مما قد لا يكون الإمام قد قال به تصريحا أو تلميحا، كذلك يلزم الحذر من التعميم، وتحميل المذهب بأكمله تبعة قول أحد المنتسبين إليه فقلما يخلو مذهب من وجود آراء فردية لبعض المنتسبين له تخالف التوجه العام للمذهب، ولا تعبر عن الرأي الشائع لديه، ومن ثم يكون من الظلم الشديد والتجني الواضح تعميم مثل هذه الآراء الفردية، ونسبتها للمذهب بأسره، وتحميله كل ما يترتب عليها من تبعات.

١١- ثمة نماذج كثيرة - عرضنا لها أثناء البحث - وتتضمن اتهامات أو آراء نسبت لأشخاص أو مذاهب دون أن يقوم على ذلك دليل معتبر مثل اتهام أبي حنيفة بالقول بخلق القرآن، واتهام الشافعي والطبري بالتشيع، واتهام ابن حبان بالزندقة، ونسبة جابر بن زيد للإباضية، أو زيد بن علي للزيدية، واتهام ابن تيمية بالنصب والتجسيم والقول بقدم العالم وفناء النار، والسبب في ظهور هذه الاتهامات يتنوع بين أمور عدة منها روايات مكذوبة أو حسد الأقران، أو إلزام الشخص بلازم مذهبه، أو عدم حسن فهم كلامه، وجمع كل آرائه ومراعاة الصريح منها وما انتهى إليه رأي العالم.

أهم المصادر والمراجع

١- الإباضية بين الفرق الإسلامية، علي يحيى معمر، سلطنة عمان، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م.

٢- ابن الوزير اليمني وآراؤه الاعتقادية، د. علي الحربي، مركز الكون، الطبعة الأولى.

٣- ابن تيمية ليس سلفيا، منصور محمد عويس، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.

٤- ابن تيمية والتصوف، د. مصطفى حلمي، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

٥- ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس، سالم يفوت، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء .الطبعة الأولى ١٩٨٦م.

٦- ابن حزم وموقفه من الإلهيات، د. أحمد بن ناصر الحمد، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٧- اتهامات لا تثبت، سليمان الخراشي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٨- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، دار الحديث، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٩- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، ابن قتيبة، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٤٩هـ.

١٠- أخطاء ابن تيمية في حق رسول الله وأهل بيته دار الركن والمقام، د. محمود السيد صبيح، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.

١١- أصل الشيعة وأصولها، آل كاشف الغطاء، تحقيق علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٢- أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الصميعي، الرياض.

١٣- أصول الدين عند الإمام الطبري، د. طه محمد نجا، دار الكيان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٤- أصول مذهب الشيعة الإمامية عرض ونقد، د. ناصر القفاري، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٥- الاعتصام، الشاطبي، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى.

١٦- أعلام التصحيح والاعتدال، خالد البديوي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٧- الإلزام دراسة نظرية وتطبيقية، فؤاد بن يحيي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.

١٨- الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف، أحمد العوايشة، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٩- الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت ونسبته إلى القول بخلق القرآن، عمرو عبد المنعم سليم، دار الضياء الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٠- الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة،دار الفكر العربي.

٢١- الآمدي وآراؤه الكلامية، د. حسن الشافعي،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٢- الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد، الخياط، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٨م.

٢٣- إنصاف أهل السنة والجماعة ومعاملتهم لمخالفيهم، محمد بن صالح العلي،دار الأندلس الخضراء، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٢٤- بحار الأنوار، المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

٢٥- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٢٦- براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، د. عبد العزيز الحميدي، دار ابن عفان القاهرة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٧- براءة السلف مما نسب إليهم من انحراف في الاعتقاد، عدنان عبد القادر، دار الإيمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.

٢٨- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، عباس بن منصور السكسكي، تحقيق د.بسام العموش، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٩- البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات، الباقلاني، تحقيق رتشرد مكارثي، المكتبة الشرقية بيروت، ١٩٥٨ م.

٣٠- تأثير المعتزلة في الخوارج و الشيعة، د. عبد اللطيف حفظي، دار الأندلس الخضراء، جدة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.

٣١- تاريخ ابن الريوندي الملحد، د. عبد الأمير الأعسم، نصوص ووثائق من المصادر العربية خلال ألف عام، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٢- تاريخ الإسلام، الذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربي لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٣٣- تاريخ الفلسفة الإسلامية، د. ماجد فخري، نقله إلى العربية د. كمال اليازجي، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٩م.

٣٤- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٥- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٦- التبصير في الدين، وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، الإسفراييني، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

٣٧- التبصير في معالم الدين، الطبري، تحقيق علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣٨- تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبى الحسن الأشعري، ابن عساكر، عني بنشره القدسي، دمشق، ١٣٤٧هـ.

٣٩- التثبت في القرآن الكريم، محمد محمد أحمد، رسالة ماجستير بجامعة النجاح الوطنية فلسطين، ٢٠١١ م.

٤٠- التجسيم عند المسلمين، د. سهير مختار، مذهب الكرامية، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

٤١- تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد آمحزون، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م.

٤٢- التحول المذهبي ضمن كتاب النظائر، د. بكر أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع الرياض.

٤٣- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض، تحقيق سعيد أعراب، الرباط، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م،

٤٤- التصوف و الاتجاه السلفي في العصر الحديث، د. مصطفى حلمي، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع.

٤٥- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، الملطي، تحقيق محمد زاهد الكوثري، نشرة السيد عزت العطار الحسيني، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩م.

٤٦- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ.

٤٧- توقيف الفريقين على خلود أهل الدارين، مرعي الحنبلي،تحقيق خالد بن عثمان السبيعي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٨- الجرح والتعديل، القاسمي، تحقيق محمد عبد الحكيم القاضي، دار الحديث، ١٩٨٨م.

٤٩- الحافظ الذهبي، مؤرخ الإسلام، عبد الستار الشيخ، دار القلم الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥٠- حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة، أحمد قوشتي، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، ١٩٩٨م.

٥١- الحوار أصوله المنهجية، أحمد الصويان، وآدابه السلوكية، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٥٢- خصائص الشخصية المصرية ومدى تأثيرها على ظهور الاتجاهات الكلامية، أحمد قوشتي، دار الهاني للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥ م.

٥٣- درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٤- دراسات نقدية في مذاهب الفرق الكلامية، د. محمد الأنور السنهوتي، دار الثقافة العربية، ١٩٩١م.

٥٥- الدرر السنية في الرد على الوهابية، أحمد زيني دحلان، مكتبة الحقيقة تركيا، ٢٠٠٢ م.

٥٦- دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقض، عبد العزيز العبد اللطيف، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٧- دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية، د. عبد الله بن صالح الغصن، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٥٨- دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، تحقيق عبد الواحد مصطفى، دار المصطفى، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.

٥٩- ذم الكلام وأهله، الهروي، تحقيق عبد الله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية.

٦٠- الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، د. بشار معروف، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.

٦١- رحلة ابن بطوطة، ابن بطوطة، تحقيق عبد الوهاب التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٤١٧هـ.

٦٢- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، السجزي، تحقيق محمد باكريم عبد الله، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٦٣- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ اعتنى به: علي بن محمد العمران، ابن الوزير، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

٦٤- زيد بن علي وآراؤه الاعتقادية، د. شريف الخطيب، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٦٥- سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢ م.

٦٦- شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار الهمذاني، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٦٧- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.

٦٨- صريح السنة تحقيق بدر بن يوسف المعتوق، الطبري، مكتبة أهل الأثر، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.

٦٩- ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي، محمد الثاني، سلسلة إصدارات الحكمة الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٠- العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، ابن عبد الهادي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي، بيروت.

٧١- عقيدة الإمام ابن قتيبة، د. علي العلياني، مكتبة الصديق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م.

٧٢- العقيدة السلفية في كلام رب البرية، عبد الله بن يوسف الجديع، دار الإمام مالك، ودار الصيمعي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ -١٩٩٤ م.

٧٣- علم الكلام ومدارسه، د. فيصل عون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

٧٤- فتنة مقتل عثمان، د. محمد عبد الله الغبان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٧٥- الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية، د. عبد الفتاح فؤاد، دار الوفاء، ٢٠٠٢ م.

٧٦- الفرق الكلامية الإسلامية، مدخل ودراسة، د. على عبد الفتاح المغربي، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٧٧- فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الإنسان، سلامة العزامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

٧٨- الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، ود. محمد إبراهيم نصر، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

٧٩- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، عبد الجبار الهمذاني، تحقيق فؤاد السيد، الدار التونسية للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٨٠- الفهرست، ابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٨١- فيض الوهاب في بيان أهل الحق، ومن ضل عن الصواب، عبد ربه سليمان، مكتبة القاهرة، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٨٢- قاعدة في الجرح والتعديل ضمن أربع رسائل في علوم الحديث، السبكي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الخامسة ١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م.

٨٣- قدم العالم و تسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة، كاملة الكواري، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى ٢٠٠١ م.

٨٤- قواعد ابن تيمية في الرد على المخالفين، د. حمدي القريقري، دار الفضيلة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ-٢٠١١ م.

٨٥- القول الأحمد في بيان غلط من غلط على الإمام أحمد، مراد شكري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٨٦- كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي، د. عبد الله عسيلان، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٨٧- كتب حذر منها العلماء، مشهور آل سلمان، دار الصيمعي للنشر والتوزيع.

٨٨- مؤلفات الغزالي، د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧ م.

٨٩- مجرد مقالات الأشعري، ابن فورك، تحقيق د. أحمد السايح، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٩٠- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، بدون تاريخ.

٩١- محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويما، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د. هزاع بن عبد الله الغامدي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

٩٢- مختصر التحفة الاثني عشرية، محمود شكري الآلوسي، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة.

٩٣- المدخل إلى دراسة علم الكلام ، د. حسن الشافعي،مكتبة وهبة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ -١٩٩١م.

٩٤- المذهبية المتعصبة هي البدعة أو بدعة التعصب المذهبي، محمد عيد عباسي، المكتبة الإسلامية، الأردن، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٩٥- المعرفة والتاريخ، الفسوي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٩٦- مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين، الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة.

٩٧- مقالة التشبيه، وموقف أهل السنة منها، د. جابر إدريس، أضواء السلف, الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٩٨- الملل والنحل، الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار صعب، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٩- المنار والأزهر، محمد رشيد رضا، مطبعة المنار بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٢هـ.

١٠٠- مناهج الأدلة في عقائد الملة، ابن رشد، تقديم وتحقيق د. محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م.

١٠١- المنقذ من الضلال، الغزالي، تحقيق د.عبد الحليم محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية (١٩٥٥م).

١٠٢- منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٠٣- المنهج الأحمد في ذم المثالب التي تنمى لمذهب الإمام أحمد، عبد الله النابلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

١٠٤- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، د. عثمان علي حسن، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

١٠٥- منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل عرض وتقويم، محمد بن ناصر السحيباني، دار الوطن، الرياض.

١٠٦- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٠٧- موقف ابن تيمية من الصوفية، د. محمد العريفي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٠٨- موقف الصحابة من الفرقة والفرق، د. أسماء السويلم، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٠٩- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، د. سليمان الغصن، عرضًا ونقدًا، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.

١١٠- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. على سامي النشار،دار المعارف، الطبعة الثامنة، ١٩٨١م.

١١١- هذه هي الصوفية، عبد الرحمن الوكيل، الطبعة الثالثة، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥ م.

١١٢- هشام بن الحكم رائد الحركة الكلامية في الإسلام وأستاذ القرن الثاني في الكلام والمناظرة، عبد الله نعمة، دار الفكر اللبناني، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١١٣- الوجوه والنظائر في القرآن العظيم، مقاتل بن سليمان، تحقيق د. حاتم الضامن، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م.

فهرس بحث

ضوابط توثيق الآراء العقدية، ونسبتها لأصحابها منهج وتطبيقه

Documentation Criteria for Citing Faith-related Opinions

By

Dr. Ahmed Koshati Abdul Raheem
Faculty Member, Umm Al-Qurra University,
Faculty Member, Darul Ulum College, Cairo University

The history of religious denominations and dogmas is abundant in undocumented views ill-cited by anonymous authors for the purpose of bastardization of texts. This issue of bastardized citations has accumulated even in the output of great scholars whose writings have suffered false, untrue citations of views never uttered or written by them to the extent that they would disown these views if they were alive to judge them. To face this perilous phenomenon that faith authorships suffer, there should be a sound guide on how to cite and document faith writings based on a rigid referencing methodology that must be adopted in citing faith-related views in order to correctly document authored opinions on issues of faith. This methodology of documentation should be an academic norm for scholars of faith and dogmas. This paper comes as an attempt to humbly contribute to the presentation of a documentation methodology in faith-related authorship. The article is written in two sections: section one presents the criteria and rules for citing views and opinions in faith-related writings, while section two provides examples and models of citation according to the rules and criteria set forth in section one.

Al-Taseel

Journal of Contemporary Thought

Number 5, Year 3, 1433 H. - 2012

A biannual, refereed Journal Interested in publishing research studies concerned with modern intellectual and faith issues

Published by Al-Taseel Centre for Studies and Research

Licence Number (3248), by the Ministry of Culture and Information, dated 30/3/2009.

Editor-in-chief

Dr. Abdul Raheem Samayl Al-Sulami

Executive Editor

Dr. Saleh Derbash Al-Zahrani

Editorial Board

Dr. Abdullah Omar Al-Dumaiji

Dr. Abdullah Mohamed Al-Garni

Dr. Ahmed Qushti Abdel Reheem

Dr. Saud bin Abdul Aziz AL-Arife

Editor

mohammed dil mohammed Omar

